الحكومة المرتقبة في أي تعديل او تغيير وزاري

الأوضاع السياسية الراهنة نظرة على الأحداث والتطورات الأخيرة

حكومة هراوات عرفية وانصياع لصندوق النقد وارتماء مع «الذاتي» في الحضن الاسرائيلي

الأهالي
أسبوعية سياسية جامعة

تأجيل القضية ليوم ٢/٢٩

حزب الشعب ما زال في المحاكم

واصلت محكمة جزاء عمان صباح ١٩٩٦/١/٣١ النظر في الدعوى التي حركتها الحكومة ضد حزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد » بتهمة ارتباطه بجهات خارجية « الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ».

وفي بداية الجلسة قررت المحكمة الاعتذار عن قبول طلب وكيل الدفاع عن حزب حشد بتأجيل الجلسة بسبب دخول امين اول الحزب سالم النحاس الى المستشفى فجاة مساء الاثنين ، والاطباء نصحوا بعدم مغادرته المستشفى ، وعللت المحكمة الرفض بان القضية مرفوعة ضد حزب الشعب الديمقراطي الاردني وان لهذا الحزب شخصية معنوية والمادة (١٥) من قانون الاحزاب انه في حالة ان قرر امين عام الحزب توكيل محام فلا يكون هناك سببا للتأجيل خصوصا وان الشهود موجودون ، وان الشكوى قد اقيمت ضد حزب حشد وحيث ان الامين الاول سالم النحاس كان يمثل حزب حشد في إجراءات المحاكمة وحيث ان المادة ٧٤ من قانون العقوبات قد اعتبرت ان عقوبة الشخص المعنوية هي الغرامة حتى لو كانت عقوبة منصوص عليها في القانون الحبس والمادة ١٦٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجيز بدعاوى الجنحة غير المعاقب عليها بالحبس ان يكون وكيله ، وحيث ان المادة (١٥) من قانون الاحزاب قد اجازت للامين العام ان ينيب عنه واحد او اكثر من اعضاء الحزب او ان يوكل محاميا في الاجراءات القضائية .

وقد تم خلال الجلسة متابعة شهادة شاهد النيابة في الجلسة السابقة حيث تم استجوابه من قبل وكيل الدفاع المحامي راتب الجنيدي وبعد الانتهاء من استجواب الشاهد الاول تم طلب الشاهد الثاني ولكن لضيق الوقت قرر القاضي ارجاء شهادته الى الجلسة القادمة والتي تم تحديدها يوم الخميس ١٩٩٦/٢/٢٩.

المنظمة العربية للحقوق الانسان لوزير الداخلية :

اعتذر .. والا بيننا القضاء

في الطريق إلينا ...!

أغذية مسمومة من « إسرائيل »

حذر اطباء من «الناصرة » في فلسطين المحتلة من خطر منتجات زراعية وحيوانية مسمومة نتيجة تأثرها بمواد ومبيدات شديدة السمية .

وتباع هذه المنتجات الان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي في سبيلها للتصدير للأردن وباقي الدول العربية . وقال الأطباء سهيل الرومي ، خالد العلي ،نعيم عودة وطارق ابراهيم ، أن خمسة الاف فلسطيني اصيبوا بامراض خطيرة كالسرطان نتيجة تناولهم مواد مسمومة ، وقد اجريت ابحاث للتاكد من صحة التحليلات المخبرية والمعملية على المنتجات الاسرائيلية .

وتصدر إسرائيل ٢٤ صنفا من المبيدات المحظور استخدامها دوليا الى المناطق الفلسطينية وبعض الدول العربية .

وفي مجال المستحضرات البيطرية تنتج إسرائيل مواد مثل الهيكساتول ، وجمازول ، وهيكسارول ، واللبنديين وهي مواد خطيرة ، وتسوق هذه المواد في الأسواق الفلسطينية والعربية .

وقال الخبير الزراعي « فؤاد خضر » من الناصرة ان هناك فئة من التجار تقوم بتوزيع وترويج هذه المنتجات عبر قبرص للدول العربية مقابل نسبة ارباح مرتفعة .

ثمن متر الستائر في مكتب الوزير ٤٠٠ دينار

مبنى وزارة التربية الجديد يكلف مليون ونصف وكرسي الوزير بـ ٥٠٠ دينار!

ذكرت مصادر مقربة من وزارة التربية أن المبنى الجديد لوزارة التربية والتعليم كلف مليونا ونصف المليون دينار وان مسطحه بادواره الثلاثة ٣ آلاف متر مربع وقد كلف ٨٣٢ الف دينار للبناء وتشطيباته كما تكلف تأثيث وتجهيز هذا المبنى قرابة الثلاثة ارباع مليون دينار ويقول موظفون من وزارة التربية والتعليم أن الاثاث الفاخر والبذخ هو الذي رفع تكاليف هذا البناء .

فقاعة الاجتماعات والمسرح في الطابق الارضي كلفتها ٢٥٨ الف دينار ويعود ارتفاع تكاليف اثاث المبنى الجديد إلى النوعية الفاخرة التي اعتمدها وزير التربية ومثال ذلك ان متر الستائر بمكاتب الوزير والامين ومكاتب الموظفين الملحقين بهما قد وصلت إلى ٤٠٠ دينار للمتر الواحد !! . فما بالك بمئات الامتار من البرادي لمبنى مساحته ٣آلاف متر مربع .

كما تم شراء متر الموكيت ب ٣٨دينارا . بينما وصل سعر المتر من ورق جدران المبنى الجديد إلى ٣٠دينارا ، كما يقال ان سعر الكرسي الواحد وصل الى ٥٠٠دينار .

ويقول موظفون في جهاز التربية والتعليم أن حبل الزينة الذي يغطي وزارة التربية والتعليم قد وصل ثمنه إلى ١٤٠٠دينار .

ويضيف ابناء التربية ان الوزير قد تجاوز في صلاحياته باوامر التغيير في المبنى الجديد ما نص عليه قانون اللوازم والعطاءات الذي يعطي الوزير الحق باوامر تغيير إلى ما يصل ٣٥٪من قيمة العطاء .

لقد وصلت اوامر التغيير إلى ما يقارب النصف مليون دينار وهذا المبلغ يساوي ضعف صلاحيات الوزير.... اي انه يصل إلى ٧٠٪ من قيمة العطاء .

احد التربويين المخضرمين يقول بان تكاليف البناء الجديد كان بالامكان توظيفها في بناء ٣مدارس كبيرة تحل مشكلة البناء المدرسي المستاجر وتوفر التدفئة للمدارس وتحل نظام الفترتين في المدارس المزدحمة في الاحياء الفقيرة .

بعد تخفيض البروتوكول التجاري :

هل يكون السوق الاسرائيلي بديلا للعراقي؟

لسعة

الى الناخب الاردني

مشروع قانون الانتخابات الذي قدمته الحكومة وتمسكت فيه بمبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد ، محاولة جديدة لفرض تشكيلة « خيرة الخيرة » مرة اخرى ، رغم المشاهدات اليومية في اداء مجلس النواب الحالي ؟

المطلوب ان يتساوى الاردنيون في الحقوق والواجبات . وكفى تلاعبا بنظام الكوتات .

حق العودة في مواجهة رياح التبديد

من مقاعد الأهالي

حقوق المنظمة ... من حقوق الانسان

● سالم النحاس

قرانا في الصحف شبه الرسمية اول أمس خبراً طريفاً مفاده ان السيد وزير الداخلية قد بعث بمذكرة الى وزارة الخارجية لتعميمها على المنظمات المعنية يفند فيها السيد الوزير «المزاعم والادعاءات التي احتواها التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن لعام ١٩٩٥».

الطرافة في هذا الموضوع ان المنظمة العربية لم تصدر مثل هذا التقرير السنوي او غير السنوي. صحيح ان المنظمة «هيئتها الادارية - ولجانها المتخصصة» تعكف على اعداد تقرير عن اوضاع الحريات العامة وحقوق الانسان في الاردن تغطي فيه النشاطات المختلفة بهذا المجال، ولكنها لم تصدر تقريراً بعد. وقد كان أمين السر نشيطاً بحيث قدم ورقته المطلوبة منه، بينما تعكف لجنة الشكاوى ومازالت على اعداد ورقتها التي سيتضمنها التقرير ... وكذلك مقرر اللجنة القانونية ، وآخرون.

ومن الطبيعي أن يصدر اي تقرير عن الجهة الرسمية التي تمثل المنظمة وفي بموجب النظام الداخلي الهيئة الادارية ، اما امين السر الذي اعتمد السيد الوزير على المسودة التي قدمها لمشروع التقرير، فهو لا يدعي تمثيل المنظمة والنطق باسمها وخصوصاً في تقرير سنوي تحمل المنظمة مسؤوليته كاملة. وقد سبق للمنظمة في عام ١٩٩٤ ان أصدرت تقريراً طارئاً وبصورة رسمية عن اوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان بالبلاد، ولم يقم السيد الوزير بتفنيده آنذاك كما يحدث هذه الايام.

وانا لا ادعي تمثيل المنظمة ايضاً، ولا اتحمل هذه المسؤولية، ولكن كيف سيكون موقف السيد الوزير حين تعرف «المنظمات المعنية» التي سيخاطبها السيد وزير الخارجية «والمقصود المنظمات العربية والدولية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان» ان السيد الوزير يتحدث عن تقرير لا وجود رسمياً له، ولا يتبناه احد، ولم يصدر عن المنظمة المعنية؟!

لا احد يرغب باصطياد الاخطاء ... ولكن الخطأ الداخلي فيما بين الوزير والمنظمة يمكن دائماً اصلاحه والتراجع عنه وايجاد السبيل للتوضيح بعد الاستفسار، ولكن ماذا نقول بما وقع وما يشبه او يقترب من حدود الفضيحة في العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم.. بين الحكومة وبين المؤسسات الشعبية الطوعية التي تريد الحكومة ان تتعامل معها وكأنها قادمة من المريخ!

انا شخصياً، من موقعي في مقاعد الأهالي، واحد المواطنين الذين يعنيهم حقوق الإنسان في بلدي الذي احبه اكثر من اي شخص في الحكومة، اطالب الوزير بالاعتذار للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، فالاعتذار بهذا الموقف يحمل سمات الشجاعة والدفاع عن المؤسسات الشعبية وحقها في الوجود وهو من اولى واجبات الوزير والحكومة.

وان لم يفعل هذا، اطالب الحكومة بدراسة الموضوع من موقع مسؤوليتها بين الشعب كله ... وان لم يفعل لا نعرف ماذا سيكون موقف البرلمان حيال هذه القضية!

أم ان المنظمة ليس لها حقوق من حقوق الإنسان!؟

سقف الديمقراطية

● النائب خليل حدادين

عندما نقول ان سقف الديمقراطية قد تدنى فان هذا القول لم يات من فراغ وان الممارسات التي تدفع سقف الديمقراطية الى أسفل اصبحت تطال كل ميدان بحيث اصبح المواطن الاردني يحس بان هذا السقف سيسحق هامته اذا بقي واقفا لذا عليه ان يبقى راكعا على ركبتيه ليبقى رأسه سالما !

اقول هذا بعد بروز ظواهر عديدة لها انعكاسات سلبية على المسيرة الديمقراطية اساءت للاردن عربيا ودوليا ومن هذه الظواهر سأتحدث عن ظاهرتين حتى لا أطيل عليكم :

أحدى هذه الظواهر الهجمة الواضحة على رؤساء تحرير صحف المعارضة وقد كان ابرزها تقديم رئيس جريدة المجد الى محكمة الجنايات لنشر الجريدة مقالا لكاتب بحراني واسمه عبد الرحمن النعيمي بتاريخ ٩٥/٢/٢٠يعبر فيه عن رأيه الشخصي تجاه حكومته من خلال مطالبته بطرد مدير المخابرات السياسية البريطاني الجنسية واعادة الحياة البرلمانية لبلاده دون ان يشتم أحدا أو يتهم أحدا بالخيانة أو العمالة للأجنبي ، ولهذا يقدم رئيس تحرير جريدة المجد لمحكمة الجنايات وهنا اسال معالي وزير الاعلام نائب رئيس الوزراء إذا كان مقتنعا بتقديم رئيس تحرير صحيفة المجد لمحكمة الجنايات ، وإذا كانت إجابة معاليه بالايجاب كما اتوقع لأن القضية لا زالت منظورة في المحكمة حتى تاريخه ، فإنني اتساءل لماذا لم يقدم معالي الوزير كل من رئيس تحرير جريدة الرأي وجريدة الدستور وجريدة الأسواق بعد نشرها رسالة من ادعى انه الدكتور عدنان الرشيد العراقي الجنسية من الرياض بتاريخ ١٩٩٦/١/١٢ الموجهة للعقيد القذافي والتي تطاول فيها بشكل سخيف على اثنين من الزعماء العرب واتهمهما بالخيانة والعمالة للاجنبي بلهجة سوقية ، وكانها اعلانات مدفوعة الاجر ولا اظن ذلك ، وعليه فانني اطالب معالي وزير الاعلام نائب رئيس الوزراء ان لايكيل بمكيالين فاما ان يقدم رؤساء تحرير الثلاث جرائد الى محكمة الجنايات او ان يسقط الدعوى عن رئيس تحرير جريدة المجد فورا .

أما الظاهرة الثانيه التي اود الاشارة اليها فهي ظاهرة الفصل التعسفي في القطاع الخاص وخاصة في البنوك والنقل التعسفي لبعض موظفي الدوله والغريب ان هذه الظاهرة تطال فقط الاشخاص الذين يشتبه بانتمائهم لاحزاب المعارضة او النشطاء نقابيا وهم الآن يحاربون في لقمة عيش اولادهم وهذه الممارسات تخالف الدستور والميثاق الوطني وقانون الاحزاب .

لذلك فإننا في هذا المجلس الكريم مطالبون بالضغط على الحكومه للتوقف عن هذه الممارسات اللاديمقراطية .

نص كلمة النائب حدادين في جلسة البرلمان يوم الاحد الماضي (١٩٩٦/١/٢١)

ناس ...

● فازت الكاتبة والاكاديمية **فادية الفقير** بجائزة «نيوفيتشر» لعام ١٩٩٥لجهودها في التحرير والاشراف على سلسلة «الاديبات العربيات».

● للاديبة **أمينة العدوان** صدر مؤخرا كتاب باللغة الانجليزية غادة- بريل للنشر بعنوان « وجوه عربية : مختارات شعرية »، وهي بالتالي تكون اول شاعرة اردنية تنشر قصائدها باللغة الانجليزية .

● تستعد فرقة أضواء مادبا الفنية لتقديم مسرحية « **افرح وامرح** » بعد ان قدمت قبل فترة مسرحية «اصدقاء الشجرة » بالتعاون مع فرقة سراب الفنية .

● عن مؤسسة عبد الحميد شومان صدر مؤخرا كتاب بعنوان « الشيخ عبد الحميد السائح : حياته وفكره ومواقفه » من تاليف **زياد احمد سلامة** .

● صدر العدد السادس من المجلة الصحية **«الحكيم»** وهي مجلة صحية علمية اجتماعية تصدر شهريا عن مركز فكرة الدولي.

بالعضل

● اسامة الرنتيسي

نقطة نظام

ما شهدته جلسات مجلس النواب الاردني خلال الاسابيع الماضية من مناوشات ومناكفات وقضايا شخصية بين السادة النواب مؤشر فعلي على ان هذا المجلس فقد بوصلته التي تؤشر على مهامه الحقيقية، بتمثيل الشعب ومراقبة السلطة التنفيذية وتشريع القوانين.

نفهم ان لغة الحوار مهما كانت حدتها هي سمة من سمات الديمقراطية واختلاف الاراء ولكن ان تهبط المفردات الى درجة دونية لا تليق باي مجلس حتى في دور الحضانات.

مايجري في مجلس النواب من مشاحنات تنزلق في مرات عديدة الى حلبات ردح وشتم وتهديد، لا نستطيع ان نعزله عن الازمة الخانقة التي تمر بها الحكومة والتي تنعكس مباشرة في تعاملها مع اي اشكال للمعارضة ان كانت تتمثل في مجلس النواب او في الاحزاب او في الصحافة الحزبية المعارضة، وحتى تتخلص الحكومة من ازماتها — زنقاتها — تحرك اعضاؤها والناطقون الجدد باسمها حيث يفتلون بعضلاتهم التي يفتخرون بها او يبدأون القصف بكافة الوسائل.

مطلوب من نواب المعارضة في البرلمان وخاصة الذين يتم تقدير اداءهم البرلماني ايجابيا ان ينتبهوا جيدا لهذه المنزلقات التي تدفعهم لها الحكومة من اجل اشغالهم بقضايا هامشية تبعدهم عن دورهم المحوري فيما يجري بعموم البلاد او في تشريع قوانين عرفية.

من نتائج التعداد العام للمساكن والسكان

مليونان ومئة الف فلسطيني في الاردن

اعلنت دائرة الاحصاءات العامة نتائج التعداد العام للمساكن والسكان الذي اجرته الدائرة عام ١٩٩٤ لصالح الجهات الدولية التي مولت التعداد بثلاثة ملايين دولار.

وقد نشرت الصحف اليومية نتائج التعداد التي بينت اعداد سكان الاردن وفئاتهم العمرية وأعداد سكان المدن الاردنية.

ولم تظهر نتيجة التعداد محتويات الاستمارة التي اثارت المواطنين في حينها حول اصل المواطن وهل هو لاجىء ام نازح ام لاشيء مما ذكر. وعن ملكية المواطن الاردني لعقارات في دول اخرى.

وخاصة ما يتعلق باصول المواطنين الاردنيين من اصل فلسطيني وهي المعلومات المطلوبة للجهات الدولية والمتعلقة بقضايا المفاوضات المتعددة كموضوع اللاجئين.

وعددهم في الاردن واعداد النازحين المتعلقة بالمفاوضات الرباعية الاردنية الاسرائيلية الفلسطينية المصرية.

وذكرت مصادر مطلعة ان نتائج التعداد العام للمساكن والسكان في الاردن اظهرت الارقام التالية: — عدد سكان الاردن ٤.١ مليون نسمة عدد المواطنين العرب وغير الاردنيين قرابة ثلاثمائة الف نسمة

عدد اللاجئين الفلسطينيين في الاردن مليون وثلاثمائة الف نسمة.

عددالنازحين الفلسطينيين ٨٠٠ الف نسمة.

معلمو وكالة الغوث يعلقون اضرابهم

علق معلمو وكالة الغوث الدولية في الاردن اضرابهم الذي كان مقررا في ٢/١احتجاجا على عدم صرف زيادة للعاملين في الاردن اسوة بزملائهم العاملين لدى الوكالة في المناطق الاخرى بعد استقالة المفوض العام التركمان وتعيين الدنماركي هنز الى ١/٢/١٩٩٦. للانتظار فيما اذا كان المفوض الجديد سوف يلبي مطالبهم ام لا.

...وما زال التحقيق جاريا !

اختفاء ٨٠٠الف علبة سجائر بقيمة ٥٢٠الف دينار

في إحدى الشركات المتخصصة بتصنيع التبغ المحلي او استيراده شبه مصنع من الولايات المتحدة الامريكية إكتشف مندوب مكتب التدقيق الخارجي، المكلف بمراجعة قيودها المالية لدى إشتراكه في جردة مخزون المستودع من علب السجائر بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠وجود نقص فعلي وصلت كميته الى ٨٠٠الف علبة سجائر من مختلف الأصناف وقيمتها الاجمالية بعد اضافة يوم الانتاج وغيرها من الضرائب المفروضة على هذه السلعة ٥٢٠الف دينار.

اللجنة المشكلة من مندوبين عن هذه الشركة وعن الجهات الرسمية المعنية بالتحصيل الضريبي للتحقيق في هذا النقص لم تتوصل بعد الى استنتاجات نهائية حول كيفية خروج هذه الكمية من مستودعات الشركة بدون اذن او علم الدائرة المالية الا ان نقل بعض المسؤولين العاملين في مستودعات الشركة وتغيير طواقم التحصيل الضريبي واستبدالها بطواقم جديدة كانت تكفي لالقاء الاضواء على الموظفين المتورطين اوالمسؤولين عن حالة التسيب والاهمال التي ادت الى إختفاء هذه الكمية الضخمة من السجائر غير المجمركة !

التعليم العالي تعين [illegible] سكرتيرات الوزارة [illegible] ثقافياً في بيروت!

اثار النائب عبد الرحيم العكور في جلسة مجلس النواب التي عقدت صباح يوم الأحد الماضي قرار وزير التعليم العالي بتعيين عدد من المستشارين والملحقين الثقافيين حيث اثار هذا القرار احتجاجات شديدة لوجود التجاوزات مما دفع الوزير إلى الغاء القرار وتشكيل لجنة لمقابلة عدد من الموظفين من ضمنهم الأسماء التي وردت في القرار الاول ولكن كانت المفاجأة كما يقول النائب العكور ان القائمة التي صدرت مؤخراً كانت تشمل الأسماء ذاتها لإشغال وظائف المستشارين والملحقين الثقافيين مع اضافة اسماء جديدة [illegible] وفيها تجاوزات حيث لم [illegible] سكرتيرة في الوزارة وهي [illegible] الدرجة الخامسة وخدمتها [illegible] الوزارة لا تتجاوز ثماني سنوات ملحقاً ثقافياً في بيروت رغم وجود من هم أعلى منها درجة و[illegible] علمياً وسنوات خبرة.

مصنع ملح الأزرق يرفض شروط الصحة!

اكدت مصادر مطلعة ان مؤسسة المواصفات والمقاييس ووزارة التموين والجهات ذات العلاقة قامت باعطاء مصنع ملح الأزرق اكثر من فرصة لتعويض وضع مصنع الملح غير ان من الواضح أن المصنع لن يتغلب على الإشكالية التي يعاني منها وهي ارتفاع نسبة الشوائب في الملح المستخرج من ذلك المصنع، وبات من الواضح كما ذكرت المصادر ان المصنع سيتم اغلاقه اذا لم يتخلص من تلك الشوائب وبخاصة بعد أن رفض اضافة مادة اليود بعد ان صدر قرار بإلزامية اضافة اليود الى ملح المائدة والى الملح المستخدم في الصناعات الغذائية لكن المصنع تذرع بارتفاع سعر اليود ولكن مصادر الصحة اكدت ان سعر اليود مناسب وبإمكان المصنع اضافته الى الملح ولا يكلفه استيراده اي مبالغ وان للمصنع لن يكلفه ذلك شيئاً.

في محكمة جنايات عمان! :

شاهدا الدفاع: ما نشرته «المجد» قدم خدمة معنوية للأردن

واصلت محكمة جنايات عمان النظر في قضية التهم المسنودة لرئيس تحرير الزميلة «المجد» فهد الريماوي في الإساءة للعلاقة مع دولة شقيقة «البحرين» لنشره مقالة للمعارض البحراني «عبد الرحمن النعيمي» التي يطالب فيها بإقالة مدير جهاز الأمن في البحرين «ايان هندرسون» البريطاني الجنسية، اقتداء بالأردن عندما طرد الفريق «غلوب باشا».

وقد اقتصرت الجلسة على سماع شهادة اثنين من شهود وهما الدكتوره «عيده المطلق» مساعد عميد شؤون الطلبة في جامعة اليرموك، والدكتور فهد الفانك الصحفي والكاتب في جريدة الراي وذلك بحضور هيئة الدفاع ممثلة في هذه الجلسة بكل من المحامين جواد يونس، أحمد النجداوي، وحكمت الرواشدة، وممثل عن نقابة الصحفيين، وممثل عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان المحامي وضاح حدادين.

شكوى من العاملين بالاشعاع النووي في «البشير»

يشكو العاملون في قسم الاشعاع النووي في مستشفى البشير من عدم صرف علاوة صعوبة العمل رغم المخاطر الكبيرة التي يتعرضون لها والناتجة عن الاشعاع النووي .. في حين ان هذه العلاوة تصرف لبعض العاملين في هذا المجال وفي قسم الاشعاع النووي في مستشفى البشير.

وقد طالب العاملون في هذا القطاع منذ اكثر من عامين بضرورة صرف العلاوة لهم لكنها لم تصرف لغاية الآن بحجة انها لم تقر بعد من مجلس الوزراء رغم الوعود المستمرة بصرف هذه العلاوة.

ويصل عدد العاملين في هذا القطاع في مختلف المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة الى مئة موظف.

مؤسسة المواصلات تقطع علاوة صعوبة العمل ... وبأثر رجعي!!

قامت مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بقطع علاوة صعوبة العمل عن الموظفين الذين تم تعيينهم خلال عام ١٩[illegible] الصعوبات التي يتعرضون لها لطبيعة عملهم الميداني [illegible] طويلة في فصلي الصيف والشتاء.

وقد ابدى الموظفون الذين [illegible] قطع علاوة صعوبة العمل [illegible] استياءهم لهذا الإجراء وخاصة ان هذا القرار جاء بأثر رجعي حيث تقوم المؤسسة بالاقتطاع [illegible] العلاوة من رواتبهم دون ابداء الأسباب.

بيان من مساجين سواقة !

اصدر مجموعة من السجناء في سجن سواقة المركزي بيانا وقعوه باسم « المعتقلين المسلمين في سجن سواقة المركزي » وجاء في هذا البيان :-

نداء من المعتقلين المسلمين في سجن سواقة المركزي الى كل المسلمين أحرار وشرفاء في العالم ندعوكم بالعمل على الافراج عن السجناء ، سجناء الراي وكلمة الحق اخواننا المعتقلين في سجن الجويدة – المهندس ليث الشبيلات ، المهندس عطا ابو الرشتة والدكتور عدنان الصمادي وغيرهم ممن وقع عليهم هذا الظلم ابتداء من سبب اعتقالهم الباطل ومرورا بالمعاملة والظروف السيئة التي يمرون بها وانتهاء لما سيقع عليهم من ظلم واحكام ظالمة ما انزل الله بها من سلطان .

قانون الغذاء بانتظار «ملحق» اخر!

[illegible]

توقف الحوار وصدور الحقيقة

بعد العثرات التي تعرضت لها جريدة الحوار توقفت نهائياً عن الصدور ، وفي البداية توقف، مبدئيا وكان السبب كما يقال بسبب نقل مقرها من اربد الى عمان ، لكن المعلومات تقول ان الاوضاع المالية ادت لتوقفها نهائيا .

في الوقت نفسه من المتوقع صدور جريدة الحقيقة بعد ان حيث حصلت على ترخيص وسوف يتسلم الزميل نائل صلاح رئاسة التحرير فيها .

الاوضاع السياسية الراهنة ، نظرة على الأحداث والتطورات الأخيرة

الحكومة المرتقبة في أي تعديل او تغيير وزاري

حكومة هراوات عرفية وانصياع لصندوق النقد الدولي وارتماء مع الذاتي في الحضن الاسرائيلي

● كتب المحرر السياسي

يحتل في هذه الأيام عدد من العناوين والقضايا الجانب الأبرز من اهتمام الرأي العام الأردني. ومن المؤسف حقاً ان هذه القضايا ذات صلة مباشرة بمستقبل البلاد القريب والمنظور، ويلاحظ من سلوك الحكومة منذ توقيع معاهدة وادي عربة انها لم تعد تعبا بالراي العام الأردني ... واخذت تتمتع بدلاً من ذلك بدفء الصداقة الحميمة من قبل اسرائيل التي تبالغ الحكومة بممارستها والاشادة بها والترويج لمنافعها الآتية تحت رايات «السلام» الأمريكي الإسرائيلي.

وعلى كل حال دعونا ننظر في العناوين الابرز التي تشغل الراي العام الأردني وسوف نختار المداخل لهذه العناوين من باب تاليف الوزارة الجديدة: وياتي انشغال الراي العام بذلك من جانبين الأول: الجانب الشعبي الذي يعرف بحسه التاريخي، وتفاقم المشكلات القائمة التي لا تحاول الحكومة ايجاد اية حلول لها.

ان اية حكومة قادمة لن تقدم شيئاً للشعب افضل من سابقاتها لا بل انها ستعمل على تعميق التحالف مع اسرائيل وعملاً بشروط السلام الإسرائيلي. ويبلغ الحكم الشعبي دقته حين يتساءل عن الاسباب التي تدعو إلى التعديل او التغيير الوزاري ما دامت هذه الحكومة تقوم بالمهمات نفسها التي سوف تسند إلى الحكومة المتوقعة لاحقاً.

ويرى هذا الجانب الشعبي ان لا ضرورة ملحة للتعديل او التغيير مادام الخل هو اخو الخردل اذ لا يتوقع الراي العام الشعبي ان تكون للحكومة القادمة مهمات سياسية غير المزيد من الاندفاع في اتجاه اسرائيل، ومزيد من التراجع عن المكتسبات الديمقراطية باتجاه تسييد القمع وممارسة الاحكام العرفية دون فرضها، ومزيد من الاستجابة لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومزيد من العزلة عن المحيط العربي.

اما الجانب الآخر الذي ينشغل بعنوان «التعديل او التغيير الوزاري» فهو مختلف شرائح التحالف الحاكم ... وهو الذي يدير هذه العملية تحت ضغط المصالح وتقاربها. ان الخصائص الفريدة لتطور هذه الشرائح على مساحة النمو الراسمالي المستوى التابع المرتبط قد اضفى على هذا التحالف سمات مزدوجة ومتناقضة.

فهذه الشرائح الى جانب رسملتها تزداد تعفنا وفساداً وتفسخاً وانحلالاً وانقطاعاً عن الإنتاج ومصالح الوطن. وفي الوقت الذي تتداخل فيه شرائحها وتندمج وتتشابك مصالحها من جهة، فان نمو الشرائح الجديدة وتنامي طموحها إلى المزيد من السلطة والتاثير في القرار السياسي، يدفع من جهة اخرى إلى بروز التعارضات والتباينات داخل صفوفها وظهور التكتلات والتجمعات ومراكز القوى المتنافسة.

ولقد جاء توقيع معاهدة وادي عربة عاملاً سياسيا اقتصادياً جديداً لاندفاع شرائح التحالف القائم نحو الاقتراب الى الحد الذي تسمح به اسرائيل، املاً في الإنتفاع المباشر من هليلة المشاريع المشتركة وتنمية القطاع الخاص والمقصود فيه رجال الأعمال في الإستيراد والتصدير والاعمال المصرفية والتجارية والسمسرة والاحتكار والتلاعب والاغراق في الفساد. كما جاء عاملاً جديداً للتاثير من قبل هذه الشرائح في القرار السياسي بما يخدم المصالح الذاتية المباشرة وبما يستوجب الدفاع المبالغ فيه عن وادي عربة وأوسلو والاندفاع المبالغ فيه لقطف اوهام الربح السهل.

وفي هذا الاطار يجري البحث بالتعديل او التغيير الوزاري القادم والتحضير له... ان كل شريحة من شرائح التحالف الإستسلامي من موقعها تكون لها ممثلوها في اطار القرار السياسي المتنفذ في الحكومة البيروقراطية التي رغم شركائها الحاليين والمتوقعين الذين يزدادون نفوذاً ما زالت تتحكم بقبضة حديدية بسلطة القرار النهائي على هرم الدولة الأردنية ومع ذلك لم تعد قادرة على العمل وحدها كما كان ذلك في عقود مضت.

وفي جميع الأحوال ليس مستغربا ان تكون احدى التحليلات الرئيسية التي تقترب من الواقع لنتائج الإنتخابات الفلسطينية الأخيرة انها قد افرزت أكثرية تفضل التعامل مع الحكومة الأردنية في اطار الحل النهائي لمسيرة اوسلو ووادي عربة ومنافع هذا الحل على الصعيد الإقتصادي لرجال الاعمال في موقع القرار على جانبي النهر والتحالف الذي يصوغونه مع الاجهزة التنفيذية في السلطتين الأردنية والفلسطينية وبمباركة امريكية واسرائيلية ملحوظة.

في هذا الاطار يصبح للحديث عن التاليف الوزاري القادم ذي مغزى خصوصاً وان التسوية السياسية تتعرض رغم الانجازات التي تحققت حتى الآن الى حالة من الهبوط والصعود المرشحة للاستمرار لعوامل محلية واقليمية. وبما انها ليست مستقرة حتى الآن بمعنى لم تصل الى قاعدتها النهائية بعد، فان القول بانها ستثبت اولا تثبت لا يتوقف فقط على نجاح المعارضة او فشلها فقط بل يتوقف دائماً على مسارها نفسه وهذا المسار ينطوي على صراع بين قوى. الكل يقولون، رغم الانجازات مرة اخرى، ان هذا الوضع انتقالي. اسرائيل تريده نهائي، العالم يقول انه انتقالي، اي انه موضوع صراع. وفي هذا السياق ننظر لما يجب ان تفعله المعارضة.. ولنراجع قليلاً تجربة روابط القرى .. ثبتت ثم فرطت، والإدارة المدنية في الضفة ثبتت ثم فرطت. ولكن التعاطي مع العملية الإستسلامية من موقع قبول الإنجازات والبناء عليها من قبل المعارضة يؤدي إلى برنامج آخر، برنامج يوصلنا إلى الإنخراط في العملية السلمية كما تريدها اسرائيل وتحالف السلطات التي وقعت معها. ولذلك يجب ان لا يصيبنا الفزع والاحباط.. وان نهتم بمكافحة ازدواجية الشخصية السياسية التي هي اخطر بكثير من ان تطرح على المعارضة ماذا فعلت من موقع المغادرة التدريجية لصفوفها.

وبهذا المجال لم تعد المعارضة الأردنية معنية فقط بنقد السياسات التي يصوغها التحالف الحاكم وادارة الظهر لها كما هي حال الإتجاه الأوسع في القطاعات الشعبية. ان المعارضة مطالبة الأن بالاقتراب اكثر فاكثر من البرنامج الجذري في المجابهة. وهذا البرنامج لا تحمله شرائح الطبقة الوسطى التي يمثل حالياً وفي ظل الحراك الاجتماعي المتسارع، وضغط الاحداث وتطوراتها السلبية، تميل الى التعاطي مع نتائج العملية السلمية وما تقدم السلطة يوما بيوم صحيح ان هذا التعاطي يمكن في اي فترة من الفترات «كما وقع عند صياغة الميثاق الوطني» ولكنه لا يمكن ان يؤدي الأ إلى ربح صافي لسياسات السلطة في ظل المعاهدة. وهذا جزء رئيسي من الصراع السياسي القائم. ان على المعارضة ان تفضح هذا وان تقول عن اية مصالح تعبر، وان لا تخشى شيئاً لان جزءا من هذه المعركة او الصراع السياسي القائم يستهدف وجود المعارضة من حيث المبدأ. وفي هذا الإطار يجري الهجوم الشامل على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان بما في ذلك حرية الرأي والتعددية السياسية والحزبية والفكرية، ابتداء بمحاكمة حشد مروراً بليث شبيلات وانتهاء بالانتهاكات اليومية لهذه الحقوق. ان المطلوب من المعارضة هو ان تكف عن المعارضة حتى تسلم من التصفية. وبهذا نفهم ما جرى في انتخابات الضفة والقطاع، ونفهم ما يجري من ترتيبات لوزارة جديدة.

وما دامت المعارضة لا تستطيع حتى لو طلب منها ذلك المشاركة في الحكومة القادمة بسبب من برنامج المعاهدة. فانه مطلوب منها الأن ان تضع امام الشعب برنامج المعارضة نفسها. صحيح ان المعارضة قد انجزت ما يشبه المعجزة في قرارات المؤتمر الشعبي الأردني، وصاغت برنامجها الخاص بمجابهة التطبيع الذي التفت عليه والتف حوله الحركة الجماهيرية .. ولكن هذا البرنامج سيصبح عرضه للتآكل بما في ذلك وحدة القوى التي اخرجته، والالتفاف الشعبي حوله، ان لم تبذل جهود جبارة لتنفيذه وعلى قاعدة استنهاض قوى اجتماعية ملموسة ومحددة في المجابهة. قوى تستطيع فعلاً مجابهة التطبيع على الأرض لعزل التحالف السلطوي عن الجماهير الشعبية.

ولم يعد مجدياً الآن رفع الصوت المعارض عالياً فقط في مجابهة تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين في ظل الفساد والنهب الجاري للمال العام، وتمتع فئة قليلة في خيرات البلاد بما في ذلك المديونية الجديدة التي ستتراكم. اننا نرى ان على المعارضة ان تطرح، على هذه الحكومة أو اية حكومة قادمة، الضرورة القصوى لعقد مؤتمر اقتصادي وطني يشارك به ممثلو الشرائح الشعبية المتضررة من العمال والفلاحين والمهنيين والنقابيين والاحزاب السياسية والفعاليات الإقتصادية بالبلاد للتوصل إلى حلول للأزمات الخطيرة التي يعاني منها المجتمع.

كما لم يعد مجدياً الأن مجرد رفع الصوت بالقطعة في مجابهة الإعتداء الشامل على الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم يعد ممكنا السماح او التفرج على سلوك الحكومة ضد استقلالية مؤسسات المجتمع المدني التي يجري السطو عليها تحت ذرائع القانون. ان عملية اعادة تشكيل مؤسسات المجتمع المدني «بما فيها الأحزاب السياسية» والنقابات المهنية وقطاعات المراة والشباب ..الخ يجب ان لا تمر. ولذلك فاننا نطالب القوى الإجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني إلى بناء مؤسسي يشارك به الجميع دفاعاً عن الحريات العامة بما في ذلك حق المعارضة في المعارضة.

اننا ندعو إلى بناء مركز وطني للدفاع عن الحرية ... للدفاع عن استقلالية المؤسسات الشعبية بما فيها البرلمان. ان الأخبار التي تتسرب عن قانون الإنتخابات الجديد الذي تعكف

البقية ص ١٠

رأي الاهالي

مشروع قانون الانتخابات
الديمقراطية وعدالة التمثيل

في سياق التحضير لمناقشة قانون الإنتخابات لمجلس النواب تدير الحكومة هذه الايام جملة من اللقاءات والمشاورات مع الكتل النيابية المختلفة في خطوة نتمنى الا تكون شكلية وذات وظيفة اعلامية.

فقانون كقانون الإنتخابات البرلمانية يحتاج بالفعل إلى المزيد من الحوارات والمشاورات ليس فقط مع الكتل البرلمانية وانما مع مختلف مؤسسات المجتمع التمثيلية السياسية والجماهيرية. فهو لا يتعرض لفئة معينة وانما يهم عموم ابناء الأردن وبغض النظر عن امكنة سكناهم. ولانه كذلك فالحوارات بالضرورة ستكون ذات فائدة لإغنائه بحيث ياتي في نهاية المطاف متمشياً والرغبة في ان ياتي قانوننا عصريا ديمقراطيا ومعبراً عن التحولات التي شهدها المجتمع الأردني واصبحت جزءا من حياته ومكوناته.

لكن نظرة سريعة للمشروع الذي تخوض الحكومة الحوار على اساسه لا تدعو للتفاؤل، فالمشروع وان كان قد اشتمل على بعض الإيجابيات عن نظيره ساري المفعول - لا نقلل من اهميتها - فيما يتعلق بسن الناخب او ببعض قضايا العملية الإنتخابية، إلا انه جاء مجسداً لإصرار الحكومة على التعاطي مع التطورات التي شهدتها البلاد بعيون الماضي التي لا ترى في الواقع سوى نفسها، فاستمر التمسك الحكومي بمبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد ضمن الدائرة الضيقة - والذي لا نعتقد ان المجلس الحالي مؤهل للوقوف في وجهه - بكل ما يعنيه ذلك من تعارض واغفال لحقائق باتت موجودة في الواقع مع اعلان التعددية السياسية وترخيص الاحزاب، ورغم كل مظاهر الاحتقان التي يولدها بين فئات المجتمع ومكوناته.

واستمر التعاطي مع الاردنيين وفق كوتات طائفية «وعرقية»، رغم ان الحياة الإجتماعية بالبلاد لا تعاني من مرض الطائفية والاثنية، فالدستور اقر ومنذ زمن بعيد ان الأردنيين سواء لهم ذات الحقوق والواجبات، فلماذا هذا الإصرار الحكومي على الكوتات، وهل يوجد تفريق بالمواطنة بين المسلم والمسيحي؟! وتحت اي تصنيف يمكن أن يوضع «الشركسي او الشيشاني»، اللهم إلا اذا كان هذا التفتيت للتركيبة الإجتماعية يعطي ثمرة مرغوبة وتواصلت عملية التمسك باختلاف الوزن النسبي لصوت الناخب الأردني، حيث لم يأخذ مشروع القانون نتائج التعداد السكاني وتوزيعهم عند تحديد عدد المقاعد في كل دائرة، فاكثر من نصف تعداد المجتمع لا يفرزون سوى ثلث عدد النواب، الأمر الذي من شانه أن يترك بالغ الأثر لدى الناس وجدية دورهم.

وبقيت ثغرات اجراءات العملية الإنتخابية على حالها كما في القانون الحالي فلا ضمانات جدية لعرض جداول الناخبين ولا سماح لإقامة اللقاءات والندوات الإنتخابية في الساحات العامة ورسوم الترشيح تضاعفت و...

ان مشروع القانون المطروح اذا ما استمر التعنت الحكومي عنده لا يمكن له ان يسهم في بناء حياة ديمقراطية حقاً ولا يمكن له أن يفضي إلا إلى [illegible]

[illegible]

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

في جلسة محكمة أمن الدولة:

النيابة تقدم آخر شهودها في قضية شبيلات

هيئة الدفاع تلتمس رد التهم لعدم وجود بينات قانونية

● كتب: عليان عليان

عقدت محكمة أمن الدولة جلسة لها يوم الاحد ١٩٩٦/١/٢٨ لمتابعة الإستماع لاخر شهود النيابة العامة في قضية نقيب المهندسين ليث شبيلات وذلك برئاسة القاضي محمد فالح الشرعة، وبحضور عدد كبير من المحامين في اطار هيئة الدفاع من بينهم، الأساتذة احمد النجداوي، جواد يونس، سلطان المجالي، زياد خصاونة، زهير رواشدة.

وكانت الجلسة قد تاخرت عن موعد انعقادها المقرر الساعة العاشرة والنصف صباحاً، تاخرت ساعتين وسبع دقائق، وبدأ بعض المحامين يفكرون بالإنصراف، وساد جو من الترقب المشوب بمختلف الإحتمالات، في حين أخذ احدهم يردد: «كل تاخيره فيها خيره»، معلقاً الأمل على قرار محكمة التمييز والذي كانت هيئة المحكمة في انتظار وصوله، لكن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً حين صاح احد العاملين في المحكمة: محكمة! ليدخل اعضاء هيئة المحكمة والمدعي العام الرائد محمود عبيدات، حيث بدأ رئيس هيئة المحكمة بتلاوة قرار محكمة التمييز والذي كان على النحو التالي:

«ردت محكمة التمييز على مذكرة هيئة الدفاع شكلاً بعدم الإختصاص» وبالتالي قررت اشتراك القضاة المستدعى ضدهم في المحاكمة، وكان المهندس شبيلات قد تقدم بطلب بواسطة هيئة الدفاع إلى محكمة التمييز بعدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيتهم وفقاً للفصل الأول من الباب السابع من قانون أصول المحاكمات المدنية، كما كانت هيئة الدفاع قد تقدمت أيضاً بطلب إلى محكمة التمييز لإخلاء سبيله بكفالة.

آخر شهود النيابة

وفي بداية الجلسة ادلى آخر شهود النيابة العامة العريف محمود موسى سليمان الهباهبة من مرتب الأمن الوقائي بشهادته حول محاضرة المهندس شبيلات في ٨/١٢/١٩٩٥ وذلك في مقر نقابة المهندسين بالطفيلة وقد ركز الشاهد في شهادته على ما يلي:

— ان الظنين ليث شبيلات تحدث في بداية محاضرته عن الضغط الذي تمارسه الحكومة على النقابات المهنية.

- أن المهندس شبيلات قال: يجب ان نجاهد ضد ارتفاع الأسعار وضد التطبيع، ويجب ان ندافع عن الدينار الأردني.

— أن شبيلات تحدث عن «رقع» الخطابات الخاصة بعملية السلام مع اسرائيل، وانه في احدى الخطب تم التطرق «للاخوان» - الاخوان المسلمين - وانه قال: وضعنا ايدينا على قلوبنا لكن لم يحصل شيء.

- ان شبيلات اشار إلى لقاءات تلفزيونية مرتبة مع الأطفال حول عملية السلام.

— وأن شبيلات اجاب على سؤال حول السلام مع اسرائيل قائلاً: «اعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

— وأن شبيلات أجاب على سؤال حول الديمقراطية في الأردن .. وأين وصلت بقوله: هذه كذبة وليست ديمقراطية.

النجداوي يناقش الشاهد

ثم قام الأستاذ المحامي احمد النجداوي — وكيل المهندس شبيلات — بمناقشة الشاهد عبر طرح العديد من الاسئلة مثل:-

— من الذي ابلغك بحضور المحاضرة؟ أجاب الضابط المسؤول عني.

- هل ذهبت لوحدك أم معك فريق آخر؟ ذهبت لوحدي.

— بخصوص كلمة «يفقع خطاب»، هل قدمت بها تقرير عندما كلفت بالمهمة؟

اجاب نعم قدمت تقريراً خطياً بذلك التاريخ.

— هل انتبهت لكل الكلمات، ولا تذكر إلا كلمة «بيرقع» خطاب؟ اجاب نعم، اذكر هذه الكلمة.

- حول موضوع الاطفال، على التلفزيون الذي شهدت به، بانك سمعته، .. هل لديك تلفزيون في البيت وتستمع لبرامجه أم لا؟

اجاب نعم وهنا اعترض المدعي العام الرائد محمود عبيدات على طرح هذا السؤال قائلاً: «اعترض على توجيه السؤال، حيث ان السؤال يخرج عن موضوع شهادة الشاهد، وحيث ان الشاهد ذكر الوقائع على لسان الظنين، وليس كما شاهد من التلفزيون، ملتمساً بالنتيجة عدم اجازة السؤال». لكن رئيس هيئة المحكمة قرر اجازة السؤال .. ليطرح بعدها المحامي النجداوي سؤاله الاخير للشاهد قائلاً:-

هل شاهدت ضمن برامج التلفزيون مقابلات مع الاطفال والمواطنين حول الاتفاقات؟ اجاب لم اشاهد على شاشة التلفزيون مقابلات مواطنين يتحدثون عن السلام، ولا اتابع التلفزيون.

المدعي العام يبرز احدى مقالات شبيلات

وبعد ان فرغ المحامي النجداوي من مناقشة الشاهد قال المدعي العام الرائد محمود عبيدات: ابرز مقالاً بعنوان «اختلاق المعارضة بالموالاة والمؤرخ في ٩/١/٩٤.

اعتراض وكيل الدفاع

وهنا وقف وكيل الدفاع المحامي احمد النجداوي وقال: اعترض على طلب سعادة المدعي العام ابراز ملف التحقيق المتضمن الأوراق المدرجة في قائمة الإثبات من ص ٩ ٢٣، وذلك لان هذا الملف والمذكور في البند «٢٣» يعني اموراً كثيرة ويتضمن اوراقاً مختلفة هي بمجموعها لا تشكل بينات قانونية .. وكنا قد تقدمنا بمذكرة مفصلة للإعتراض على قائمة بينات النيابة.

... وفي الملف المطلوب ابرازه هنالك اوراق عديدة مختلفة، بعضها تم الحصول عليه بصورة غير قانونية ولا يمثل الحقيقة، وبعضها الآخر لا علاقة للظنين به» ... وجميع تلك «المفرغات» غير صحيحة وأخذت بصورة مخالفة للقانون، وينكر الظنين علاقته بها بمجموعها .. ولان طلب ابراز الملف بمجمله يلحق اجحافاً اذ يجب ان يضطلع الدفع على كل ورقة لتقدير قيمتها والطعون الواردة فيها، لذلك ارجو من المحكمة عدم اجازة طلب النيابة في ابراز الملف بصورة إجمالية، لأن ذلك يخالف القانون، ولا يتيح للدفاع الحق الكامل بمناقشة مفرداته كل على حدة.

قرار بابراز ملف التحقيق

وهنا اصدر رئيس هيئة المحكمة قراراً بإبراز ملف التحقيق بكامل محتوياته وعلى ان يقدر قوته القانونية عند وزن البينات ثم قال: «افهم الظنين بمنطوق المادة ١٧٥ فيما اذا كان يرغب بالإفادة او لديه شهود».

بعدها تدخل المحامي احمد النجداوي وقال: قبل سؤال الظنين طبقاً للمادة ١٧٥، فإن الدفاع يلتمس من محكمتكم الكريمة ابتداء، ولعدم وجود قضية ضد الظنين، يلتمس برد التهم المسندة للظنين، اذ لا توجد قضية قانونية ولا توجد بينات قانونية .. ونرجو الامهال لتقديم مذكرة وافية حول هذه المسالة!!

وقد ردت هيئة المحكمة باصدار القرار التالي: نقرر رفض الطلب لان المادة ١٧٥ واضحة كل الوضوح ولا حاجة لتاويلها وفي ضوء هذا القرار طلبت هيئة الدفاع من هيئة المحكمة مهلة كافية لتقرير موقفها من الإفادة الدفاعية والبينة الدفاعية حيث وافقت هيئة المحكمة على ذلك، حيث تم تحديد موعد الجلسة القادمة صباح الخميس ١٩٩٦/٢/١.

الدكتور ذيب عبد الله رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب لـ «الأهالي»:

تركيبة مجلس النواب مطواعة للحكومة وتسهل لها عملية التطبيع

قال الدكتور ذيب عبد الله رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب الاردني ان الديمقراطية والحريات في الاردن بدأت بالتراجع عبر مؤشرات وشواهد كثيرة، وان هنالك مطالبة مستمرة للحكومة حتى تعود الامور كما كانت عليه.. اضاف: ان تركيبة مجلس النواب مطواعة تسمح للحكومة بالإستمرار في عملية التطبيع، جاء ذلك في سياق الحوار الذي اجرته الاهالي مع الدكتور ذيب عبد الله.. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

* من خلال موقعكم كرئيس للجنة الحريات في البلاد، كيف تقيمون أوضاع الحريات في البلاد.. وما هي ابرز الإنتهاكات لها؟

— الديمقراطية والحريات التي كنا نفاخر بها كثيراً من الدول، بدأت بالتراجع، وبدأت الحكومة بالتضييق على الحريات، واصبحنا نرى الصحافيين يحالون إلى القضاء، ويتم وقف رجال الرأي مع اللصوص، كما أن قضية اطالة اللسان أخذت تتسع كثيراً واصبحت كلمات البعض تحمل اكثر من اللازم، يضاف لذلك ان مداهمات البيوت واعتقال الناس بقضية الإنتماء للاحزاب المرخصة وغير المرخصة بدأت تتسع.

امثلة كثيرة امامنا في مجال التجاوزات وانتهاك الحريات، فهنالك قضية نقيب المهندسين ليث شبيلات وما يحدث فيها من تجاوزات كاعتقاله بدون مذكرة من المدعي العام وحرمان محامي الدفاع من الإنفراد به كما طالبت المحكمة وعدم الموافقة على خروجه بالكفالة، ... وهنالك موضوع محاكمة حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» وموضوع صحيفة «المجد» وتقديم رئيس هيئة تحريرها للمحاكمة، وكذلك سحب جوازات سفر المواطنين لاسباب سياسية.

* كيف تعالجون موضوع انتهاك الحريات وتراجعها في اطار لجنة الحريات في مجلس النواب؟

— هنالك مطالبة مستمرة للحكومة، بالتعاون مع الصحافة بوصفها السلطة الرابعة، لكي تعود الامور كما كانت عليه، ولكي نحافظ على أسس الديمقراطية، لكن بالرغم من مطالباتنا المستمرة تستمر الحكومة في تجاوزاتها فبالإضافة إلى حادثة ليث شبيلات، و «حشد» والمجد هنالك مثال صارخ على انتهاك الحريات متمثل في اعتقال الاخ «غسان الداعور» بتهمة الإنتماء لحزب غير مرخص، وتهمة الانتماء لحزب غير مرخص اذا ما ثبتت يحكم صاحبها بالسجن لمدة ستة شهور فقط، لكن «غسان الداعور» «موقوف» منذ اكثر من «١٠» شهور، حيث اصيب بمرض السل اثناء وجوده في السجن.

سنظل نطالب المسؤولين بالحاح بالإبتعاد عن التجاوزات، وتطوير



الديمقراطية بالمزيد من الديمقراطية.

* هنالك حديث عن تعديل او تشكيل وزاري جديد... ما ابعاد هذا التعديل؟

— التشكيل والتعديل الوزاري عند صانع القرار، وما لم يصدر شيء عن صانع القرار، تبقى الامور في مجال التكهنات.

* هل سيشارك الإسلاميون في الحكومة في حال تشكيلها، اذا ما تم عرض الأمر عليهم؟

— اتحدث عن نفسي شخصياً وأقول أنه اذا ما عرض الأمر علي ساعود لقاعدتي الإنتخابية. فإن وافقت أوافق، وإن رفضت ارفض وأنا ملتزم بما وعدت به قاعدتي الإنتخابية.

* الا ترى ان زيارة بعض البرلمانيين الأردنيين للكيان الصهيوني، ما هي إلا مقدمة لإقامة وتوثيق العلاقة مع البرلمان الإسرائيلي «الكنيست»؟

- الجواب يكمن في دعوة رئيس وزراء الكيان الصهيوني شمعون بيريز وأمنيته في ان يرى المجلس النيابي الأردني كله قد ذهب لزيارة الكيان الصهيوني. ولو لم تتم زيارة بعض النواب للكيان الصهيوني لما تحدث بيريز على هذا النحو.

وفي تقديري: تركيبة المجلس النيابي الحالية تركيبة مطواعة للحكومة وبالتالي تستطيع الحكومة ان تستمر في قضية التطبيع وهي ضامنة تاييد عدد كبير من النواب.

* كان لمجلس النواب موقفه المشرف من العراق إبان ازمة الخليج الثانية، اين موقف هذا المجلس من الإجراءات السياسية والإقتصادية للحكومة إزاء العراق في هذه المرحلة؟

— حتى الآن لم يطرح الأمر بشكل حاسم في المجلس. والذي أراه ان العراق هو شقيق الأردن وتربطه بالأردن علاقة الأخوة الإسلامية وأواصر العروبة والجوار، وقد وقف العراق إلى جانب الأردن مواقف مشرفة وكذلك فعل الأردن. فقد سبق ان حوصر الأردن جراء مواقفه المشرفة مع العراق، وأظن ان هذه الوقفة التاريخية المشرفة هي التي ستستمر بين الشعبين.

انني لا أرى في ان يتدخل احد في الشؤون الداخلية للعراق، ضد مصلحته وضد وحدته الوطنية وقوت أبنائه، ولا بد من نسيان جراح الماضي ومأساة حرب الخليج، والعمل على توحيد شعوبنا.

...



دفاعاً عن الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان



المنظمة العربية لحقوق الانسان تطالب وزير الداخلية بالاعتذار وقد تلجأ الى القضاء

بشهادات حية المنظمة تفند رد الوزير

الوزير مطالب بكشف كيفية وصول مسودة التقرير اليه

● كتب اسامه الرنتيسي

فندت الهيئة الادارية للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن وبشهادات حية، الرد الذي نشره وزير الداخلية سلامة حماد بخصوص ما اسماه التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن، التي كانت قد اصدرت تصريحا صحفيا نفت فيه ان تكون قد اصدرت التقرير بعد.

وفي مؤتمر صحفي عقدته الهيئة الادارية للمنظمة في مقرها وبحضور اعلامي ودبلوماسي غربي ملفت للنظر، اكدت المنظمة ان رد الوزير جاء على مسودة اعدها امين السر ووصلت للوزير بطريقة غير معلومة حتى الان، وطالبت المنظمة من الوزير كشف الوسيلة والاجهزة التي عملت على الحصول على هذه المسودة دون الطرق الرسمية، كما طالبت الوزير الاعتذار الرسمي العلني مع الاحتفاظ بحقها في مقاضاة الوزير اذا ارتأت الهيئة الادارية ذلك.

في بداية المؤتمر الصحفي رحب رئيس المنظمة السيد امين شقير بالحضور واكد ان المنظمة هيئة مستقلة عن الحكومة وهي فرع للمنظمة الام واضاف اننا نشعر بالبعد الكبير فيما يحدث مع وزير الداخلية الذي خلا رده من اي مصداقية ومن حق المواطن ان يطلع على ما يجري في كافة ارجاء البلاد وان يسمع الحقيقة.

كلمة المنظمة

نائب رئيس المنظمة الدكتور لبيب قمحاوي القى كلمة المنظمة حيث قال:

يسعدني ان ارحب بكم باسم المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن وانتم سندها وذراعها الديمقراطي الضارب ضد اي انتهاك لحقوق الانسان. فعمل اي منظمة او مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن ان ياخذ مداه الحقيقي إلا إذا قامت الصحافة الحرة الديمقراطية بدورها في كشف الانتهاكات والتجاوزات التي تلحق بالمواطنين وبمؤسسات المجتمع المدني نتيجة لسوء استعمال السلطة او التعسف في استعمالها.

وكاي مؤسسة اخرى مثيلة من مؤسسات المجتمع المدني، فقد جرت العادة على ان يقوم امين سرها او سكرتير مجلسها بتحضير مسودة تقريرها السنوي لمناقشته من قبل هيئة الاداره واجراء التعديلات والاضافات اللازمة عليه واقراره ومن ثم نشره وهكذا يبقى مثل هذا التقرير غير رسمي ولا يمثل موقف المؤسسة المعنية الا بعد اقراره. وقد شاءت يد السلطة، ممثلة بمعالي وزير الداخلية، ان تمتد بوسائل ملتوية وغير معروفة لدينا الى مسودة مشروع التقرير الذي اعده امين سر المنظمة لعرضه على هيئة الادارة. ولا نعرف بالضبط الطريقة التي وصلت بها مسودة مشروع التقرير الى يد معاليه. ونامل من معاليه ان يقوم بايضاح الطريقة التي حصل بها على هذه المسودة التي لم تقم المنظمة باقرارها او توزيعها، كما لم يقم معدها «امين سر المنظمة» بذلك، وان يوضح فيما اذا كانت تلك الطريقة مشروعة.

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن لتود ان تؤكد مايلي: -

اولا: ان المنظمة لا تتنصل مما ورد في مسودة التقرير وانما تؤكد انه لم يقر حتى الآن، ان ما ورد في مسودة التقرير من انتهاكات هي صحيحة مائة بالمائة وان الردود والنقاط التي اثارها معالي وزير الداخلية تعكس انتهاكا للحقائق ومغالطات في كل بند من البنود التي اجاب عليها.

ثانيا: ان المنظمة تؤكد ان ما ورد في مسودة مشروع التقرير من انتهاكات لحقوق الانسان هي اقل من الحقيقة وهذا هو احد اهم الأسباب وراء التريث في اصدار التقرير النهائي، وعلى هذا الأساس، فإن التقرير النهائي سوف يعكس حجم ما وردنا من معلومات حول انتهاكات السلطة لحقوق الانسان في الاردن لعام ١٩٩٥ وطبيعة تلك الانتهاكات.

ثالثا: ان مسودة مشروع التقرير التي اعدت في النصف الاول من شهر كانون اول عام ١٩٩٥ كانت تحتوي على رؤوس اقلام، وهذا امر طبيعي، لكن التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في الاردن سوف يحتوي على التفاصيل الواضحة لمجمل الانتهاكات المسجلة لدينا حتى نهاية عام ١٩٩٥ حيث ان التقرير النهائي يصدر في العادة في نهاية شهر شباط.

رابعا: لم يقم وزير الداخلية بالتاكد من صحة التقرير المزعوم من خلال الاتصال مع المنظمة كما لم يقم بتزويدنا بنسخة عن مذكرته التي يرد فيها على التقرير المنسوب الى المنظمة، وبما اننا لا نملك الوسائل التي يملكها معاليه للحصول على التقارير والمعلومات فان رد المنظمة على ملاحظات وزير الداخلية سوف يستند الى ما نشرته وسائل الاعلام باسم وزير الداخلية.

خامسا: من الواضح ان سلوك ومناورات وزير الداخلية تشكل محاولة للانتقاص من مصداقية المنظمة من خلال تشويه الحقائق ومحاولة تصوير عمل المنظمة وكانه يفتقر الى الدقة والموضوعية. ان هذا غير صحيح وهنالك العديد من الشهادات التي سوف تستمعوا اليها اليوم والتي ستؤكد لكم حجم تلك الانتهاكات وطبيعتها.

سادسا: عند مراجعة الخطوات التي قام بها وزير الداخلية، والخطوات التي لم يقم بها او تجاهل القيام بها، فإن المؤشرات واضحة على ان وزارة الداخلية ممثلة بالوزير قد قررت افتعال ازمة ما مع المنظمة، او توجيه ضربة استباقية لما يمكن ان يصدر في التقرير النهائي للمنظمة عن حالة حقوق الانسان في الاردن لعام ١٩٩٥. وفي كلتا الحالتين فان سلوك وزارة الداخلية يشكل اعتداءا واضحا على احدى مؤسسات المجتمع المدني. واذا كان وزير الداخلية يسلك مثل هذا السلوك مع منظمة حقوق الانسان فما بالك مع المواطنين. ان مثل هذا النفس العرفي في تعامل السلطة مع الاحداث يعطي مؤشرا واضحا على اهمية الدور الذي يمكن للمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن القيام به للدفاع عن المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني من اي انتهاكات لحقوقهم.

سابعا: ان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن منظمة غير حكومية مسجلة حسب القوانين المعمول بها في الاردن، وهي الوحيدة من نوعها في هذا المجال. وعلى هذا الاساس فإن عمل المنظمة هو عمل علني وابوابها مفتوحة للجميع ونتمنى ان يكون تعامل مسؤولي الدولة مع المواطنين بمثل هذه العلنية.

وختاما، فإن ما جرى على يد وزير الداخلية يشكل مؤشرا على انحدار حالة حقوق الانسان في الاردن وعلى الاستهتار الرسمي بحقوق المواطنين الديمقراطية وبمؤسسات المجتمع المدني.

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن ليست خصما للحكومة ولا تريد ان تكون كذلك. وقد حاولت المنظمة خلال عام ١٩٩٥ وبشكل رسمي، مقابلة المسؤولين وعلى راسهم رئيس الوزراء بهدف ايجاد قنوات للتنسيق في قضايا انتهاكات حقوق الانسان، ولكن وللاسف لم يلقى طلبنا اي استجابة، وفي هذا مؤشر واضح عن مدى احترام الحكومة للقضايا المتعلقة بحقوق الانسان.

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن ليست حزبا مواليا للسلطة او معارضا لها، بل هي جمعية غير حكومية ولا اهداف سياسية لها، وهي تتلقى شكاوى المواطنين وتحاول حلها مع السلطة بالتفاهم والمتابعة. فالمنظمة محايدة لا موقف سياسي لها الا بقدر ما يكون ذلك جزءا من انتهاك حقيقي لحقوق الانسان، وان من طبيعة الامور ان تكون الممارسات السلبية للسلطة محل شكوى وادانه والمنظمة تقوم بنشاطها على اساس موضوعي، واذا كانت احزاب المعارضة تفعل الشيء نفسه، فذلك لا يدل على اي تنسيق معها، لان من حق اي كان ادانة الممارسات السلبية والشكوى منها. والمنظمة بذلك لن تخضع لاي ابتزاز رسمي يستند الى مقولة أن من لم يكن معنا فهو ضدنا، اذ ان من طبيعة الامور ان من ينتهك حقوق الانسان هو السلطة في تعاملها مع المواطن وليس المواطن في تعامله مع السلطة والمنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن تنظر بخطورة كبيرة الى هذا النمط العرفي في تعامل بعض المسؤولين مع المواطنين ومع المنظمة.

امين سر المنظمة المحامي هاني الدحلة قال ان التقرير عادة يصدر خلال شهر شباط، واعتمد رد الوزير على التقرير المزعوم على الشكاوى الواردة لنا والتي لم يرد عليها الوزير مسبقا، كما ان الوزارة لم تعتمد في السنوات السابقة مبدأ الرد على تقارير المنظمة، وحتى على كتبها الخاصة بشكاوى المواطنين مما يؤشر على استخفاف بحقوق المواطنين.

واضاف الدحلة لقد احتوى رد الوزير على الفاظ وتعابير كانت محل استغراب الجميع.

شهادات حية

طلبة مؤته

المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن وحتى تبرهن على ما جاء في مسودة امين سرها احضرت شهادات حية نفت صحة ما جاء في رد الوزير.

فبخصوص قضية طلبة جامعة مؤتة تحدث السيد نواف شديفات الذي حضر مندوبا عن اهالي وطلبة مؤته حيث قال نحن لم نستغرب كلام الوزير فقد تعودنا عليه منذ بداية قضية ابنائنا الذين يدرسون الان على حسابهم الخاص في جامعات اخرى ولا يحملون بطاقات شخصية ولم تصدر حتى الان كتب ترميجهم من القوات المسلحة واكد احد المتهمين الطالب حسين الجدي الذي حضر المؤتمر صحة ذلك. واضاف اننا لم نحصل حتى الان على براءة الذمة من الجامعة.

وفي بيان خاص وقع باسم «اهالي ماسمي بقضية مؤتة» جاء فيه إن ما نشر على لسان وزير الداخلية هو غير صحيح ولا يمت للحقيقة وهو استهتار بمشاعر النواب والشعب الاردني الذي سمع وشاهد يوم ٩٦/١/١٧ وعلى شاشة التلفاز مطالبة النواب بحقوق هؤلاء الطلاب ليعرف ان كل ما قيل هو تضليل للحقيقة لكن شعبنا الاردني اصبح يقرا ما بين السطور.

ليث شبيلات

السيدة ريما شبيلات زوجة المهندس ليث شبيلات طالبت وزير الداخلية بالاعتذار لها شخصيا لان ما جاء في رده يشكك فيما قالته بخصوص محاولة اعتقال ابنها فرحان الذي اكد هو الاخر ان الجهات الامنية التي حضرت الى منزلهم لتفتيشه واعتقال ليث شبيلات حاولت اخذه كرهينه لحين حضور والده.

كايد كليبونه

جاء في رد الوزير ان جهاز المخابرات العامة لايتدخل في قضية تشغيل المواطنين، وقد اكد السيد كايد نزار كليبونه عدم صحة ذلك حيث قال انا خريج الجامعة الاردنية عام ١٩٩٢ وقدتوظفت في وزارة الشباب الا انني فصلت بعد ان بعثت دائرة المخابرات كتاب فصلي اخبرني به السيد عصام عريضة مدير مدينة الحسين للشباب، وبعد ذلك تم تعييني في الملكية الاردنية الا انني فصلت فيها مره اخرى، وقد حصلت في ٨/٢٢ على رخصة لفتح مكتب خدمات تعليمية الا ان كتاب اخر وصل لوزارة التعليم العالي يطلب عدم اعطائي ترخيص بذلك.

واضاف كليبونه كل هذا جرى معي مع انني حاصل على شهادة عدم محكومية وشهادة حسن سلوك من المخابرات نفسها.

واشار كليبونه الى انه مصاب بفشل كلوي مزمن منذ مايزيد عن خمسة سنوات ويقوم بالغسيل بواسطة الكلية الاصطناعية في مستشفى الجامعة الاردنية بواقع جلستين اسبوعيا.

تحويل النواب الى المدعي العام

عضو الهيئة الادارية للمنظمة المحامية اسمى خضر قرات رسالة بعثها النائب عبد العزيز جبر تنفي ما جاء في رد الوزير المتعلقة باستدعاء اربعة نواب من جبهة العمل الاسلامي للمثول امام المدعي العام بتهمة مقاومة التطبيع الذي اعتبره الوزير محض افتراء، قال النائب جبر اجلاء للحقيقة ولان هذا الموضوع يهمني شخصيا ويهم ثلاثة زملاء آخرين اود ان اوكد ما جاء في تقرير المنظمة وانني كنت احد النواب الذين طلبهم المدعي العام السيد محمد العبابنة مع ان الدوام كان في نهايته الا انه الح على بالحضور وكانت لهجته تميل الى التهديد وفعلا قابلته بعد الساعة الثانية واراد ان يسجل محضر لولا اني امتنعت عن اجابته في حينها الى حين حضور محامي وقد اعلمني انه طلب الزملاء ذيب انيس ومحمد الحاج وآخر لا اذكر اسمه للتحقيق معهم.

قضية احمد مطر

وبخصوص ما جاء في رد الوزير على قضية المرحوم احمد مطر قال اخوة الدكتور عماد مطر ان ما جاء على لسان الوزير غير صحيحا «والقضية الان منظوره امام القضاء حيث وكلنا المحامي زهير ابو الراغب لرفع القضية وقد ادانت المحكمة تصرف الملازم المعني في القضية والذي كان قد ارسل في مهمة فك اشتباك مشاجرة.

والدة الطالب مطر:

قتلوا ابني بالامس واليوم يشوهون سمعته

بعثت والدة المرحوم الطالب علي احمد مطر الرسالة التالية تعليقا على تقرير وزير الداخلية فيما يلي نصها:

انا والدة المرحوم الطالب (احمد مطر) والذي اطلقت عليه قوات الامن النار ظلما قبل ثلاثة اشهر «فقتل بريئا مظلوما دون اي ذنب اقترفه . تفاجأت انا ووالدته ، واهله وذووه (ودمه لم يجف بعد) بتصريحات وزير الداخلية والتي نشرت في الصحف اليومية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٢ والتي تضمنت صراحة تشويها لسمعة المرحوم ابني وسمعة عائلتنا إذ يقول (أن السيارة التي كان يستقلها الطالب كانت مطلوبة لأجهزة الشرطة بقضايا المخدرات) وهذا افتراء على ابني وعلى الحقيقة وعلى تقرير الشرطة وعلى الإجراءات القضائية حيث أكد لنا مدير شرطة العاصمة (ان السيارة نظيفة تماما وانها لم تكن مطلوبة لاحد) وقامت الشرطة بتسليمنا السيارة عقب الحادث بعدة أيام ولم يعثر فيها على شيء على الاطلاق . وبامكان معاليه الرجوع الى تقرير الشرطة والذي اظنه لا يخفى عليه قبل ان يقول ما قال .

وليست هذه المغالطة الوحيدة إذ انه يقول في تصريحه (ان السائق اصيب وتوفي متاثرا باصابته) وكل الشعب الاردني الذي قرأ قصة ابني في اكثر من خمس عشرة صحيفة محلية يعرف تماما ان ابني لم يكن يقود السيارة بل كان يجلس بجانب السائق الذي القي القبض عليه وخضع للتحقيق اياما عدة قبل الافراج عنه ، وهذا ما أثبته الشهود من رجال الامن وتقارير الشرطة المرفوعة إلى القضاء .

مغالطة اخرى صرح بها معاليه في قوله (وتبين فيما بعد بانه لايحمل رخصة سواقة) مع العلم بان ابني كان يحمل رخصة سواقة أردنية واخرى سعودية وبامكاننا اطلاع معاليه عليها اذا اراد . وكذلك سائق السيارة فإنه يحمل رخصة قيادة اردنية .

لا ادري لماذا هذه المغالطات العجيبة والتشويه الغريب لحقيقة ما جرى مع المرحوم ابني والتي لا تستند الى اي دليل ، بل تخالف تقارير الشرطة نفسها ، وشهادة رجال الامن انفسهم ؟....

إن ابني لم يكن في أي يوم من الايام مطلوبا لاية جهة امنية أو قضائية ، وكل من عرفه يشهد له بحسن سيرته ونظافة سلوكه ، فهل بعد أن فقد حياته وشبابه يفقد سمعته؟...

والدة المرحوم الطالب أحمد علي مطر

عمان - ٢٥ / ١ / ١٩٩٦

تخفيض الصادرات للعراق تسميم للعلاقات الاردنية العراقية وزيادة للبطالة وتراجع واختلال للانتاج والميزان التجاري

هل يكون السوق الاسرائيلي بديلا للعراقي؟

● كتبت آمال العطاونه

اعتبر عدد من الاقتصاديين والسياسيين الاردنيين القرار الاردني القاضي بتخفيض الصادرات للعراق هذا العام بما يقرب من النصف من السلع الغذائية وغيرها من السلع التي تسمح بها الامم المتحدة قرارا فيه نوع من الخطورة فهو قرار سياسي قد يمس العلاقات الاردنية العراقية بالاضافة الى انه قرار اقتصادي من ناحية اخرى لما يترتب عليه من خسارة لكلا الطرفين.

«الاهالي» التقت عدداً من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين للحديث حول قرار تخفيض التبادل التجاري مع العراق.

توقيت القرار خاطىء وغير سليم

الاستاذ احمد النمري قال ان التوقيت الذي اتخذ فيه قرار تخفيض حجم التبادل التجاري بين الاردن والعراق توقيت خاطىء وغير سليم وتم في فترة ازداد فيها الحصار الاقتصادي على العراق، ويزداد فيها انفتاحنا على السوق الاسرائيلي، كما انه ضد مصلحة الاقتصاد الاردني لان صادراتنا الى العراق نسبتها كبيرة وتزداد عاما بعد عام، ففي سنه ١٩٩٤ بلغت صادراتنا ١٠٥ ملايين دينار، وخلال سبعة اشهر من عام ١٩٩٥ وصل رقم صادراتنا الى ١١١ مليون دينار فكيف تخفض هذه الصادرات ؟ وصل فكر المسؤول باثارها السلبية على امكانية استمرار بعض الصناعات الاردنية في العمل وهي التي تعتمد بشكل قريب من الكامل على التصدير الى العراق.

واضاف ان تخفيض الصادرات يعني نقص في الانتاج واغلاق مصانع منها الكيماويات والادوية والزيوت النباتية، وصناعات الاغذية، مما يخلق ويزيد من تراجع الانتاج، وزيادة البطالة، وزيادة الاختلال في الميزان التجاري.

واشار الى ان مديونية العراق للاردن والبالغة ١,٢ مليار دولار غير صحيح والصحيح هو ما يقارب ٨٧٠ مليون دولار، وفي نفس الوقت العراق يصدر للاردن النفط بسعر مخفض ١٦ دولار للبرميل الواحد وهذا يوفر على الاردن مابين ٣٠-٦٠ مليون دولار سنويا، وفي نفس الوقت لماذا يتجاهل خبر ان العراق يقدم نصف النفط مجانا اي مايقارب ١٥٠ مليون دولار سنويا نفط مجانا من العراق وهذا واضح في موازنة الدولة.

تسميم العلاقات الاردنية العراقية

الدكتور فهد الفانك قال ان المعلومات التي نشرت حتى الان هي معلومات جزئية واذا عرفت الحقائق كاملة فهذا يعني ان صادراتنا للعراق هذه السنة سوف لا تنقص عما كانت عليه في السنة السابقة لكن بعض الجهات لها مصلحة في اخفاء جانب من الحقائق لمجرد تسميم العلاقات الاردنية العراقية وعندما تتكشف الحقائق كاملة يثبت ان الضجة الحاصلة ليست في مكانها.

وان تخفيض حجم البروتوكول التجاري مع العراق بمقدار ٢٠٠ مليون دولار يعني تخفيض الصادرات الاردنية الى السوق العراقية بهذا المقدار، وله اثار طويلة الاجل لان الخروج من سوق معنية ممكن بقرار، ولكن العودة اليه فيما بعد ليست بهذه السهولة. وتخفيض الصادرات بهذا المبلغ قد يعني مصادرة النمو في قطاع التصدير هذه السنة الا اذا نجحنا في ايجاد اسواق بديله بين عشية وضحاها وهو امر صعب لان فتح الاسواق الجديدة يحتاج الى وقت ولم يعط المصدرون الاردنيون اشعارا للاستعداد لهذا الوضع الفاجيء.

واضاف الفانك الى انه بموجب البروتوكول التجاري كان الاردن يصدر سلعا الى العراق تزيد قيمتها عن ثمن النفط الخام المستورد من العراق والفرق يتحمله البنك المركزي الاردني كدين على العراق تراكم سنه بعد اخرى ليبلغ ١,٢ مليار دولار مما يتجاوز حدود الامان، فكان لابد من علاج يوقف تضخم الدين.

وعن امكانية تحويل التزام العراق بالدولار الى التزام بالنفط فيحول دونه محدودية الطاقة التخزينية وامتناع تصدير النفط العراقي ومشتقاته بموجب قرار العقوبات وكون شحنات النفط المستقبلية مخصصة لتمويل صادرات اردنية مستقبلية ولو صح اعتبار التزام العراق بشحنات نفطية في المستقبل جزءا من الاحتياطي العملة الاجنبية لكان بالاولى اعتبار الدين العراقي بالدولار جزءا من الاحتياطي ولكنه لا يحسب كذلك لانه لا يصلح لتسديد التزامات المملكة او دفع ثمن مستورداتها.

فئة قليلة سوف تتمتع بنفوذ الاستثمار

الدكتور محمد صالح جابر قال ان العراق هو الشريك التجاري الاول للاردن استيرادا وتصديرا ونتيجة الظروف والمشاكل الاقليمية وخصوصا حرب الخليج تراكمت على العراق ديون للاردن بلغت ١,٢ مليار دولار او ما يعادل حوالى ٢٪ من ديون الاردن الخارجية، ومقابل زخم التبادل التجاري مع العراق فقد ازدهرت وترعرعت صناعات كبيرة عملت على زيادة حجم التشغيل في الاردن وكانت ارباح الشركات القائمة على التصدير تدفع مختلف الرسوم والضرائب وتشغل اكبر اسطول نقل بري في المنطقة يعود بالنفع على عشرات العائلات الاردنية ، فهل درست الجهات المختصة الاسواق البديلة للمنتجات الصناعية الاردنية وللاستثمارات الكبيرة التي اقامها القطاع لغرض التصدير الى العراق؟

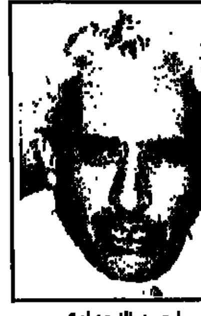
واشار جابر الى ان تسهيل التبادل التجاري مع العراق كان يتم بالسابق بتشجيع من الحكومة وكان يجب ان يتم التشاور مع غرف الصناعة وغرف التجارة لمعرفة الاثار السلبية لمثل هذا القرار على المناخ الاستثماري بالاردن وهل اصبح القطاع الخاص لدينا مؤهلا للمنافسة في الاسواق العالمية حتى تمنع عنه ٥٠٪ من اكبر سوق لمنتجاته ، والفرصة ستكون سانحة الان لان تتمكن فئة قليلة تتمتع بالنفوذ بالاستئثار بالنصيب الاكبر للصادرات المسموح بها للسوق العراقي.

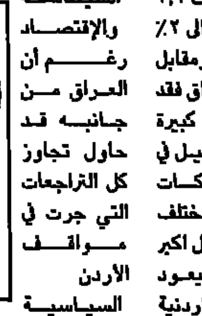
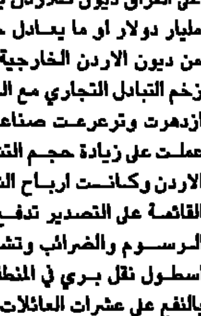
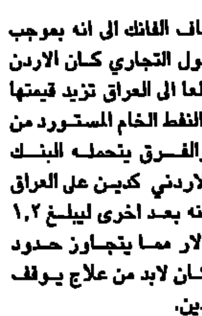
المحامي أحمد النجداوي من حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني قال: لم يصدق أحد داخل الأردن وخارجه المقولة الرسمية وأجهزة الاعلام الاردني الموجه في أن تخفيض سقف البروتوكول التجاري للصادرات الى العراق لعام ١٩٩٦ انما هو اجراء اقتصادي محض وانه جاء لأجل الحفاظ على احتياطات الأردن من النقد الأجنبي، ذلك لان من القواعد الثابتة ابتداء انه لا يمكن الفصل بين السياسة والإقتصاد رغم أن العراق من جانبه قد حاول تجاوز كل التراجعات التي جرت في مواقف الأردن السياسية تجاهه منذ مطلع عام ١٩٩٥ ربما قبل ذلك وعلى وجه الخصوص بعد استقبال الهارب حسين كامل وما تبع ذلك من احتضانه واحتضان غيره من الهاربين العراقيين عن بلادهم ومسلسل التصريحات الرسمية وخاصة تلك التي يطلقها بشكل شبه يومي وزير الخارجية الاردني، ولقد كانت محاولات الاشقاء العراقيين التجاوز باستمرار عن كل ذلك واضحة من خلال استقبالاتهم للوزير دروزه ووفد مفاوضات كوتا البترول وتصريحات رؤساء هذه الوفود حول استقبالهم والتساهل العراقي لتلبية المطالب الاردنية كاملة.

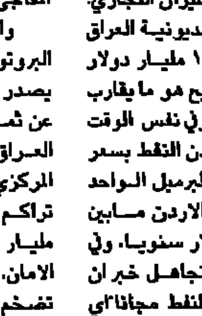
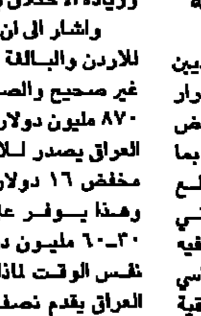
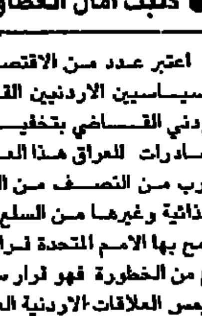
إن المواطن الأردني وعلى كل الأصعدة لا يخفي انزعاجه وعدم رضاه عما يجري رغم كل التبريرات التي تساق خاصة وهو يعلم جيداً ان العراق هو العمق الإستراتيجي والسوق الرئيسي والكبير للأردن ومنتجاته، وانه لا يمكن تعويض ذلك بأية اسواق او أعماق أخرى نظراً لان محاولات التعويض لا يمكن أن يكتب لها النجاح لاسباب عديدة أهمها عدم صدق النوايا وعدم الإستقرار والثبات في علاقات الأردن بعناصر البدائل المبحوث عنها، فالتجارب في تلك العلاقات كانت واضحة ولم تكن يوماً قائمة إلا على الرمال او على قوائم معلقة في الهواء... ويسألون عن رأي «الأغلبية الصامتة» مع أن جواب الأغلبية هذه واضح ولكن أحداً منا لا يريد أن يسمع سوى الجواب الذي يريده ويرضاه، وقد كان شعبنا ولا يزال وسيبقى مع ثوابت التكامل مع عمقه الإستراتيجي القومي والوطني سياسياً واقتصادياً ولو شارك شعبنا الشقيق في معاناته وتحمل معه الأذى. فالمواطن الاردني يدرك تماماً ان ما حصل للعراق لم يكن لولا إيمانه بقدره درعاً لهذه الأمة وتضحية من أجل قضاياها المصيرية في كل زمان، ويدرك المواطن أيضاً صدق الإلتزام مع الأردن في أحلك الظروف التي مر بها عندما تخلى عن دعمه الجميع من الأنظمة العربية، وإن قصة «الجدر» العراقي ما زالت ماثلة في ذهن وعقيدة الإنسان العربي في الأردن.

المشكلة في الموقف الرسمي الأردني الذي لم يأخذ بالحسبان حجم كل تلك المصالح الأردنية وبات يسمح لبعض السياسيين بتعكير العلاقات بين القطرين او تغاضى عن تلك المصالح وذلك تفكير، انه جاء «اي الموقف الرسمي» في وقت غير مناسب لا للعراق ولا للأردن حيث تجري المحاولات لإيجاد مخرج من الحصار الظالم ولو في حدود ضيقة، وهذا الحصار سوف يتآكل عاجلاً او آجلاً. فكيف يسمح الأردن لنفسه أن يخرج من الزمن الذي يفترض ان يدخل فيه.؟ أليس هذا هو الإنتحار بعينه؟


احمد النمري


احمد النجداوي




د. محمد صالح جابر




د. فهد الفانك

اقتصاد

تقليص ٥٠٪ من البروتوكول مع العراق لماذا؟ ولمصلحة من؟

● احمد النمري

فوجئت دوائر الاعمال الاردنية، في قطاع الصناعة كما في قطاع الخدمات، بقرار الاردن بتخفيض ٥٠٪ من سقف قيمة بروتوكول الدفع الساري مع العراق، واعلنت باكثر من طريقة معارضتها الشديدة لهذا القرار لأسباب وطنية وقومية ولعدم الرغبة في المشاركة في تشديد الحصار الدولي الطويل على بلد عربي مجاور في وقت تتسارع فيه وتيرة اندفاعة التفاهم، وعقد الاتفاقيات، وتوسيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، فيما انطلقت المعارضة لهذا الإجراء وعدم الرضى عنه في أوساط راس المال الصناعي والتجاري، ومن قبل الطبقة العاملة، وشرائح اجتماعية أخرى من ابعاد ومرتكزات اضراره وسلبيات نتائجه على الإقتصاد الوطني ككل، وعلى القطاعات الإنتاجية والخدمية منه بشكل خاص.

التطور الإيجابي للعلاقات السياسية والإقتصادية الأردنية العراقية منذ بداية الثمانينات، التي رافقت وتلت حرب الخليج الأولى ادى إلى نشوء وتطور عدد من الصناعات الأردنية، والمشاريع الإنسانية والتجارية المشتركة، وإلى ظهور كثير في الخدمات المساندة، وخاصة خدمات النقل، وكانت مثل هذه الصناعات «الكيماويات ـ الزيوت ـ الأدوية ـ الاغذية ... الخ» تجد في السوق العراقي مجالها الطبيعي لتسويق «تصدير» منتجاتها اضافة الى تسويقها في السوق الأردنية الضيقة، وكان الاردن ولا يزال يستورد في مقابل صادراته السلعية النفط العراقي وباسعار وشروط تفضيلية له.

وكان «بروتوكول الدفع» مع العراق الآلية الأكثر ملاءمة لإستمرار العلاقات الإقتصادية بين القطرين بعد أزمة الخليج الثانية وفرض الحصار الإقتصادي على العراق، وبشروط فيما يتعلق بالنفط العراقي المستورد مالت بوضوح الى صالح الأردن، فيما قام البنك المركزي بتمويل الصادرات الأردنية الى العراق من حصيلة قيمة النفط المستورد باسعار اقل من السعر العالمي «١٦٠ دولار للبرميل»، منح احتساب ما يقارب «١/٢» نصف النفط المستورد كمساعدة للأردن خارج حساب البروتوكول الثنائي.

وإذا كان ارتفاع رصيد مديونية العراق للأردن يجب ان تستدعي التفكير والوقوف عنده للوصول إلى حل اقتصادي له، فإن بدائل الحلول الممكنة والملائمة لا يدخل ضمنها اتخاذ قرار بتقليص قيمة البروتوكول الى النصف، وتقليص صادراتنا، وبالتالي انتاجنا بنسبة مماثلة تقريبا وما يتبع ذلك من آثار سلبية حادة على الإنتاج والعمالة والميزان التجاري وميزان المدفوعات واحتياط البلاد من العملات الأجنبية.

وحاولت الحكومة، وجهات لا تقل لها في دوائر الأعمال تبريره بعدم الرغبة في استمرار اعتماد صناعات أردنية على السوق العراقي فقط. واذا كان ذلك صحيحا هنا وفي كل حالة مشابهة، فإن مواجهته لا تكون بتقليص التكامل مع هذا السوق، بل في سرعة تنويع الأسواق الجديدة وتعميق الإعتماد على السوق المحلي ايضاً باعتباره الأساس الضروري.

يجري في معرض الدفاع عن القرار الإشارة الى ان مديونية العراق لنا بلغت «١,٢» مليار دولار، وهو رقم مبالغ فيه حيث يظهر في النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي «شهر تشرين صفحة ٢٢» ان قيمة المبالغ الكلية المستحقة للأردن بموجب اتفاقيات الدفع «٦٢٣» مليون دينار، او ما يعادل «٨٧٧» مليون دولار وهو اقل بكثير من رقم «١,٢» مليار دولار الذي تؤكد دوائر الحكومة عليه.

ان ارتفاع هذا الرقم، رغم محاذيره الجانبية، لا يعني مخاطرة كاملة بعدم امكانية السداد بل ان امكانية تحصيله ازدادت مع نشر معلومات واخبار جديدة عن قرب السماح للعراق بتصدير جانب من نفطه. وفي كل الاحوال يمكن مطالبة العراق به في اي وقت مستقبلاً، وبدون ان ننسى ان قيمة النفط العراقي الذي يقدم للأردن كمساعدة سنوية يبلغ «١٥٠» مليون دينار تدرج ضمن بند «ايراد المساعدات» في الموازنة العامة.

وجود ثغرات في صادراتنا إلى العراق مثل تصدير سلع لا تزيد فيها «القيمة المضافة» عن ١٠٪ او ١٥٪ على الاكثر لا يعني ثغره في البروتوكول بحد ذاته بقدر ما يعني تغاضي وتراخي ادارات حكومية لأسباب اصبحت معروفة في السماح بتصدير هكذا سلع منخفضة القيمة المضافة بينما المفروض ان لا تقل القيمة المضافة عن ٢٥٪ في حدها الأدنى.

والملفت للنظر أن القرار الاخير بتخفيض سقف البروتوكول إلى النصف جاء بعد عدة اجراءات وسياسات حكومية ساهمت متفردة ومجتمعة في توجيه أكثر من ضربة للصناعة وللإنتاج الوطني:

- المستوى المرتفع لأسعار الفائدة على التسهيلات الإستثمارية.
- فرض ضريبة المبيعات ثم زيادة معدلها.
- تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات بما في ذلك مستوردات سلع مشابهة لسلع منتجة محلياً.
- اتساع وازدياد حالة التباطؤ الإقتصادي العام في البلاد.

وبالتأكيد فإن نصيحة اطراف هامشية من فعاليات الإقتصاد الأهلية بأن تتحول الصناعات مباشرة من السوق العراقي إلى السوق الإسرائيلي انما هي نصيحة ودعوة غير متزنة ومرفوضة لأسباب قومية وأخرى اقتصادية.

والأصح هو الرجوع عن قرار التخفيض وإلغائه مع محاولة معالجة الثغرات والسلبيات القائمة في البروتوكول الحالي وتعديله بما في ذلك التحقق من أسباب تراجع مستورداتنا من النفط العراقي «ان صح هذا الزعم» في ضوء خيارات وبدائل افضل للعراق والأردن في نفس الوقت. ومع الإستبعاد الكلي للأخذ بما تنادي به بعض الدوائر بشأن تقادم البروتوكولات، وعدم صلاحيتها كأسلوب في العلاقات التجارية بين دول نامية ومتجاورة.

حالة فلتان في مجلس النواب

الحكومة ومواليها يضيقون ذرعاً بالمعارضة

يشهد مجلس النواب هذه الايام حالات من الفلتان هي الأولى من نوعها في تاريخ مجلس النواب جراء سلوك بعض اعضاء مجلس النواب الموالين لسياسات الحكومة، وجراء سلوك بعض الوزراء الذين يتصرفون وكانهم هم الحكومة، لا بل الدولة بمجملها، ... وجراء انحياز رئاسة المجلس في اعطاء الوقت الكافي للبعض في مداخلاتهم، وحرمان البعض الآخر من ذلك.

فبعض النواب خاصة الذين انتقلوا في ساعات المواقف والاستحقاقات من خانة المعارضة إلى صف الحكومة، وحتى يؤكدوا ولاءهم للحكومة وخياراتها، وانهم ليسوا من «المؤلفة قلوبهم».. ولا يتورعوا عن الخروج عن وقارهم وعن كيل الشتم واستخدام المفردات غير المالوفة في مثل هذا المكان، والتي يعف اللسان عن ذكرها في مواجهة زملائهم، ولعل ما فعله الدغمي في جلسة الاحد ٢٨ / ١ / ٩٦ في مواجهة زملائه تعبير صارخ عما تقدم.

وبعض اعضاء الحكومة درجوا على التنطع للدفاع عن مواقف آخرين في الحكومة ضاربين عرض الحائط بموضوع الاختصاص، فعلى سبيل المثال، هل وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة هو المعني بالرد على توجان فيصل التي اتهمت الحكومة بالتهريب ونصب الكمائن لها، ام وزير المالية.. هل وزير التربية المعني بالرد على مداخلة النائب ابو زنط في موضوع ليث شبيلات أم وزير العدل... هل نحن أمام فرسان الكلام، وشرب حليب السباع؟!

والاهم من ذلك كله محاباة رئيس مجلس النواب للحكومة وبعض النواب في مسالة وقت المداخلات الأمر الذي جعل الأمور تخرج من يديه في السيطرة على زمام الأمور في الجلسات وكلنا نتذكر كيف اوقف النائب توجان فيصل عن الكلام بعد مرور الدقيقتين المحددتين في حين اعطى الوزير الروابدة «٧» دقائق.. وهذه المحاباه هي التي أتاحت لكل من الروابدة والدغمي مقاطعة النائب عبد المنعم ابو زنط، والهجوم عليه على النحو الذي تم في جلسة الاحد الماضي.

... ما حصل في جلسة الاحد دليل صارخ على كل ما تقدم فعندما خرج النائب عبد المنعم ابو زنط عن النص في انتقاداته للحكومة خاصة في موضوع الحريات وموضوع ليث شبيلات، لم ينتظر كل من الوزير الروابدة والنائب الدغمي حتى تقوم رئاسة المجلس بدورها، بل دخلا في «طوشة» كلامية وكأننا في شارع محكوم «بالفتوات» حيث شمر النائب عبد الكريم الدغمي عن عضلات لسانه وعن تعابير وجهه وحركات يديه الملوحتين، مدافعاً عن الحكومة التي كان يهاجم سياساتها بالأمس القريب، مستخدماً في مواجهة زميله الشيخ «ابو زنط» مفردات وتعابير خارجه عن المالوف، الأمر الذي دفع باعضاء نواب جبهة العمل الإسلامي للوقوف مع زميلهم لكن دون استخدام عبارات ومفردات من النوع «الثقيل» والتي فعلاً يعف اللسان عن ذكرها ولا تليق بنواب الشعب.

ولم يجد مع النائب الدغمي قيام رئيس المجلس بتعليق جلسته لمدة ربع ساعة لتهدئة الخواطر حيث لم يعد بامكانه السيطرة عليها، حيث قام الدغمي بمبادلة كلمات العتاب الصادرة عن النائبين احمد الكساسبة وعبد الرحيم العكور بمفردات شبيهة بالقذائف التي سبق وان وجهها لابو زنط، حيث تدخل كل من النائب طاهر المصري وعبد الهادي المجالي وانور الحديد طالبين من الدغمي التوقف عن استخدام مثل هذه «مفردات والعبارات.

وكانت الجلسة قد التامت بعد ذلك لمدة «١٠» دقائق، وانفضت بعد ذلك جراء الأجواء المتوترة والمشحونة.

مداخلة ابو زنط

وجاء في مداخلة النائب عبد المنعم ابو زنط التي اثارت رد وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة ما يلي:

بلغني من مصدر موثوق بان الاخ الفاضل السيد ليث شبيلات الحر الابي وراء القيود، وانه يعامل معاملة غير انسانية، وذلك في سلبيات ثلاث هي:

١ـ ان المحكمة سمحت لمحامي الدفاع باللقاء مع السيد ليث على انفراد، لكن الأمن لم يسمح بذلك. فهل اذا صحت هذه الرواية اصبح للامن سيادة فوق القانون والمحكمة.

٢ـ يرى المهندس ليث في المحكمة بملابس السجن، ونحن نعلم ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته.

٣ـ طالب ليث ادارة السجن بادخال «الفروة» من اهله، فرفضت ادارة السجن على الرغم من مرضه بالروماتزم وهو في امس الحاجة اليها مراعاة لوضعه الصحي.

وختاماً فهل تلك السلبيات آنفة الذكر تسديد فواتير ثار مبيت ضد السيد ليث شبيلات .. وبعد ذلك تتغنى الحكومة في الإشادة بسيادة الدستور والقانون.

السيد الرئيس: اذكر الحكومة بان دين الدولة الاسلام القائل في معاملة الأسير الكافر «ويطعمون الطعام على حبة مسكينا ويتيماً واسيرا، انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا» فما بالنا في التعامل مع المسلم الغيور العربي الأصيل ليث شبيلات.

علاقة نشر الاكاذيب والتضليل والتجسس

الاعلام والصحافة والمخابرات

● كتب: عبدالله شحادة

تطالعنا وسائل الاعلام في العالم بين الفترة والاخرى باخبار وتقارير صحفية متنوعة فيها معلومات وبيانات عن دول وانظمة حكم وزعماء وافراد واحزاب ونقابات وشخصيات سياسية فيها شيء من الحقيقة لكن الهدف الحقيقي لهذه الاخبار والقصص هو بلبلة الرأي العام وهز صور القادة السياسيين الوطنيين وكذلك ضرب انظمة الحكم والاحزاب الوطنية والقومية والنقابات ذات التوجه المعادي للامبريالية ومخططاتها في دول الجنوب «العالم الثالث».

وتحت عناوين وذرائع الموضوعية والاستقلالية تقوم وسائل الاعلام والصحافة التي تسيطر عليها الاحتكارات الكبرى وتوجه وتأتمر باوامر اجهزة الاستخبارات التي تعمل على ضرب الروح المعنوية للجماهير والشعوب وتسخيف رأي الاحزاب الوطنية والقومية واظهارها بمظهر غير العارف وغير المطلع على الحقائق.

وقد برعت في هذا المجال اجهزة الاستخبارات الغربية وعلى راسها وكالة الاستخبارات الامريكية التي برعت في خلق الاكاذيب وترويجها يقول جان سوليبس في مؤلفه ميديا ليزنس الصادر في بروكسل ١٩٩٠ ان التضليل الماهر لا يقتصر على استخدام الكذب بل بالمزج بين الوقائع الصحيحة وتفسير الوقائع بطريقة مقصودة وخلطهما بالاكاذيب هكذا لا يصدم القارىء عند قراءة التكذيب اذ بعد ان ينهال سيل الاكاذيب على عقل القارىء فلا يعود بامكانه ان يعرف الحقيقة من الضلال لكنه يقول ليس ثمة دخان بدون نار.

وفي الحقيقة يوجد دخان بدون نار فقصة محاولة اغتيال البابا كانت من اختلاق وكالة المخابرات الامريكية.

وكذلك قصة اطفال الخداج في الكويت من صناعة اجهزة المخابرات الامريكية ، ان اجهزة المخابرات هي التي تنتج المعلومات الكاذبة الهادفة الى خداع الرأي العام. وقد فضحت لجنة تشرش في الكونغرس الامريكي مسالة العلاقة بين المخابرات الامريكية والاعلام.

وجاء في تقرير اللجنة الامريكية:ـ

ان الصحفيين يعملون بإمرة وكالة المخابرات وحدد التقرير ان ٤٠٠ صحفي عملوا للوكالة مدة ربع قرن واشار التقرير الى امتلاك ٢٠٠ مؤسسة اعلامية وصحفية ومجلة وشركة نشر وحسبما ذكرت نيويورك تايمز فان وكالة المخابرات تملك ١٢ دارا للنشر قامت بنشر الف عمل. وتقول مجلة «كفرت اكشن» الامريكية ان ثلث موازنة C.I.A المقدرة بعشرة مليارات مخصصة للدعاية.

وتتعاون مع المراسلين الصحفيين في الخارج الذين يجمعون لهاالمعلومات التي تريدها ويروجون الاشاعات التي تريد نشرها ضد اعداء امريكا.

ويستمر التضليل الاعلامي جنبا الى جنب مع جمع المعلومات للوكالة الامريكية عن الانظمة والاحزاب والقادة النقابيين غير الموالين للغرب والمعادين للسياسات الامريكية في العالم الثالث.

وتسهل الوكالة للمراسلين الوصول الى بعض المعلومات التي تخدم اهداف الوكالة الامريكية وبالمقابل تحصل من المراسلين الصحفيين عن المعلومات التي تطلبها عن اعداء امريكا في العالم الثالث في قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

ان الاعلام كما قالت مندوبة واشنطن في الامم المتحدة جين كيرباتريك هو يكل بساطة العامل الاهم في سياسة الولايات المتحدة الامريكية وكما قال مسؤول امريكي سابق فان للحكومة الحق في الكذب وان تصورت ان موظفا سيخبرك بالحقيقة فانت غبي ويقول الصحفي الامريكي مارتن كالت في ان الكذب هو جزء من الدفاع عن الادارة ويقبل الصحفي ان يكذب حين يكون ذلك باتجاه المصلحة الوطنية كما يعتقد.

ان وكالة المخابرات الامريكية توظف ٢٠ الف وكيل ميزانيتها ١٠ مليارات ثلثها للاعلام.

ان الاستنتاج المنطقي ان العمل مع الصحفيين ووسائل الاعلام هو المحور الاساسي لنشاط وكالة المخابرات الامريكية.

وقد كشف الصحفي كارل برنشتاين الذي كشف فضيحة ووترجيت ان ٤٠٠ صحفي امركي على الاقل قد وظفتهم وكالة المخابرات الامريكية ليوظفوا ويجندوا الاجانب لخدمة الوكالة ولجمع المعلومات لها. وكشف برنشتاين ان هؤلاء الصحفيين كلفوا بمهمات جمع المعلومات لحساب الوكالة وبموافقة ادارات اجهزة الاعلام الامريكية الرئيسة.

لقد اعترفت الوكالة للجنة الكونغرس انها كانت تدفع بانتظام لمئات الصحفيين

وقد طالت حملات الوكالة حتى حلفاء امريكا في اوروبا وتجسست الوكالة على الاحزاب الشيوعية في فرنسا وايطاليا عدا عن حملاتها المستمرة ضد كوبا وغيرها من الدول الاشتراكية وانقلاب تشيلي العسكري ضد سلفادور الليندي من صنع الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ والانقلاب ضد محمد مصدق عام ٥٣ والاطاحة بباتريس لومومبا في الكنغو وغيره الكثير ودعم القوات المعادية للساندينيه في نيكاراغوا.

قراءة في الأسباب

٥٦ الف طالب لم ينجحوا في التوجيهي

اعلنت وزارة التربية والتعليم نتائج الفصل الأول من امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. واظهرت النتائج انخفاضا كبيرا في نسبة نجاح الطلبة في التوجيهي.

وقد تدنت نسبة النجاح الى ادنى مستوياتها في الفرع الادبي ولم تتجاوز النسبة ٣٤٪ بمعنى اخر فإن ٤٣ الف طالب لم يحالفهم الحظ من الـ ٩٥ الف.

وهذه النسبة العالية من الرسوب هي مؤشر سلبي على مستوى التحصيل الدراسي في المدارس الحكومية وقد بلغت نسبة النجاح في الفرع العلمي ٦٠٪ فاذا علمنا ان عدد طلبة هذا الفرع قرابة ٢٠ الف طالب فان عدد الناجحين لم يتجاوز ١٢ الف طالب وطالبة في هذا الفرع.

ان مجموع الطلبة الذين لم ينجحوا في الفصل الأول قد وصل الى ٥٦ الف طالب وطالبة في كافة الفروع العلمي والادبي والمهني.

وقد اثارت هذه النسبة المتدنية ردود فعل قوية عند الطلبة والاهالي.

ويعزو تربويون تدني نسبة النجاح في التوجيهي وارتفاع نسبة الرسوب هذا العام الى العوامل والاسباب التالية : السياسة التعليمية للحكومة تسير باتجاه الضغط والتخفيف عن نسبة النجاح للتخفيف من الاقبال على التعليم العالي في الجامعات الرسمية وكذلك دفع الطلبة الى التعليم المهني تحقيقا لمتطلبات البنك الدولي الواردة في مذكرة البنك الدولي ومطلبه من الحكومة الاردنية بتوجيه التعليم وجهة مهنية خدمة لاهداف الجهات الدولية بتقديم ايد عاملة مهنية لسوق العمل النفطي والسوق الشرق اوسطي الجديد.

وتؤشر النسبة المتدنية للنجاح في التوجيهي الى ضعف مستوى التعليم النظامي الحكومي كما تؤشر الى ارتفاع نسبةالنجاح في القطاع الخاص ويعزو اقتصاديو التربية ذلك الى ارتفاع الدخل في القطاع الخاص بالنسبة للدخل المتدني لمعلمي الحكومة.

وقال تربويون مخضرمون ان النسب في ضعف النجاح وارتفاع نسبة الرسوب هو انشغال وزارة التربية والتعليم وتحديدا مركز الوزارة باحالة المعلمين للتقاعد وحركات النقل والتشكيلات الادارية خلال العام الماضي وحتى تاريخه مما انعكس سلبا على اداء اجهزة وزارة التربية في موضوع الرقابة والمتابعة والاشراف.

ضعف الانتماء للمهنة بسبب تدني الرواتب وقلة الحوافز واعتماد وزارة التربية على العاملين بعقود والعمل على حساب التعليم الاضافي وغياب الموضوعية والعدالة في مسالة الترقيات واشغال الوظائف الادارية واعتماد المحسوبية والشللية والواسطة والقرابة وتفشي امراض البيروقراطية.

ومثال ذلك اشغال موظفين من حزب الوزير لمناصب قيادية في المديريات العامة بالوزارة وابعاد ذوي الكفاءة والخبرة عن مواقعهم مما انعكس احباطا وفشلا في عمل الموظفين.

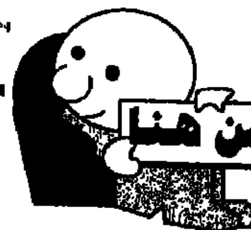
توجه الحكومة للخصخصة

ولا يستبعد تربويون ان تتخلى وزارة التربية والتعليم عن التعليم الثانوي لصالح القطاع الخاص لتخفيض الانفاق العام على الخدمات.

ويظهر ذلك جليا لاي مراقب يجري مقارنة بين نتائج القطاع الخاص في التوجيهي ونتائج القطاع العام «المدارس الحكومية».

غياب الامن الوظيفي خلال العام الاخير وفي ظل اجراء تشكيلات كل نصف شهر من قبل الوزير والامين العام انعكست سلبا على اداء اجهزة الوزارة التي اصابها الارباك من كثرة التشكيلات التي اصبحت سياسة لوزير الحالي وامنيه العام فخلال عام من تولي السيد الروابدة جرت في وزارة التربية اكثر من ٣٠ عملية نقل واحالة بشكل قوائم طالت المئات من الخبرات التربوية المتراكمة.

ومن اسباب تدني نسبة النجاح هذا العام ضعف الانتماء والاهتمام بالمهنه لدى بعض المعلمين بسبب غياب التنظيم النقابي للمعلمين وتدني الرواتب وضعف الرقابة والمتابعة الميدانية.



وشوشات

صديقي الوحيد

حبيبي الله.

ويا صديقي، وربي، وخالقي العظيم.

في أيام البركة هذه، وفي سائر الأيام، انحني ساجداً، والثم الأعتاب مستغفراً، والجأ لك .. حيث لا معين سواك، ولا ملاذ اقرب منك، ولا صديق وقت الشدة إلاك.

اتعرف يالله «استغفرك.. فانت بالتأكيد تعرف»

انني رغم خطاياي الكبيرة، أحسك اكبر من هذا كله، وأعظم من كل هذه التفاصيل.. وانك في النهاية ستاخذني في احضانك بحب وحنان، وستغفر لي ... لانك ببساطة الصديق الوحيد الذي يعرف جيداً كل ما أود قوله ... دون ان قوله!

ولانه حين ينساني الجميع، تتذكرني انت، حتى وانا في حماة نسياني لك!!

كم انت الأكثر حناناً، والاوسع مغفرة، واني ـ اقسم بك ـ اخجل منك، لاننا مهما أحببناك وقدّسناك لن نقدم شيئاً امام حبك الكبير وعطفك الغامر.

الله .. يا حبيبي، وصديقي الوحيد، وملاذي الأخير إرحمنا ولا يكونن جهلنا سبباً لأن تقسو علينا، نحن صغار ... خطاؤون .. نلهو في ساحة ملكك الرحيب، وانت الواحد القدوس ذو الجلال والاكرام، تبارك اسمك.

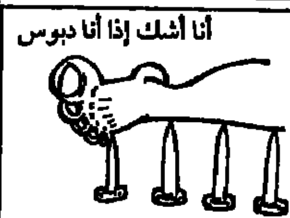
واجعلنا يا حبيبنا لا نخاف لقاءك، ...

فانا اخجل منك... وربما كان خجلي اقسى عليّ من خوفي، ولكنني ـ وعزتك وجلالك ـ اواسي نفسي المذعورة أحياناً بحنانك وعطفك على عبيدك!

حنانيك ... تبارك اسمك..

● «درويش ...»

... وخزة دبوس



واذا المنية أنشبت أظفارها
ألفيت كل تميمةٍ لا تنفع

قالوها ... ومضوا

ـ اقوى حجر في البناء هو ادنى حجر في الاساس.
جبران خليل جبران

ـ لو استطاعت الكلاب الكلام، لربما وجدنا الاتفاق معها عسيرا كالاتفاق مع الناس.
كاريل كابيك «مسرحي تشيكي»

ـ اعظم ما يستطيع الرجل ان يفعله لاولاده هو أن يحب امهم.
تيودور هسبرغ

ـ المساواة بين الجنسين لا تتم الا عندما تسلّم النساء التافهات مناصب عالية.
فرنسوا جيرو «كاتبة فرنسية»

ـ احذر الساسة الذين يلجاون الى السحر والبيان، فانهم يجعلون الناس ينسون استعمال عقولهم.
ديفنبيكر

ـ الحمام الذي آخذه صباحاً هو تأكيد على اهمية الحضارة التي اوصلت الماء الساخن الى بيتي!
كاثلين نوريس

نحاول أن نجعلك تبتسم

قال الزبون للمحامي الذي ربح له القضية:

ـ لست ادري يا سيدي كيف اشكرك على جميلك ... وحسن صنيعك؟

فأجابه المحامي على الفور:

ـ بعد اختراع العمله لم يعد هنا اي مجال للحيرة يا صديقي.

قالت العرب

ـ لا ينفع حذر من قدر.
ـ النظر لوجه الظالم خطيئة.
ـ من شكر وذم كذب مرتين.
ـ المحبة ستر كل شيء.
ـ لكل رزق سبب.
ـ من لم ينظر في العواقب ما له من الدهر صاحب.
ـ الإنسان بدون علم كالزهرة بدون مطر.
ـ نبكي على الحب بدمعة واحدة ونبكي على المصلحة بكل الدموع.

ـ دخل رجل على احد الحكماء «اظنه أرسطو» وجلس صامتاً ... فلما ملّ الحكيم من صمته قال له: تكلم لاراك..!

ـ كالعادة، وككل رمضان، تميز التلفزيون الأردني ببرامجه عن كل التلفزيونات العربية، حيث هي الوحيدة «برامجناه التي لا يتابعها أحد!!

ـ جُسير الداخلية ... هل من المتوقع أن ينتهي العمل به قبل عام ٢٢٠٠؟ ... كل الدلائل تشير إلى انه قد ينتظر حتى ٣٠٠٠، مثلما انتظرنا «اردن اخضر عام ٢٠٠٠» ولسّه ما نوّر!

ـ في الأردن ثلاث فئات من المواطنين العاديين:

ناس يعيشون فقط لأجل أن يعملوا، ومع ذلك يجوعون كثيراً.... والفئتان الثانية والثالثة ايضاً كذلك!



جملة موسيقية

يخرب بيت عيونك
يا عليا...
شو حلوين!!
و.. جملة موسيقية
يا سعد....

الجنة الصغيرة

... أهلاً باطفالنا الأحباء كل خميس في الجنة الصغيرة...



الاسم : هبة زياد الغليط
العمر : ٩ أشهر
الهواية : اللعب والضحك



الاسم : مروان الهندي
العمر : ستة شهور
الهواية : سماع اغنيات فيروز



الاسم : سعاد فؤاد الطويل
العمر : سنة واحدة
الهواية : اللعب والضحك

قارئة الفنجان



الحمل: حاول مرة اخرى ليست الامور بالسوء الذي تتخيله!

الاسد: هاتفك سيرن قبيل السحور، لكنه يحمل بشرى طيبة!

القوس: لا تستسلم للهواجس الغريبة، كل ما في الأمر أن ... تستمر كما تحلم وتتمنى!

العذراء: لا يبقى على ما هو إلا هو!

الجدي: علامات خير على ... الفراغ في مسائل عائلية ...

[illegible]

وهنا

المسرحي المعروف ناصر عمر :
أحب أن يظل ما تبقى مني نظيفاً ... دون تطبيع

● كتب : محمد السمهوري

الفنان والكاتب المسرحي المتميز ناصر عمر الذي اضاف الى جانب الفنانين الجادين اعمالا كان فيها معدا وكاتبا وممثلا ومخرجا التزم الفترة الاخيرة الصمت ووقف في مكانه يشاهد ويعمل في الكواليس حتى يخرج الى الجمهور بشيء مقنع .

ناصر عمر فنان مثقف ومطلع ويعرف ماذا يريد ان يقدم ، وحريص جدا على احترامه للمادة التي يقدمها واحترامه ايضا للمتلقي عقلا ووجدانا ، ويتمتع بذاكرة مليئة بالتفاصيل التي بدات معه وهو في سن الخمس سنوات ، عندما كان ينتظر القطار من على برج المراقبة الحديدي ، في المساء كانت امه تنادي شباب الحارة لإنزاله بسبب عدم مقدرته على النزول وكان يصعد على برج المراقبة للتامل وانتظار القطار .

والبدايات في المسرح كانت ايام المدرسة ، وقتها كان هو ومجموعة من زملائه يقدمون مسرحيات من تمثيله واخراجه، وعام ١٩٧٩ عندما كان يدرس في الجامعة الاردنية تقدم لفحص الاختبار في فرقة المسرح الجامعي ونجح واختير عضوا في الفرقة ، وحصل على دور البطولة في مسرحية «الدمية» التي كتبها واخرجها محمود اسماعيل بدر ، توالت الاعمال بعد ذلك ما بين التراث والحديث والمسرح السياسي ، في تلك الفترة قدم مسرحية من تاليفه اخرجها محمود اسماعيل بدر بعنوان « ممنوع الضحك » وكانت اول تجربة له في الكتابة المسرحية ، ومنذ ذلك اليوم لم تنقطع محاولاته في الاعداد والكتابة للمسرح ، عمل مع فرقة الفوانيس لمدة سنتين وانتقل بعدها للعمل المسرحي المحترف ، وقدم ما يزيد عن ٢٥ عملا مسرحيا .

يقول الفنان ناصر عمر ان الانسان كائن قلق يبحث في داخله عن عناصر تكامله الابداعي للوصول للإجابة على هذا القلق فانا لا يكفيني التمثيل فقط كإجابة على هذا القلق ، ولن تكون الكتابة المسرحية والتلفزيونية والسينمائية هي الاجابة ايضا ولا يمكن ان يكون العمل السياسي والثقافي هو وحده اجابة وكذا الأمر بالنسبة للاخراج التلفزيوني والمسرحي ، فهذا القلق الذي يسكن الإنسان الشرقي اجابته في محاولته اكتشاف هذا التكامل والتعبير عنه بما يوجد لديه من عناصر ابداعية ، فلا الزمن سيكون لصالحك إذا اكتفيت بواحدة منها ولا الفضول المعرفي يستكين اذا استعنت بواحدة منها، لذلك فقدرك ان تحمل حليبك هذا الى القبر الذي هو باعتقادي الإجابة على ذلك القلق او على الاقل السؤال عنه

ويقول ناصر لقد شاركت في مهرجانات مسرحية اردنية وحصلت على جوائز كافضل ممثل دور اول في المهرجان المسرحي الاول عن مسرحية « امرؤالقيس في باريس » والجائزة الثانية عن مسرحية « الزبال » تاليف ممدوح عدوان ومن اعدادي ، وقد حرمت مسرحية الزبال من المشاركة بمهرجانات عربية لظروف ليست بيدي ، وهو الامر الذي اثر على نوعية وعدد المسرحيات التي كنت اشارك بها .

ومن الاعمال التي شاركت بها للمخرجة المسرحية سوسن دروزة « في انتظار جودو » تاليف صموئيل بكيت ، وهي من ترجمتي انا وسوسن دروزة عن الفرنسية والانجليزية واعدادي مسرحيا . والعمل الثاني ايضا كان مع المخرجة سوسن دروزة وهو « اضواء اريحا » عن قصة رجال في الشمس وعرضت في دارة الفنون . اما مسرحية (في انتظار جودو) فقد ارتكز العرض المسرحي على كون الممثل المسرحي اساس العرض ، لذلك انطوت التجربة على بحث جدي في مسالة التمثيل وخلق المثال او الشخصية المسرحية وهي ايضا حرمنا من المشاركة بها في عروض خارج الاردن لنفس الظروف .

اما عن التطبيع الثقافي والفني مع إسرائيل فيقول نحن كفنانين ومسرحيين مفتوحين على كل التراث الانساني الجيد والايجابي ، نفتح جسورا للتواصل الثقافي مع كل ما هو ابداعي وانساني ، ونتثاقف بما يطورنا ويزيدنا انسانية ، اما ما يسمى بثقافة المحتل الصهيوني فهي تختزن في داخلها كل ما هو سوداوي ومرضي لذلك فهذا البعض لا يحتاج لتطبيع بل يحتاج الى محلل او طبيب نفسي لكي يتشافى من تلك المشاكل فالقضية اساسا (التطبيع) غير قائمة والا لاهتم العالم اجمع بالتطبيع معهم وهم اولى بذلك باعتبار ان لاقضية مختلف عليها بينهم ، فلماذا لا يلتفت العالم لمسالة التطبيع ، ويطلب مني انا الذي اعتدي عليه وما زال يوميا يعتدى على ثقافته وارضه ان يطبع ، الا يكفيهم ما طبعوا حتى الان،لقدطبعوا قمصان الشهداء والاطفال ببقع الدم ، أحب ان يظل ما تبقى مني نظيفا هكذا دون تطبيع . فانا لم اسمع عن كاتب او شاعر او مسرحي او فنان او سينمائي في إسرائيل نال اهتماما من نوع ما في العالم بينما الثقافة العربية بكل تجلياتها انارت الدنيا بعض ظلامها فهل المطلوب اذن ان ابدع وان يوقع على ابداعي شخص إسرائيلي باعتبار انه اعتاد الاخذ والاستلاب والتنكر للاخرين فكيف تكون الثقافة الصهيونية ندا فقط تطبع معه الثقافة العربية العريقة والأصيلة؟!



• الزبال ، ناصر عمر

قاموس الأهالي

حكم المجتمع

تعبير سياسي اجتماعي استحدثه أوغست كونت للدلالة على شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة بيد المجتمع ككل بصفته كلاً عضويا ومتضامنا. ويعتبر كونت ان من شأن مثل هذا الحكم أن يجعل إصلاح نظام توزيع الثروة بين أفراد المجتمع أمراً غير ذي موضوع طالما ان المجتمع نفسه هو الذي يتكفل بذلك.

«موسوعة السياسة»
الجزء الثاني الصفحة ٥٦٦

... الضحك؟

قريباً من نوافذ الألمنيوم الناعمة، تطاطيء خشبها بخجل نوافذ من قصب وقش!

وعلى بعد بركة سباحة من بيت يدفئه السجاد ومدفأة الكهرباء، يمكث على قلق بيت من الطين وبقايا الطوب المكسر ... تعصف فيه الريح ... وتصفر من جهاته الأربع!

المفارقة الوحيدة ان الضحك يصفو حين يتجاوب مع الزينكو، ويختنق في كهوف الإسمنت المسيج بالوقار!



بطاقة إلى ...

في هذا الركن الصغير سنكتب أعزائي كل اسبوع كلمات دافئة، ونترك لك أن تهديها لمن تشاء!

من .... إلى .... مع المودة.

في حضرة من اهوى
عبثت بي الأشواق
حدّقتُ بلا وجهٍ
ورقصت بلا
ساق»

● «محمد الفيتوري»

مربعات وحروف

الاخوة القراء: زاوية مربعات وحروف بانتظار مشاركتكم بها ... ضمن الشروط الواضحة في إعداد هذه الشبكة.

٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
				■					١
		■					■		٢
			■					■	٣
■					■				٤
						■			٥
								■	٦
				■					٧
									٨
								■	٩

افقي:
١ـ حرف + من الانبياء معكوس + مخترع الديناميت.
٢ـ حرف + ما تفرزه الازهار لإجتذاب الحشرات + نعم بالفرنسية.
٣ـ يفارق + ثغر فلسطين.
٤ـ مرض رئوي + مدينة سعودية «معكوسة».
٥ـ حرف جر + فيلسوف اندلسي له «تهافت التهافت».
٦ـ بها رجال الدين اليهودي معكوس + م + للنداء.
٧ـ علم مذكر معكوس + اعناب.
٨ـ فوق السيد + اكملي + في الكنيسة.
٩ـ غافل + علم مذكر.

عمودي:
١ـ نعم بالانجليزية معكوسة + آلة موسيقية + دفع.
٢ـ حرف + حرف + حرف موسيقي + بجانب بالانجليزية معكوس + حرف.
٣ـ رئيس وزراء آسيوي راحل «معكوس» + غني.
٤ـ مدينة يمنية جنوبية + ا + فار معكوس.
٥ـ من الطيور المهاجرة «معكوسة» + شاي بالانجليزية معكوس.
٦ـ رمز نصف القطر + منزلة ومرتبة معكوسة + س.
٧ـ و + من الكسور الاعتيادية معكوسة + علم مؤنث.
٨ـ روائي ايطالي من روائعه «الديكاميرون» + ق + ي.
٩ـ وعل الجبل «معكوس» + شديد الظلام + حرف.

الحكومة تدعم المؤسسات والشركات المفلسة.. بأموال الضمان الاجتماعي!

وجهت الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات مذكرة عاجلة الى الحكومة بينت فيها ان اوضاعها المالية المتأزمة لا تسمح لها بسداد الديون المطلوبة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مناشدة اياها الموافقة على جدولة هذه الديون.

وتمشيا مع سياسة الحكومة في دعم المؤسسات الحكومية والشركات المختلطة شبه المتعثرة او المفلسة بالقروض الميسرة التي تقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فقد اصدر مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة قرار يقضي بجدولة الديون المطلوبة من هذه الشركة والبالغة ٦ ملايين دينارا كما وجهت في وقت لاحق تعليمات بهذا الخصوص الى المؤسسة العامة للضمان.

وعلمت الاهالي من فعاليات نقابية ان الحكومة تتصرف بالاموال المقتطعة من رواتب واجور العمال المشمولين بمظلة التامينات الاجتماعية تسليفا وتوظيفا لها.

في المنشآت المالية التي تديرها مجالس ادارة تهيمن عليها الحكومة وكانها اموال عامة تعود ملكيتها للخزينة وبدون مراعاة للاوضاع الاكتوارية للمؤسسة والالتزامات المالية المطلوبة منها لتغطية اصابات العمل ورواتب الاعتلال والشيخوخة والوفاه وغيره من المخاطر المشمولة بنظام التامينات المعمول بها وقالت هذه الفعاليات بان القروض والتسهيلات التي تقدمها مؤسسة الضمان لهذه المنشآت المالية المتعثرة او للجهات الحكومية هي في السابق قروض سهلة وميسرة ولاتتجاوز ونسبة الفائدة البسيطة المفروضة عليها ٤٪ وهي اقل بكثير من نسبة الفوائد التي تمنحها البنوك في حالة حجب هذه القروض عن المنشات المتعثرة وربطها كودائع بنكية ونسبة تصل الى ٨٪ سنويا. وحسب توقعات هذه الفعاليات النقابية فان توسع المؤسسة في فتح هذه التسهيلات الى من هب ودب من المؤسسات العامة او حتى الشركات الخاصة التي يديرها ويملكها بعض المتنفذين وبتعليمات واوامر فوقية تصدرها الحكومة سيؤدي على المدى القصير الى زعزعة المركز المالي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وايصالها الى حالة من الاعسار المالي الذي لن يمكنها من تغطية الالتزامات المالية المطلوبة لتغطية الرواتب واصابات العمل وغيرها من التامينات عدا عن حرمان المؤسسة من توظيف سيولتها النقدية في المشاريع التي خضعت لدراسة جدوى اقتصادية او تلك التي تحقق ارباحا مضمونة كما هوالحال مع تاسيس بنك تملكه وتديره المؤسسة بدلا من ربط جزء من سيولتها النقدية في بعض البنوك وبفائدة لا تزيد عن ٥٪ وحملت الفعاليات النقابية مسؤولية هذه الاوضاع المالية المتدهورة الى الاتحاد العام للنقابات العمالية وممثلة الاثنين في مجلس ادارة المؤسسة حيث يمارس هؤلاء سياسة الصمت تجاه ما يدور في داخل المؤسسة ويرفضون توجيه الضغوط النقابية المطلوبة من اجل انهاء سيطرة الحكومة على مجلس ادارة المؤسسة ومقدراتها المالية ليحل محله مجلس ادارة ينتخبه ديمقراطيا العمال المشتركون في الضمان الاجتماعي باعتبارهم الجهة الوحيدة الممولة لصندوق هذه المؤسسة.

وتقول هذه الفعاليات النقابية بان الاتحاد العام للنقابات العمالية والهيئات الادارية النقابية التابعة له لم تتسلم اية تقارير مالية عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي منذ عدة سنوات بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهت الى ممثلي الاتحاد العام في مجلس ادارة المؤسسة ويبدو ان حجب المعلومات المالية عن الاتحاد العام وتلكؤ ممثليه في الاستجابة لهذه الطلبات ناجم عن الاوضاع المالية للمؤسسة وتوظيف جزء كبير من اموالها على شكل قروض ميسرة في شركات ومؤسسات حكومية متعثرة جدا وعن تقصير مجلس ادارة المؤسسة في تحصيل الاشتراكات المقتطعة من رواتب العاملين في هذه المنشآت وكما هو جاري مع الملكية الاردنية التي بلغت الديون المطلوبة قيمتها ١٢ مليون دينار وهي تمثل اشتراكات مقتطعة من رواتب العاملين لديها للضمان.

بذريعة محاربة الاحتكار
وزارة التموين تستورد خمسة الاف طن من الدجاج المجمد رغم وجود فائض محلي!!

كشفت دراسة ميدانية قام بها خبراء «الخصخصة والتنظير لنظام السوق» التابعون لوزارة التموين ان الكمية التي يطرحها اصحاب مزارع الدجاج المحلية من هذه السلعة ومن بيض المائدة في شهر رمضان اقل بكثير من الكمية التي تطرح عادة في الاشهر الاخرى.

وحسب هذه الدراسة المتانية فان حالة من الاحتكار قد نشات مما ادى الى ارتفاع مذهل وقياسي في اسعار هذه السلعة الاستراتيجية التي لا غنى عنها في شهر يفترض من منظور رسمي وديني ان يقل فيه استهلاك المواطنين للسلع الاستهلاكية تمشيا مع الفروض والواجبات التي تقتضيها شروط الصيام الحقيقي.

وتصديا لهذه الظاهرة الاحتكارية فقد اوصى هؤلاء المنظرون لقوانين السوق بان تخالف وزارة التموين قوانين الخصخصة وان تتوغل في محرمات نظام السوق بغية الحد من الظاهرة الاحتكارية وتوفير سلعة الدجاج باسعار منافسه للاسعار التي فرضها المحتكرون من اصحاب مزارع الدجاج المحلية وتجاوب مع هذا التوجيه وحرصا على مصالح المستهلكين قد قررت الوزارة ان تطرح في بداية العام القادم عطاء لاستيراد خمسة الاف طن من الدجاج المجمد من الاسواق الخارجية.

واستنادا الى احالات سابقة تقدر فيه العطاء واصل مستودعات وزارة التموين ثلاثة ملايين دينارا اي ما يعادل ٤,٢ مليون دولار كما تقدر الارباح التي ستجنيها الخزينة من هذه الصفقة الانفتاحية مليوني دينارا.

وتعقيبا على الحجج التي اتكات اليها وزارة التموين لتمرير هذه الصفقة رغم تعارضها مع مصالح المنتجين المحليين وعملية التراكم الاحتياطي للمملكة من العملات النادرة ذكر لنا احد اصحاب المزارع الذي طلب عدم الكشف عن اسمه بان الاسعار الاحتكارية التي روجت اليها الوزارة غير ممكنة او قابله للتحقيق بوجود المئات من مزارع الدجاج التي يتنافس اصحابها على توفير هذه السلعة في الاسواق المحلية مضيفا بان الدافع الرئيسي لتمرير هذه الصفقة لاعلاقة له بمصلحة المستهلك الذي تدعي الوزارة بانها ستعمل على حمايته من الاستغلال والمستغلين فلو كان هذا هو هم الوزارة فقد كان حريا بها ان تقوم باستيراد البن من الاسواق الدولية حين انخفضت اسعاره هناك الى ثلث السعر الذي يباع فيها في الاسواق المحلية!! وتمرير هذه الصفقة على ما يبدو قد تم توفيرا لموارد مالية اضافية.

وتكهن صاحب هذه المزرعة بان تلحق هذه الصفقة خسائر فادحة بانتاج الدجاج اللاحم نتيجة تناقص حصته في السوق محليا وتسفر عن افلاس بعض المزارع والخروج من السوق نهائيا.

تطبيقا لسياستها الانفتاحية
وزارة الزراعة تسمح باستيراد ١٢٠٠ طن موز صومالي

تباهى مسؤول زراعي يشغل موقعا قياديا في وزارة الزراعة، بان الوزارة كانت سباقة في الغاء القيود والأنظمة التي كانت معمولا بها لحماية المنتجات الزراعية المحلية والحد من استيراد مثيلاتها من الاسواق الخارجية. وذلك تطبيقا لسياسة السوق المفتوحة التي تنص عليها انظمة وشروط الانضمام الى اتفاقيات التجارة الحرة التي تتجه نيةحكومتنا الرشيدة الى التوقيع عليهما والالتزام بشروطهما بهدف الاستفادة من مزايا التجارة وتقسيم العمل على صعيد دولي. ومما يؤكد بان وزارة الزراعة قد تخلت عن وظيفتها الاساسية في تنظيم العملية الزراعية على صعيد محلي وتحقيق التنمية التي تمليها اعتبارات الامن الغذائي وصولا الى الاكتفاء الذاتي في قطاع الزراعة.

القرار الذي اتخذه صاحب المعالي وزير الزراعة في نهاية الشهر الماضي والمتمثل باستيراد الف ومائتي طن من الموز الصومالي بدون ان يراعي في هذا الانفتاح ان مزارع الموز المحلية قادرة على توفير هذه السلعة بما يكفي لتغطية إحتياجات السوق المحلية وتحقيق فائض كبير للتصدير، كما ان معاليه قد اتخذ القرار في الوقت الذي اكد فيه المزارعون الاردنيون ان اغراق السوق الاردني بالموز الصومالي سيؤثر في المحصلة على كمية الانتاج المحلي وسيؤدي الى تقليص حجم الاستثمار الموظف في هذا القطاع عدا عن خروج عدد من المنتجين المحليين منه وتحولهم الى مستوردين لهذه السلعة بدلا من زراعتها محليا اسوة بمصانع التبغ المحلية التي اضطرت بعد السماح باستيراد السجائر الامريكية في الاردن الى تقليص المساحة المخصصة لزراعة التبغ المحلي ومن ثم تخفيض حجم انتاجها من السجائر المصنعة محليا ومناشدة معاليه بان يغلق السوق المحلي امام الموز الصومالي لانتفاء المبرر المالي والاقتصادي لاستيراده من الخارج ولتعارض هذا مع سياسة الحماية التي تدعمها الوزارة حين يتعلق الامر باستيراد الحمضيات وزيت الزيتون وغيرها من السلع الزراعية من الضفة والقطاع لان السماح باستيرادها كما صرح معاليه عشرات المرات يؤثر تاثيرا بالغا على الانتاج المحلي ويلحق به افدح الخسائر.

تتمة - حكومة هراوات

الحكمة عليه لتمريره في مجلس النواب لا يبشر بخير .. فمازالت عقلية الصوت الواحد للناخب الواحد هي السائدة.

والأساس هو استبعاد القوائم الحزبية وتوزيع الغنائم الإنتخابية بموجب التقسيمات الإدارية الجديدة. ان هذا سوف لا يعيد فقط انتاج البرلمان الثاني عشر الحالي بل سيؤدي إلى تصفية المعارضة بالبرلمان بالرغم من محدوديتها في الوقت الحاضر.

ان الحديث عن الحكومة القادمة /بالتغيير او بالتعديل/ لا تطرح من سيدخل الحكومة ومن سيخرج منها ... لان من سيدخلون سيكونون الممثلين الأمينين على استمرار التحالف المتعاهد على وادي عربة، ان هذا الحديث يطرح مضامين الصراع السياسي كما لم يظهر من قبل.

وفي الوقت نفسه نجد في الحديث عن اوضاعنا الداخلية، أن الوضع الاقليمي كما تنبثق عنه وتطور اليه هذه الايام يجري استثماره بصورة مكثفة لصالح السياسات الحكومية القائمة ... ورغم انه من المسلم به ان التطورات في الوضع الاقليمي لا تفك العزلة عن المعاهدة ولكنها تسمح بحرية حركة افضل دفعت الحكومة مثلاً الى توقيع جملة اتفاقات مع اسرائيل مؤخراً في العقبة ... وبطريقة اعلامية تنطوي على كثير من الافتعال بانجازات المعاهدة.

فعلى الصعيد الفلسطيني قدم انجاز اوسلو - ٢ باجراء الانتخابات في الضفة والقطاع، اساساً مادياً تستند اليه السلطتان الأردنية والفلسطينية في صياغة مستقبل علاقات جديدة تحت الرعاية الإسرائيلية وبما يخدم اهدافها بالحل النهائي للمشكلة الفلسطينية «مشكلة النازحين واللاجئين». وبغض النظر عن التعارضات بين السلطتين إلا أن بلورة «اتحاد ما» بينهما «رغم انه مؤجل التنفيذ حالياً إلى ما بعد المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع والقدس» سيكون على جدول المباحثات الإسرائيلية الفلسطينية لإيجاد مخرج جدي لمشكلة اللاجئين وتوطينهم ومخرج شكلي للاستقلالية الفلسطينية في فلك التحالف الأردني الإسرائيلي الذي يتعزز رسمياً يوماً عن يوم. ويبدو ان هذه المخارج ممرات اجبارية لا تستطيع بنود اوسلو وبنود وادي عربة تفاديها علماً بان الموقعين عليها لا يعملون على تفاديها بل العكس تماماً، ورغم التوافق الإعلامي فيما بين السلطتين على مستقبل علاقات مضمونة في اطار السلام الإسرائيلي الأمريكي فان هذا التوافق يفتقر إلى الاستقرار والثبات والمصداقية. ان عرفات ورجال الأعمال الذين حملهم إلى المجلس الإداري التابع، والدول المانحة، لا تستطيع ان توفر الديمقراطية وتحسين الظروف المعيشية والخلاص من الاحتلال. كما ان هذا التوافق لا يقدم حلاً لإستمرار وحدة الشعب الفلسطيني الذي هو الضمان الوحيد والأساس لإستمراره في كفاحه من اجل الإستقلال الناجز والإتحاد الطوعي الديمقراطي الحر بعد ذلك مع الأردن.

وعلى صعيد المفاوضات السورية الإسرائيلية فان محاولة استثمار الدفعة الجديدة من المفاوضات بعد موت رابين لصالح التبشير لإقتراب حل المعضلات السورية الإسرائيلية، ولإستخلاص صوابية توقيع المعاهدة ما دام السلام الإسرائيلي الأمريكي ممر اجباري لا بد ان يعبره كل العرب، وللبحث عن تغطية لمزيد من الإندفاع نحو اسرائيل، فان الواقع لا يؤشر إلى ذلك تماماً لان سوريا واسرائيل وامريكا تعرف ان حديقة البيت الأبيض ستحظى بحضور ٢٠ دولة عربية خلف سوريا عند التوقيع على معاهدة سلام مع اسرائيل. ان امريكا واسرائيل تريدان من ذلك اليوم ان يكون «نهاية الاحزان» حيث يتم دفن الصراع العربي الإسرائيلي تحت عشب حديقة البيت الأبيض.. هذا الثمن الباهظ له مستحقاته على مختلف الصعد.. ان امريكا تؤيد سلاماً مستقراً في الشرق الاوسط .. وهي تعتبر ان سوريا هي خاطرة هذا السلام... ومن هنا فان التبشير بحل معضلات المفاوضات السورية الإسرائيلية يفتقر الى الوقائع الحقيقية. ان بيريز يكذب ويناور لكسب الانتخابات الاسرائيلية بفوز حزب العمل ... ويجد في الاطار العربي تسهيلات لهذه المناورات لاعادة حزب العمل الى سلطة القرار السياسي في اسرائيل، ولذلك فان تعقيدات المسار السوري الاسرائيلي، وامتداداتها اقليمياً وعربياً ودولياً، لا يمكن حلها قبل اجراء الانتخابات الإسرائيلية في نهاية هذا العام. ان سياسة التبشير هذه لم تنجح منذ انعقاد مدريد حتى الآن. ان صراع المصالح هو الذي يحكم الأوضاع الاقليمية والتطورات الجارية عليها ... وهي على كل حال اكبر من مطامح رجال الأعمال الأردنيين، وتفوق قدرتهم، مهما صاغوا من تحالفات داخلية، على المنافسة خصوصاً في ظل شروط مجحفة كما هي في وادي عربة واوسلو.

اما على الجبهة العراقية، فعلى الرغم من كل الضغوطات والحصار الطويل فانه ليس من المحتمل ان يستجيب العراق للدخول في طار التسوية شرق الأوسطية الأمريكية الإسرائيلية سواء برغبته او بدونها، ذلك لان صراع المصالح المشتعل الاداء على الصعيد الاقليمي في المشرق العربي والاسلامي بما في ذلك تركيا وايران والخليج يدفع باتجاه ان يتحد الجميع على ابقاء الوضع كما هو عليه في العراق.. ويبدو ان التحالف القائم قد استوعب هذه المسالة فآثر مغادرة افتعال الضجة حول احداث التغيير بالعراق الى البحث عن قواسم مشتركة في الاطار الاقليمي حينما تحين ظروف موضوعية جديدة.

اما على الصعيد الدولي فان التحالف الحكومي القائم ينشط الى حد بعيد باستثمار الدعم العالمي لعملية التسوية والرغبة بايصالها الى نهايات مستقرة. ورغم ان المؤتمر الإقتصادي في عمان لم يعط اية نتائج ايجابية، فقد جاء مؤتمر برشلونة ليعطي دفعة جديدة لدور اوروبي في المنطقة «فرنسا ودول الاتحاد الاوروبي».. وتحاول الحكومة استثمار هذا الوضع بالدعاية السياسية. ومن الطبيعي ان لا نتوقع في المدى القريب اية نتائج جدية للسياسة الخارجية الروسية اذ ان اعادة ترميم العلاقات الروسية العربية ليست امراً سهلاً في ظل الوجود الامريكي/الاوروبي في المنطقة.

واخيراً وليس آخراً، فان ما يقلق الراي العام الشعبي حقيقة الضغوط الهائلة التي يفرضها الواقع الموضوعي، واهم مظاهر هذا القلق هو التناقض فيما بين الكفاح من اجل لقمة العيش لدى الغالبية من ابناء الشعب الكادح، وبين مصالح هذه الفئات العريضة الوطنية والقومية. ان قيام التحالف القائم باستغلال هذا التناقض وبمزيد من الضغط لتفتيت الحركة الجماهيرية ليس مرشحاً للاستمرار لان هذا التحالف، بسبب من جشعه وانانيته المفرطة وتغليبه مصالحه على مصالح الوطن والمواطن، لا يستطيع ان يجد حلولاً لازماته المتعددة في الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية. ان ادارة الأزمات تزيدها استفحالاً..ومن هذا الموقع على المعارضة ان تشتق نشاطاتها بهدف استنهاض الحركة الجماهيرية للدفاع عن مصالحها المباشرة المعاشية والوطنية والقومية.

في دراسة ميدانية حول المرأة والعمل السياسي:
٦٨,٤٪ المرأة يجب ان تشارك في الحياة السياسية
٥٤٪ يرون ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان
٢١,٨٩٪ سيختارون المرأة إن تنافست مع رجل بنفس الكفاءة

• كتبت سهير ابو رواق

بالتعاون فيما بين مؤسسة كونراد اديناور الالمانية ومعهد الكتبي للتنمية الإنسانية تم اجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من المواطنين الأردنيين من مختلف الجنسين وذلك للتعرف على توجهات واتجاهات وتصورات المواطنين الأردنيين نحو قضايا عديدة متعلقة بصفات ومقومات ومعوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وجاء في هذه الدراسة ان الصفات المهمة التي ذكرها المبحوثون والتي يجب توافرها في المرشح للإنتخابات النيابية او البلدية هي السمعة الطيبة والأخلاق الحميدة بنسبة ٣٨,٢٪، والذين يتمتعون بالكفاءة العلمية بنسبة «٣٧,١٪» والذين لديهم الثقافة العامة السياسية بنسبة «٣١,٢٪»، اما قوة الشخصية والثقة بالنفس بنسبة «٢٤,٤٪» وهذه نسب متقاربة مما يدلل على وجوب اجتماعها في المرشح للإنتخابات النيابية او البلدية، لكن اغلب المبحوثين وبنسبة «٨٤,٨٪» وهي نسبة مرتفعة جداً يعتقدون بان هذه الصفات متوفرة لدى الرجل اكثر من المرأة مما يدلل على أن الثقة بقدرة المرأة وكفاءتها مزعزعة جداً وضعيفة.

وفي هذا الصدد يؤكد اغلبية المبحوثين وبنسبة «٧٧,٢٣٪» وهي نسبة مرتفعة ان الرجل لديه قدرة اكثر على اتخاذ القرار وكذلك القدرة على الخوض في العمل السياسي اكثر من قدرة المرأة وبنسبة «٧٧,٧٪» وهي نسبة ايضاً مرتفعة.

وحول مشاركة المرأة في الإنتخابات النيابية لعام ١٩٨٩ فتشير الدراسة إلى ان نسبة «٥٢,٢٥٪» من المبحوثات كان قرار مشاركتهن واختيار المرشح قرارهن دون وجود اي ضغوط عليهن، كذلك «٣٥,٤٦٪» من المبحوثات يؤكدن ان قرار مشاركتهن واختيار المرشح هو قرار الأسرة كالزوج او الأب او الأخ بينما «٦,٣٥٪» من المبحوثات ذكرن أن قرار مشاركتهن واختيار المرشح كان قرار احد الأقارب من غير افراد الأسرة.

وفي حالة تنافس رجل وامراة يتمتعان بنفس الكفاءة فإن اكثر من ثلثي العينة «٦٨,٥٪» سيختارون الرجل و«٢١,٨٩٪» سيختارون المرأة، وهذه نسبة متدنية جداً بالنسبة لفرص نجاح المرأة، وتشير إلى ان الثقة بعمل المرأة السياسي وقدرتها على اتخاذ القرار تكاد تنعدم.

وحول الأسباب التي ابداها المبحوثون لإختيار الرجل فهي كالآتي:

اولاً: فيما يقارب النصف «٤٧,٤٢٪» اشاروا إلى انه يتمتع بقدرة أكثر على العمل السياسي، ثانياً: «٢٩,٧٣٪» من المبحوثين يعتقدون أن الرجل يتمتع بشخصية قوية ولأسباب أخرى مثل «الرجل اكثر عقلانية» بالإضافة إلى النواحي الدينية.

اما الأسباب التي ابداها المبحوثون الأقلاء لإختيار المرأة فهي كالآتي: اولاً: «٣٥,١٤٪» من المبحوثين يذكرون ان المرأة لديها القدرة على تفهم وضع المرأة اكثر من الرجل. ثانياً: «٢٩,٣٩٪» من المبحوثين يؤكدون ان المرأة لديها القدرة والقوة لدعم المرأة وتقوية موقعها في المجتمع. ثالثاً: «٢١,١٠٪» من المبحوثين يذكرون ان المرأة لها دور بابراز قضايا المرأة بشكل عام في تحصيل حقوقها وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان.

ويعتقد حوالي ثلثي افراد العينة «٦٢,٨٪» بوجود ايجابيات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ومن اهم هذه الإيجابيات الدفاع عن حقوق المرأة، تمثيل المرأة في السياسة، تشجيع المرأة لإبداء رأيها ودعم شخصيتها وايضاً زيادة الوعي السياسي لدى المرأة.

ولكن يعتقد ثلث افراد العينة بوجود سلبيات لمشاركة المرأة في العمل السياسي ومن أهمها: نشوء خلافات ومشاكل عائلية، تأثر نوعية القرارات التي سوف تتخذها المرأة بالعاطفة وافتقارها للموضوعية مما يبين ضعف شخصية المرأة.

واجاب «٥٦,٨٪» من المبحوثين بوجود معوقات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية من اهمها:

اولاً: عدم تقبل الرجل لعمل المرأة في السياسة بنسبة «٧٧,٢٪».

ثانياً: عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسة بنسبة «٧٠,٧٨٪».

ثالثاً: عدم توفر الدعم اللازم بنسبة «٧٢,٤٢٪».

رابعاً: عدم قدرة المرأة على التوفيق بين مسؤولياتها العائلية والسياسة بنسبة «٦٨,٠٥٪».

خامساً: عدم تقبل المرأة الكافي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة «٥١,٢٧٪». وهذه نسب مرتفعة تشير إلى صعوبة خوض المرأة في العمل السياسي.

واشار «٦٨,٤٪» من افراد العينة الى وجوب مشاركة المرأة في الحياة السياسية فيما عارضة «٣١٪» من افراد العينة، اما الأشكال التي يمكن ان تشارك بها المرأة فهي من خلال التصويت، التبرع بالوقت والمال والمشاركة في الحملات الإنتخابية للمرشحين.

وحول تصور المبحوثين بامكانية ان تصبح المرأة سياسية ناجحة فقد أجاب ما يقارب الـ ٧٠٪ من افراد العينة بانها تستطيع ان تصبح سياسية ناجحة وايضاً يعتقد «٥٧,٣٢٪» من افراد العينة بوجود نساء اردنيات ذوات كفاءة لتبوؤ المناصب السياسية العليا.

وفيما يتعلق بضرورة تخصيص عدد معين من المقاعد للمرأة في مجلس النواب لزيادة مشاركتها في الحياة السياسية، فقد اجاب اكثر من النصف من افراد العينة بنسبة «٥٤٪» بضرورة تخصيص مقاعد للمرأة في الإنتخابات النيابية وهي نسبة مرتفعة جداً بينما يشير «٣٩,١٧٪» من افراد العينة الى عدم وجود ضرورة لذلك، وكانت نسبة الإناث اعلى من نسبة الذكور الذين يرون ضرورة تخصيص عدد محدد من المقاعد للمرأة في مجلس النواب.

ويعتقد «٥٩,٢٪» من المبحوثين بان المرأة هي الاكثر مراعاة وتفهماً لإحتياجات المرأة بينما يعتقد «٢١,٥٦٪» بان الرجل اكثر تفهماً وكذلك يعتقد «١٧,١٢٪» من افراد العينة ان الرجل والمرأة يتمتعان بالقدرة ذاتها للتفهم والمراعاة لإحتياجات المرأة.

وحول دور المرأة في المجتمع بشكل عام فالاغلبية «٧٥,٣٧٪» تعتقد بان المرأة تستطيع ان تعمل في السياسة وتهتم بشؤون البيت في الوقت نفسه وان المرأة تتمتع بقدرات مشابهة للرجل وتستطيع ان تظهرها إذا اعطيت لها الفرصة وبنسبة «٦٩,٢٧٪»، ولكن النسبة نفسها تقريباً «٦٨,٩٨٪» تعتقد بان الدور الأساسي للمرأة هو في البيت لتربية الأطفال والعناية بالزوج.

وفيما يتعلق بتقييم الوضع العام للمرأة الحالي في الأردن فيعتقد «٦٧,٢٨٪» من الإناث بانه وضع مرض بينما يعتقد «٥٩,٤٣٪» من الذكور بذلك.

اما عن القضايا المهمة المتعلقة بالمرأة حسب راي المبحوثين فهي كالآتي:

اولاً: ضعف المستوى التعليمي بنسبة «٤٧,٦٪».

ثانياً: عدم توافر الحرية الكافية للمرأة بنسبة «٤٢,٤٣٪».

ثالثاً: عدم تقبل المجتمع للمرأة ومشاركتها بالحياة العامة والسياسة بنسبة «٣٢,٧٠٪».

رابعاً: اضطهاد الرجل للمرأة بنسبة «٣١,٤٪».

خامساً: عدم المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة بنسبة «١٦,٩٪».

الأنسولين ما زال مفقودا رغم تأكيدات الصحة بتوفره في المراكز الصحية

أعلنت وزارة الصحة مؤخرا وعلى عدة مرات ان دواء الانسولين اصبح متوفرا في وزارة الصحة، وانها قامت بتوزيعه على جميع المراكز الصحية التابعة لها، وانه متوفر بالشكل الاعتيادي، وبناء على ذلك الاعلان فقد بادرت اعداد كبيرة من مرضى السكري إلى مراجعة المراكز الصحية في مناطقهم للحصول على هذا الدواء المكلف، غيرانهم فوجئوا بان الانسولين غير متوفر كما اعلنت الوزارة، وبالرغم من تكرار مراجعاتهم للحصول عليه الا انهم كانوا يواجهون دائما بنفس الرد وهو ان الانسولين لم يتوفر بعد.

«الاهالي» تبحث مع عدد من مرضى السكري والذين قاموا بمراجعة المركز الصحي التابع للوزارة في الزرقاء حيث قالت احدى المريضات: «بعد ان سمعت من عدد من المواطنين بان وزارة الصحة اعلنت وعبر وسائل الاعلام بانها قامت بتوفير مادة الانسولين لمرضى السكري ذهبت الى المركز الصحي التابع لوزارة الصحة في الزرقاء لاحضار الانسولين كالمعتاد، وفي اخر مراجعة لي قال احد الموظفين هناك ان اعلان الوزارة لم يكن يعدو كونه كلام في جرائد وان الانسولين غير متوفر، وان عطاء شرائه لم يرس حتى الان، خصوصا بعد ان ارتفعت اسعاره.

واضافت انها اضطرت لشراء الانسولين من احدى الصيدليات الخاصة وعلى حسابها الشخصي: «ولكنني اضطررت لشراء نوع اخر غير النوع الذي اعتدت عليه لان سعره باهظ جدا لا يتناسب مع مستوى دخلي، ومن المعروف ان ارخص الانواع لا يقل ثمنه عن (١٢)دينار.

مواطن اخر التقيناه عندما كان يخرج من مركز صحي الزرقاء التابع لمستشفى الزرقاء الحكومي متذمرا ويتلفظ بكلمات فيها الكثير من العتب على وزارة الصحة قال: «لقد فرحنا كثيرا عندما اعلنت وزارة الصحة في الصحف اليومية عن توفيرها لمادة الانسولين، وانه اصبح بامكان اي مريض مراجعة المراكز الصحية التابعة للوزارة للحصول على هذا الدواء، وكما ترون لقد حضرت اعداد كبيرة جدا بناء على ذلك الاعلان وكانت المفاجاة ان هذا الكلام لا صحة له وان الانسولين ما زال مفقودا.

واضاف ان مستوى دخله لا يسمح له بالاستمرار في شراء دواء ضروري كالانسولين وبشكل شهري لان ثمنه مرتفع جدا واغلب العائلات غير مكتفية بمتطلبات الحياة اليومية لان الرواتب متدنية وشراء الانسولين مكلف جدا ويرهق كاهل العائلة باكملها وقد يحرمها شراؤه احيانا من قوت يومها لان اسعاره مرتفعة جدا.

وعندما حاولت «الاهالي» سؤال العديد من المرضى والذين يراجعون المراكز الصحية بفترات متقاربة وجدت الحال نفسه والمعاناة نفسها لجميع المراجعين. وكما علمنا فان هذه المشكلة غير مقتصرة على محافظة الزرقاء فقط وانما هي مشكلة جميع المرضى في مختلف مناطق المملكة.

مجلس اللون الواحد يعمل على شطب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها

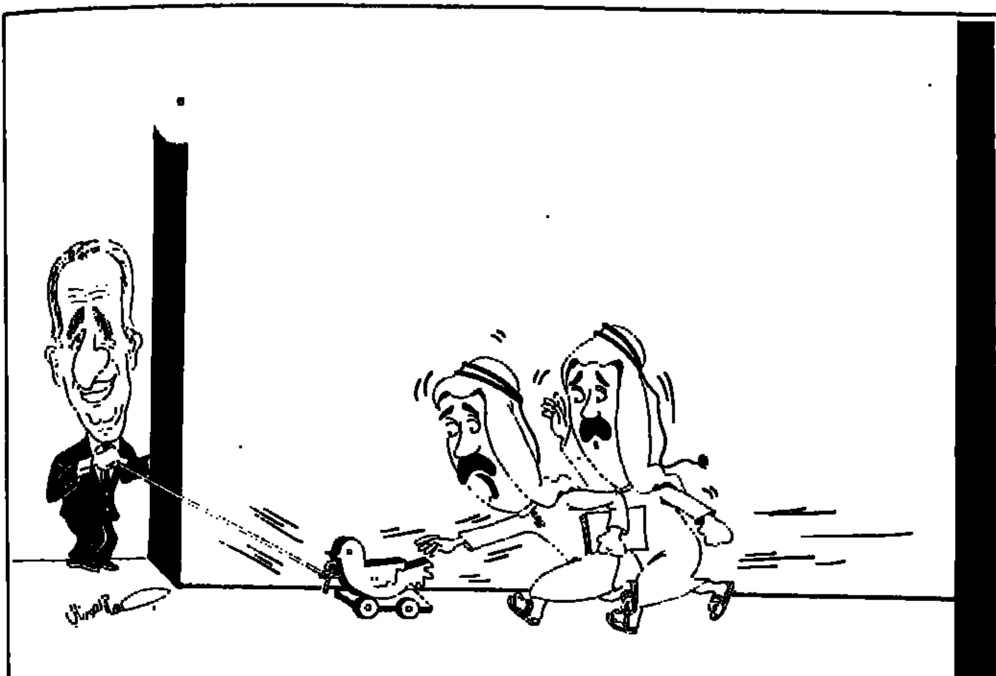
● رام الله ـ خاص

شهدت انتخابات مجلس الحكم الذاتي يوم ٢٠ / ١ / ٩٦ كما هائلا من الخروقات والتجاوزات والتلاعب بالارقام والنتائج ، بقدر ما شهدته الحملة الانتخابية نفسها من تجاوزات وتدخلات فظة لرئاسة سلطة الحكم الاداري الذاتي ، من نمط تغيير عدد المقاعد بعد بدء عملية الترشيح وتغير مواعيد ومهل الحملة الانتخابية وعدم تنفيذ قرارات استقالة موظفي السلطة المرشحين للانتخابات بشكل مفيد

فلجنة الانتخابات المركزية لم تعلن رقما واحدا محددا لعدد المسجلين في مختلف الدوائر في مجمل الضفة والقطاع والقدس وتضاربت الارقام المعلنة مع الارقام الاسرائيلية المعلنة بالتدقيق فتراوحت الارقام بين ٨٣٠,... الف و ١,٠٢٣,... مسجل ، وبالتالي كان هناك صعوبة في معرفة العدد الفعلي للمقترعين في مختلف الدوائر بعد إقفال الصناديق ، كما جرت تمديدات اضافية في العديد من المراكز وصلت الى الواحدة بعد منتصف الليل املا في استقطاب بعض الناخبين وإحضار مجموعات من الشرطة والسلطة ، كما حصل في أريحا عندما تبين ان مرشح السلطة مهدد فاحضر مئات من الشرطة للتصويت اضافة الى الاعلانات المتضاربة من نفس المقترعين ، فاعلن في المرة الاولى ان نسبة الاقتراع بلغت في القطاع ٩٣٪ وفي الضفة أكثر من ٨٠٪ لترسو بعد ذلك على ٨٥٪ بالقطاع و ٦٨٪ في الضفة وتأخير ملحوظ في اعلان نسب الاقتراع والنتائج في عدد من الدوائر (القدس ، ونابلس ، والخليل ، وهي أكثر الدوائر حجما ودائرة الشمال والوسط في القطاع) ان تقديرات المتابعين محليا تشير الى ارقام ادنى بكثير لا تتعدى نسبة تقل عن ٥٠٪ من عدد المسجلين . كما أشار العديد من المراقبين الى الفوضى في التسجيل . بحيث كان مواطنون مسجلون يأتون الى مراكز الاقتراع فلا يجدون اسماءهم ، مما دفع لجنة الانتخابات المركزية اجازة الاقتراع لجميع من يحمل بطاقات مركزية سواء كان مسجلاً ، وبالتالي يصوت اكثر من مرة وفي أكثر من مركز انتخابي . واثار هذه المسالة المحامي محمد ايوب من مؤسسة الحق في رام الله ـــ إضافة الى التلاعب بتصويت الاميين وهي نسبة غير قليلة من السكان ، كما ان تصويت الشرطة اتاح لهم التصويت اكثر من مرة كما روى شهود عيان ومراقبون دوليون وأكدت مصادر عديدة ومرشحون ، وخاصة مرشحي حزب الشعب الفلسطيني وعدد كبير من مرشحي الخليل والقدس ومناطق أخرى ان عملية الفرز لم تجر وفق النظام الانتخابي المعلن ، بإحصاء عدد المقترعين والتوقيع على المحضر من قبل المراقبين المشاركين ولجنة الاشراف ، ففي حالات عديدة تم طرد المراقبين قبل البدء بالفرز ، ونقل الصناديق الى أماكن أخرى بدون مراقبة من المرشحين والمراقبين ومن بينهم المحامي حسين الشيوخي في الخليل (الذي اعتقل ليلة كاملة من قبل الامن الوقائي ، بعد ان إحتج علنا على هذه الممارسات وكذلك د. مصطفى البرغوثي من رام الله وكما تحدث الشيوخي معلنا عن إختفاء ٤٩ صندوقا من الخليل لمدة ٢٤ ساعة وصندوقين لمدة ٣٠ساعة ، وأكدت ذلك إذاعة سلطة الحكم الذاتي وإذاعة عمان في إحدى نشراتها ، كما جرى الاعلان اكثر من مرة عن الناجحين مثلا في دوائر القدس وغزة ، واسقطت اسماء بعد ذلك ، ثم اعيد اعلان نجاح وسقوط اسماء أخرى . فمثلا اعلن بالبداية عن نجاح راوية الشوى وسقوط مروان كنفاني الناطق باسم السلطة ويعود في اليوم الثاني للاعلان عن سقوط راوية ونجاح مروان كنفاني ، وأخيرا عن نجاح الاثنين معا .

وقد تأكد الجميع منذ البداية ، وفي ضوءمقاطعة القوى الاساسية الفلسطينية المعارضة لاتفاق اوسلو ، بان المجلس سيكون من لون سياسي، وهو حزب السلطة ، الذي يضم ليس اعضاء التنظيم الذي ينتمي له رئيس السلطة فقط وانما من عدد من أبناء العائلات والعشائر والشخصيات ، وكان واضحا ان المطلوب هو ضمان ثلث اعضاء المجلس بشكل مطلق ، مع حضور حزبي لتيارات أخرى وشخصيات مستقلة لها حضور . وبالتالي لم ينجح اي من مرشحي حزب الشعب ، وهو الحزب ذات الوزن خارج حزب السلطة .

وفي انتخابات رئاسة السلطة ، كان واضحا ان حجم التصويت للمرشحة سميحة خليل وحجم الاوراق البيضاء يعبر عن نسبة احتجاجية غير قليلة تضاف الى نسبة الذين لم يسجلوا أسماءهم ولم يقترعوا ، ولم يكن مفهوما تاخير إعلان النتائج على مدى يومين وتحدثت سميحة خليل بصوتها عن الغش والتلاعبات في العديد من المناطق ، ان احداً لم يكن يشك بنجاح مرشح السلطة للرئاسة فقد كان مضمونا سلفا ، لكن التلاعب ورفع نسب التصويت ، كان هو المطلوب للرئيس .



ان المجلس المنتخب هو مجلس اللون الواحد ، الى جانب رئيس منتخب على حدة يتمتع بصلاحيات غير محدودة ، لن يكون سوى ديكور يصادق على ما يقرره الرئيس ومطبخه السياسي الضيق ، ولن يغير من واقع الامور ان القضايا الاساسية في مواجهة اوسلو تاخذ ابعادا لاحد لها ، للدفاع عن وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة مرجعيته ، فسياسة إسرائيل وبيريز تقوم على شطب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وجاءت الفرصة المواتية الآن بعد انتخاب المجلس من اجل الاجهاز على ما تبقى ، وياتي في هذا الاطار تعديل بنود الميثاق ، الذي يعني عمليا التنصل من منظمة التحرير ودورها التاريخي التوحيدي وترسيم ذلك قبل الدخول في عملية المفاوضات بما يسمى الحل الدائم وهوما يواجهه شعب فلسطين وقواه السياسية بالمقاومة عن طريق التمسك بوحدة الشعب ومرجعيتها منظمة التحرير وليس مجلس اللون الواحد .

هيئة مقاومة التطبيع في لبنان تجدد التزاماتها بالثوابت الوطنية

عقد المكتب التنفيذي للهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع في لبنان اجتماعه الدوري بحضور الامين العام للهيئة د. الياس سابا وقد تدارس المجتمعون النقاط الواردة على جدول الاعمال واتخذوا جملة من القرارات اهمها :ـ

المضي في تنفيذ برنامج الندوات الاختصاصية التي تتناول موضوعات حساسة لها صلة بالمصير الوطني والقومي والمصلحة الوطنية العليا في ضوء تحديات المرحلة المقبلة .

وفي هذا الصدد تقرر اقامة طاولة مستديرة عن « الصناعة الوطنية في مواجهة التحديات المقبلة » يوم ٢٦شباط في دار الندوة الساعة الخامسة مساء يحاضر فيها رئيس جمعية الصناعيين الاستاذ جاك صراف ، كما تقرر إقامة طاولة مستديرة في شهر اذار عن المصارف ودورها يحاضر فيها د. هشام البساط نائب رئيس جمعية المصارف اللبنانية ،كما تقرر عقد ندوات حول

مخاطر التطبيع على السياسة ، والحريات السياسية الاعلامية ستحددمواعيدها لاحقا ، وذلك لتوعية الراي العام وتحصين المجتمع ضد مخاطر ومشاريع التطبيع والنظام الشرق أوسطي التي يحاول العدو الصهيوني تمريرها .. كما دان المجتمعون استمرار اعتقال المهندس ليث شبيلات ودعوا الى إطلاق حريته ومناشدة كافة الهيئات النقابية والمهنية والشعبية العربية ، للتطوع للدفاع عنه لان اعتقاله يمثل انتهاكا للحريات العامة كما تدعو الهيئة كافة المحامين اللبنانيين الراغبين في التطوع للدفاع عن شبيلات للاتصال بالامين العام المساعد للهيئة الاستاذ توفيق مهنا في «دار الندوة» .

كما دان المجتمعون ايضا خطوات التطبيع الرسمية التي تقدم عليها بعض الانظمة العربية ضد ارادة شعوبها ، ووجهوا التحية الى مختلف الاوساط الثقافية والاجتماعية في المغرب التي تصدت لانشطة مكتب الاتصال الصهيوني في المغرب لاقامة برنامج ثقافي على مدار اسبوع كامل وتمكنت من افشاله مما يؤكد اصالة الشعب المغربي العربي في رفض التطبيع والاستعداد لمقاومته.

سلام الشوارع الالتفافية

شوارع استيطانية جديدة تلتهم الارض

● الاهالي ـ خاص

هناك عشرون شارعا تمتد على ٤٠٠ كيلو متر تقطع الضفة الغربية، ستلتهم عشرات آلاف الدونمات من الاراضي الفلسطينية وستعزل مدن الضفة الغربية عن بعضها، ومعظم الشوارع تلتف حول قرى الضفة الغربية ويمنع الفلسطينيين من السير عليها. ستبقى ٧٠٪ من مساحة الضفة الواقعة في منطقة ج تحت السيطرة الاسرائيلية المطلقة. ان استثمار الحكومة لـ ٣٠٠ مليون دولار في عمليات شق الشوارع الالتفافية تشير الى ان المرحلة الانتقالية هي الحل النهائي بالنسبة للمستوطنات.

في ظل اتفاقية اوسلو ب التي وقعت في ايلول ١٩٩٥ اصبحت الشوارع الالتفافية حجر الزاوية لسياسة الاستيطان الاسرائيلية. هذه الشوارع العشرين، التي تمتد على ٤٠٠ كيلو متر تقطع الضفة الغربية، ستسبب مصادرة عشرات الاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية وستعزل مدن الضفة الغربية عن بعضها.

وستصل هذه الشوارع المستوطنات ببعضها البعض وباسرائيل نفسها، وذلك من أجل ضمان مستقبل المستوطنات. نظرة عامة على شارع رقم ٦٠ في منطقة الخليل وشارع دير الشرف في منطقة نابلس يظهر أن سياسة اسرائيل المزدوجة بمصادرة الاراضي وتجزئة الارض الفلسطينية، والاستمرار في الاستيطان، تسد الطريق امام استقلال سياسي فعلي في الضفة الغربية.

شارع رقم ٦٠

شارع رقم ٦٠ الذي يقطع الضفة شمالا وجنوبا على مسافة طولها حوالي ٢٠٠ كيلومتر، اقترحه لأول مرة رئيس الوزراء السابق اسحق شامير قبل اكثر من عشر سنوات. منذ التوقيع على اتفاق اوسلو في ١٩٩٣ صودر أكثر من عشرة الاف دونم في منطقة الخليل وحدها لشق الشارع. عائلة سميحة وجهاد جهشان هي واحدة من ٢١٣ عائلة في حلحول «منطقة الخليل» فقدت ارضها لصالح الشارع.

في ١١/٢٢ بدأت طواقم العمل بتجريف ٥٠٠٠ دونم. من كروم العنب ـــ المنتوج الاقتصادي الرئيسي ـــ لتمهيد المكان لشق الشارع. «لقد بدأوا العمل في ساعة متأخرة من الليل» تقول سميحة «سمع الناس صوت البلدوزرات وذهلوا، ركضوا الى الكروم ليمنعوها من التقدم، ولكن اكثر من الف جندي كانوا يحمون البلدوزرات. الناس مساكين كل ما نملك هو هذه الكروم، وتدميرها يعني خسارة سنوية بمقدار عشرة ملايين دولار. تخريب الكروم هو عقاب جماعي لنا لأننا رفضنا ان نبيع أرضنا ولذلك صمموا أن يمر الشارع من الكروم».

لقد دمرت البلدوزرات الكروم بينما لم تصدر محكمة العدل العليا قرارها في إلتماسين لتغيير مسار الشارع. واعتمد الإلتماسان على ان هناك شارعين موازيين آخرين ولا حاجة لشق شارع ثالث.

ويبلغ عرض الشارع حاليا، بما في ذلك المسافة التي يمنع البناء عليها من كلا الجانبين ١٠٠ متر. وقد هدمت الجرافات ستة بيوت حول الخليل لتسهل شق الشارع،

شارع دير شرف الالتفافي
منطقة نابلس

خريطة: يان دي يونغ

ورموا بحوالي ٩٠ شخصا الى العراء، ويظهر انهم لن يكونوا الأخيرين.

وبعكس الادعاءات الاسرائيلية فان الشارع يمر في مناطق ماهولة بالسكان. ففي قرية بيت عانون، على سبيل المثال، يمر الشارع بين مدرستين وبين العديد من البيوت. ومعظم الفلسطينيين على وعي بان هذا الشارع ما هو الا خدمة جديدة من الخدمات المقدمة للمستوطنين. وقرب الشارع ٦٠ من المنازل الفلسطينية سيستوجب هدم بيوت اخرى لضمان سلامة المستوطنين. وبالاضافة الى ذلك فالذين ستتجزا ارضهم قد لا يستطيعوا فلاحة حقولهم في الطرف الاخر، وستكون هذه الارض بطبيعة الحال معرضة للمصادرة بادعاء انها غير مستغلة.

شارع رقم ٦٠ يقطع الضفة الغربية طولا، وفي الجنوب يطوق مدينة الخليل من ثلاث جهات. ان فصل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض وعن محيطها هي بالضبط سياسة الكنتونات الاسرائيلية التي ينص عليها اوسلو. هذه الشوارع مهمة جدا في تطبيق اتفاق اوسلو لدرجة ان اسحاق رابين قال قبل موته «دون الطرق الالتفافية. لن توافق اسرائيل على اي تقدم في المفاوضات» «هارتس ١٩٩٥/١/١٧».

شارع دير شرف

قرية دير شرف، الواقعة على طريق نابلس ـ طولكرم، فقدت حتى اليوم حوالي الف دونم لمصلحة شق الشارع الالتفافي . في تشرين ثان الاخير تلقت القرية أمر المصادرة الاخير، وفي هذه المرة صودر حوالي ٤٢٠ دونما لشق شارع يبلغ طوله ٣,٥ كم، وعرضه حوالي ٨٠ مترا، ويربط الشارع بين مستوطنات «كدوميم» أ،ب،و، ج، ويصلها بطريق طولكرم ـ نابلس.

الارض التي استهدفت مصادرتها، تعد من افضل المناطق الزراعية، فمساحتها البالغة أربعة الاف دونم المزروعة بالفواكه، والعديد من الحقول المزروعة بالخضراوات تعيل اكثر من نصف سكان دير شرف.

وبالاضافة الى ذلك فقد منع شق الشارع بناء محطة للوقود ساهم فيها عدد من اهالي دير شرف لتخدم اهالي القرية والسيارات المارة على الشارع الرئيسي بين نابلس وطولكرم. دير شرف، كفيرها، ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية المطلقة كما هو حال ٧٠٪ من مساحة الضفة الواقعة في منطقة ج وهذا يثبت ان السياسة الاسرائيلية لقمع اي مبادرة اقتصادية فلسطينية مستقلة مستمرة دون تغيير.

وهناك ايضا شارع مواز لمسار شارع دير شرف يماثل شارع رقم ٦٠ في الخليل، وقد وسع قبل بضع سنوات على حساب الأرض العربية، ويسافر عليه يوميا باص ايجد رقم ٤٣٧. سيوفر الشارع الالتفافي حوالي خمس دقائق سفر من المستوطنات الى الشارع الرئيسي. ولكن هذا وحده لا يبرر شق شارع جديد بل سيوفر طريقا لليهود فقط اي للمستوطنين. معظم الشوارع تلتف حول قرى الضفة الغربية دون السماح للفلسطينيين بالدخول اليها، وحتى لو سمح لهم بالسفر عبرها «وهذا امكانية غير اكيدة» فان هذا سيكرس فصلا عنصريا على ارض الواقع حسب سياسة الفصل الاسرائيلية.

لقد شقت الشوارع الالتفافية للجمهور على انها اجراءات امنية. الا ان مخططي السياسة الإسرائيلية يدركون تماما، وكما كان الوضع مع الطوق، ان الشوارع الالتفافية لن تمنع العمليات الفلسطينية.

فقيمة الشوارع السياسية تكمن في قدرتها على تجزيء مناطق فلسطين، وتمكن بذلك اسرائيل من الاستمرار في السيطرة على الضفة الغربية حتى بواسطة وجود عسكري مقلص.

الشوارع الالتفافية تسهل عملية الاستيطان في المناطق المحتلة وتوفر لها بنية تحتية. والأهم من ذلك ان استثمار الحكومة لـ ٣٣٠ مليون دولار في عمليات شق هذه الشوارع انما هو إشارة واضحة إلى ان المرحلة الانتقالية هي الحل النهائي بالنسبة للمستوطنات. وكما قال يوال بن نون، قائد المستوطنين: «الطريقة الاكثر منطقية لحماية الاستيطان اليهودي هي ضمان الامن اليومي، وبناء كتل استيطانية وربطها بشبكة شوارع» «هارتس ١٩٩٥/١٠/٩».

هذا التسهيل سيعطي دفعاً آخراً للاستيطان في الضفة الغربية، فمستوى حياة المستوطنين مرتفع بشكل ملحوظ أكثر من عدة احياء في اسرائيل،فمعظم المستوطنين يعيشون في بيوت فخمة في اماكن هادئة واحياء مخططة جيدا ونسبة جرائم منخفضة.حسب الباحث يان دي يونغ «السفر اليومي الى تل ابيب من هذه الشوارع الالتفافية هو اسهل من السفر اليها من احياء قريبة من منطقة تل ابيب».

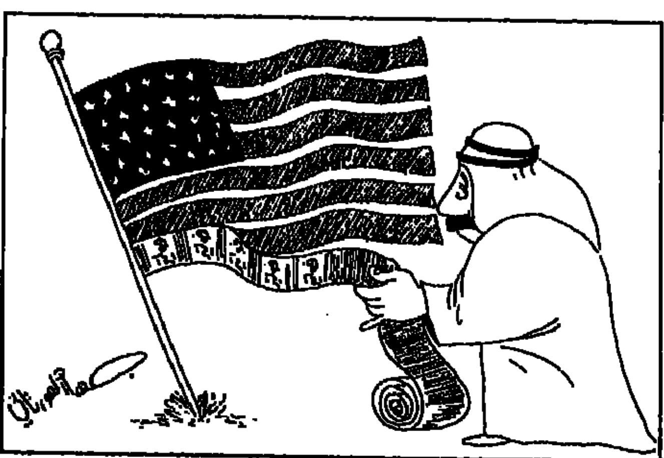
اوسلو اضعف المعارضة

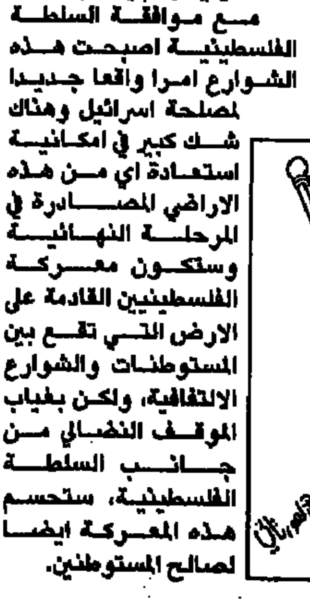
المعارضة الفلسطينية للشوارع الالتفافية وللمصادرات المرافقة لها، التفت حول لجنة الدفاع عن الاراضي. ولكن منذ التوقيع على اتفاقية اوسلو ب فان هذه الجهود توقفت. في تشرين ثان نظمت اللجنة مؤتمرا قطريا واسعا لتنسيق سبل مقاومة الشوارع الالتفافية، ولكن معظم اصحاب الاراضي المصادرة لم يحضروا، وذلك لشعورهم بان مصيرهم قد حسم بالاتفاقية.

في الحقيقة، اعطت السلطة الوطنية موافقتها على الشوارع بالرغم من نفي موظفيها هذا الامر بشدة. هذا العامل، الذي اثبت عن طريق وثائق عرضها المستشار القضائي للحكومة امام المحكمة العليا، بالاضافة الى التفكك، قد ترك المئات من اصحاب الأراضي دون عنوان سياسي.

وحسب اتفاقية اوسلو ب، اصبح شق الشوارع الالتفافية يخدم مصلحة السلطة الفلسطينية، فشق الشوارع الالتفافية هو شرط مسبق لنقل صلاحيات السلطة للمدن الرئيسية، ولاجراء الانتخابات. وكذلك فان اتمام شق الشوارع سيمكن السلطة من تعزيز قوتها في الضفة الغربية، وقد قررت لجنة الدفاع عن الاراضي مؤخرا الغاء اعتصامها الاسبوعي، لان الناس يفهمون ان تظاهرهم هو ضد السلطة الفلسطينية وهم يخافون ذلك.

مع موافقة السلطة الفلسطينية اصبحت هذه الشوارع امرا واقعا جديدا لمصلحة اسرائيل وهناك شك كبير في امكانية استعادة اي من هذه الاراضي المصادرة في المرحلة النهائية وستكون معركة الفلسطينيين القادمة على الارض التي تقع بين المستوطنات والشوارع الالتفافية، ولكن بغياب الموقف النضالي من جانب السلطة الفلسطينية، ستحسم هذه المعركة ايضا لصالح المستوطنين.





حق العودة في مواجهة رياح التبديد

● داود تلحمي *

اتفاق اوسلو الموقع في واشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣ ادخل القضية الفلسطينية كلها في مرحلة جديدة وشكل منعطفاً في مسار النضال الفلسطيني من اجل تحقيق الاهداف التي حددها هذا النضال: اهداف الحرية والاستقلال والعودة.

ظاهرياً، يبدو الاتفاق وكانه، بالفعل، اتفاق لغزة واريحا. ولكنه، في الواقع، تناول، بشكل او بآخر، كل جوانب القضية الفلسطينية، ان كان من حيث التعاطي المباشر مع بعض جوانبها او تاجيل جوانب اخرى او الصمت «البليغ» عن جوانب اخرى.

وفي هذا السياق، تحتل قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون اكثر من نصف الشعب الفلسطيني مكانة خاصة.

ذلك ان الاتفاق احالها تماما الى مرحلة لاحقة من المفاوضات، هي مرحلة مفاوضات ما يسمى «بالوضع الدائم» اي تلك المفاوضات التي لا تبدأ إلا في السنة الثالثة عن بدء تطبيق اتفاق أوسلو على الارض «عملياً منذ ١٩٩٦/٥/٤» ويفترض ان تنتهي في نهاية السنة الخامسة «اي في آيار «مايو» ١٩٩٩». فهل نتوقع ان تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال سنوات ثلاث من التفاوض؟ وهل تكفي سنوات ثلاث لحل قضية عمرها الآن يقترب من الخمسين سنة؟

واذا كان الموضوع قابلاً للحل في هذه المهلة الزمنية المحدودة، فلماذا لم يحصل تقدم على طريق الحل في اللجنة الخاصة بموضوع اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف التي انطلقت في موسكو في مطلع العام ١٩٩٢، اي قبل زهاء اربع سنوات؟ ولماذا لم يحصل اي تقدم على طريق قضية فرعية او جزئية من قضية اللاجئين، وهي قضية لاجئي حرب العام ١٩٦٧ المعروفين باسم النازحين، وهي القضية التي نص اتفاق أوسلو على التفاوض بشانها في اطار رباعي يشمل الى جانب طرفي الاتفاق، اي اسرائيل وسلطة الحكم الذاتي في غزة واريحا، كلا من ممثلي مصر والاردن، وهاقد مضت أكثر من سنتين على هذا الاتفاق ولم تتقدم الاجتماعات الرباعية التي انعقدت منذ توقيعه الى الاتفاق حتى على تعريف من هم النازحون وكم عددهم؟

من الواضح، من الآن، وقبل ان تبدأ مفاوضات ما يسمى «بالوضع الدائم» في ايار من العام القادم، ان ما هو مطروح لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين من قبل الإسرائيليين والاميركيين لا علاقة له بحق هؤلاء اللاجئين في العودة الى وطنهم وديارهم، وهو الحق الذي تضمنه قرارات الامم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ «٣» في الفقرة ١١ منه، والصادر في ١٩٤٨/١٢/١١، اي اثر الحرب العربية ـــ الاسرائيلية الاولى، وكذلك قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ الصادر في حزيران «يونيو» ١٩٦٧ بعد ايام قليلة من الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة.

وذلك بالرغم من ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٧٣ «٣» بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١ الذي وافق على ضم اسرائيل الى الامم المتحدة اشار بوضوح الى القرار رقم ١٩٤ الخاص باللاجئين، وبالرغم من كون الجمعية العامة قد اعادت التاكيد على مضمون القرار ١٩٤ تقريباً كل عام منذ ذلك التاريخ وبموافقة الدول الاعضاء باستثناء اسرائيل وحدها التي كانت تكتفي بالامتناع عن التصويت لئلا تناقض القرار الذي سمح بدخولها الى الامم المتحدة ... نعم، كل عام تقريباً منذ العام ١٩٤٨ .. وحتى العام ١٩٩٣.

اكثر من ذلك، كانت الولايات المتحدة هي التي تتقدم كل عام بمشروع القرار الذي يعيد التاكيد على القرار ١٩٤ الخاص بحقوق اللاجئين «وخاصة حقهم في العودة الى وطنهم» الى ان توقفت الولايات المتحدة عن ذلك في اواخر العام ١٩٩٣ «في الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة» وامتنعت، لاول مرة، الى جانب اسرائيل وحدها، عن التصويت على مشروع القرار هذا الذي تقدم به، بدلاً منها، الاتحاد الاوروبي، مما يؤشر لانعطاف كبير، من الزاوية النظرية والعملية في آن واحد، في موقف الولايات المتحدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد اتفاق اوسلو.

تقول مندوبة الولايات المتحدة في الامم المتحدة مادلين اولبرايت، في رسالة مؤرخة ليوم ١٩٩٤/٨/٨ وزعت من قبل المكتب الصحافي التابع للامم المتحدة:

«ان القرارات المثيرة للنزاع التي تبرز الخلافات السياسية من دون ان تشجع على حلول، ينبغي تدعيمها «القرارات المتعددة المتعلقة بالاونروا» او «القرار المتعلق بالجولان» او الغاؤها «القرار المتعلق بالتسليح الاسرائيلي النووي وقرار حق تقرير المصير». ونعتقد ايضاً ان العبارات في القرارات التي تشير الى قضايا «الحل النهائي» ينبغي اسقاطها، اذ ان هذه القضايا هي حالياً قيد التفاوض بين الاطراف نفسها، وهذه تشمل «اللاجئين والمستوطنات ووضع القدس».

هل هناك كلام اوضح من هذا الكلام؟ المندوبة الرسمية للولايات المتحدة، التي تتمتع بدرجة وزير في الادارة الاميركية تدعو الى الغاء كل اشارة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في قرارات الامم المتحدة والى اسقاط اية اشارة الى قضية اللاجئين بانتظار مفاوضات «الحل النهائي». وهكذا، لا تكتفي الولايات المتحدة بالغاء اي دور للامم المتحدة في عملية التفاوض التي ترعاها منذ مؤتمر مدريد في تشرين الاول «اكتوبر» ١٩٩١، ولا تكتفي بتشجيع عقد صفقات لا تستند الى مرجعية قرارات الشرعية الدولية «وحتى منها قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢و٣٣٨ اللذين ارادتهما الولايات المتحدة وحدها أساساً لمفاوضات مدريد كتلك الصفقات التي انعقدت في اوسلو والقاهرة وطابا بشان الحكم الذاتي في الاراضي الفلسطينية المحتلة. بل تعمد الولايات المتحدة حتى الى محاولة الغاء المسلسل الطويل من قرارات الامم المتحدة التي لا تتناسب مع الرؤية الاميركية ـ الاسرائيلية لحل الصراع العربي ـــ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

فالغاء القرار الخاص بإدانة الصهيونية في العام ١٩٩١ لم يكن إلا البداية. والحبل على الجرار. وطالما ان الطرف الفلسطيني هو الطرف المستضعف، فهو الذي عليه ان يدفع الثمن الاكبر. والثمن هنا يمس حق تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة الى وطنهم على حد سواء.

فحق تقرير المصير يعني الاستقلال الفلسطيني الناجز. وهو مالا تريده الولايات المتحدة ولا تريده، بالطبع، اسرائيل. وحق اللاجئين في العودة وتنفيذ القرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة للامم المتحدة يؤديان الى دمار اسرائيل، كما قال الوفد الاسرائيلي في اجتماعات مجموعة العمل حول اللاجئين المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الاطراف، في الدورة الثانية لاجتماعات مجموعة العمل هذه والتي انعقدت في العاصمة الكندية اوتاوا يومي ١١و١٢ تشرين الثاني «نوفمبر» من العام ١٩٩٢ «وكانت حكومة حزب العمل الاسرائيلي برئاسة اسحق رابين قد تشكلت قبل ذلك باربعة اشهر».

واذا كانت عودة اللاجئين الى وطنهم تهدد بتدمير دولة اسرائيل، كما يقول مندوبوها، واذا كان عدد النازحين عام ١٩٦٧ موضع خلاف كبير بنسب تتراوح بين ١او٥ اضعاف، فما الذي يمكن ان يطرح لمعالجة قضية اللاجئين والنازحين في إطار العملية التفاوضية الجارية راهناً والمنبثقة عن مؤتمر مدريد، والمحكومة الان، على الجبهة الفلسطينية، بسقف ادنى من سقف مدريد، هو سقف ما سمي باعلان المبادىء، اي اتفاق اوسلو الموقع في ايلول «سبتمبر» ١٩٩٣؟

للنظر الى ما يجري بشان وكالة الامم المتحدة لغوث وعمل اللاجئين الفلسطينيين «الاونروا». فقد قرر الامين العام للامم المتحدة في حزيران «يونيو» ١٩٩٤، اي بعد شهر على بدء تطبيق اتفاق اوسلو ودخول قوات الشرطة الفلسطينية الى قطاع غزة واريحا عملاً باتفاق القاهرة «٤/٥/١٩٩٤»، قرر نقل المقر المركزي لوكالة الغوث من فيينا «عاصمة النمسا» الى غزة.

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد تبنت قراراً يوم ١٩٩٣/١٢/١٠، اي بعد ثلاثة اشهر على اتفاق اوسلو، بنقل مقر وكالة الغوث في اقرب وقت ممكن الى ساحة فعلها، اي الى مناطق تواجد اللاجئين الفلسطينيين. وقد تم نقل عدد من الوحدات العملانية للوكالة من فيينا الى فرع عمان للوكالة «الذي اقيم في العام ١٩٧٨ ونقل اليه بعض الوحدات العملانية التي كانت في بيروت قبل اندلاع الحرب الاهلية». واصبح فرع عمان يضم، بعد اجراءات النقل الجديدة التي جرت منذ العام ١٩٩٣، دائرة التعليم ومكتب مراقبة قسم التموين والنقل. وهكذا يكون المكتب المركزي للوكالة في نهاية العام ١٩٩٥، وفق قرار الامين العام للامم المتحدة، في غزة، بينما يكون عدد من الدوائر والوحدات العملانية الاساسية في عمان: في غزة، على مقربة من مقر الحكم الذاتي الفلسطيني ووسط احد اكثر التجمعات الفلسطينية اللاجئة بؤساً وتكدساً. وفي عمان، في البلد الذي ياوي العدد الاكبر من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث اكثر من مليون ومئتي الف لاجىء مسجل» وعلى مقربة من التجمعين الاخرين للاجئين خارج وطنهم، في سوريا ولبنان، وحتى من الضفة الغربية الفلسطينية التي تضم اكثر من اربعمائة الف لاجىء يضافون الى حوالي سبعمائة الف لاجىء مسجلين في قطاع غزة.

في ٦ تشرين الاول «اكتوبر» ١٩٩٣، اي بعد اقل من شهر على توقيع اتفاق اوسلو، انشات وكالة غوث اللاجئين «الاونروا» برنامجاً اسمته البرنامج التنفيذي للسلام (Peace Implmentation Program) تسعى من خلاله الى اقلمة عمل الوكالة ومهماتها وتوجهاتها مع بنود وتوجهات اتفاق اوسلو والمراحل اللاحقة للمفاوضات بين طرفيه، بحيث تصل الوكالة في نهاية المرحلة الانتقالية «عام ١٩٩١» الى انجاز عملية متكاملة لمعالجة جديدة لقضية اللاجئين، تقوم على خلق وظائف وبنية تحتية تساعد على استيعاب اللاجئين في الاماكن التي يقيمون فيها، سواء في قطاع غزة والضفة الغربية، او في الاردن وسوريا ولبنان، مع الاقرار بوجود اشكالية في البلد الاخير «اي لبنان»، نظراً لوجود مناخ واسع في هذا البلد ضد بقاء اللاجئين الفلسطينيين، وهو مناخ، بغض النظر عن بواعث الذين يثيرونه ويعززونه، يخلق شعوراً واسعاً بالقلق على المستقبل لدى فلسطينيي لبنان، يضاف الى مصاعب الحياة الهائلة الناجمة عن ترتبات الحرب الاهلية والاعتداءات الاسرائيلية طوال العقدين الماضيين «وخاصة فيما يتعلق بتدمير المخيمات وتهجير عدد كبير من العائلات».

وكذلك عن عدم توفر الحد الادنى من فرص العمل والحقوق المدنية، مما يفاقم من تدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية ويضع فلسطينيي لبنان في مصاف الفئات الاكثر تضرراً من التطورات التي شهدها ويشهدها البلد والمنطقة.

وبالطبع، ليست وكالة الغوث جهة مقررة بحد ذاتها في قضايا كبيرة مثل قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين في اماكن تواجدهم او في مهاجر واقطار لجوء جديدة. ولكنها تتبع توجهات اصحاب القرار. واصحاب القرار الآن، هم اولاً، الولايات المتحدة، الراعي الفعلي الوحيد للمفاوضات الجارية بين اسرائيل والاطراف العربية المعنية، وثانياً، اسرائيل، الطرف الاقوى عسكرياً واقتصادياً. وفي سلسلة الاتفاقات التي وقعت حتى الان على جبهتي الاراضي الفلسطينية والاردن، وهنا، لا نتجاهل كون الشعب الفلسطيني قادراً على ان يكون صاحب القرار الاخير في كل ما يتعلق بمصيره ومستقبله. لا بل ان هذا الامر هو في جوهر استراتيجية وسياسة القوى الوطنية المتمسكة باهداف الشعب وثورته وانتفاضته في التخلص من الاحتلال وممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة، وتامين حق النازحين واللاجئين في العودة الى وطنهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ولمبادىء حقوق الانسان.

ان كل سياسات الامم المتحدة والهيئات المنبثقة عنها «بما فيها وكالة الغوث» تخضع الان لضغوط وتوجيهات الدولة الكبرى ذات النفوذ الكوني، التي تسعى الان لتعطيل اي دور مستقل لهذه الهيئة الدولية، لا بل لتوجيهها لخدمة السياسات والمصالح الامريكية على المستوى العالمي وعلى مستوى التعاطي مع الصراعات الاقليمية. ومن الواضح. ليس فقط منذ اتفاق اوسلو، بل منذ مؤتمر مدريد، ان التوجه الامريكي بشان قضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على اساس ما سمي بالتاهيل والتوطين، اي ضخ الاموال الضرورية لدمج للاجئين في المجتمعات التي يعيشون فيها، وايجاد مقومات لاسكانهم النهائي وتطوير اوضاعهم المعيشية بما يجعلهم يستبدلون الهاجس الوطني بالراحة المادية، او على الاقل الانسجام الاقتصادي والاجتماعي الكامل مع المحيط. وهذا يقتضي، في مهلة زمنية غير محددة، ازالة المخيمات «وخاصة الاكثر بؤساً منها» واستبدالها بابنية واماكن سكن متلائمة مع المحيط، سواء في المكان ذاته او في اماكن وبلدان اخرى يتم فيها تشتيت التجمعات الفلسطينية الكثيفة في اقطار اللجوء.

وتاتي عملية الانتخابات المقررة في مطلع العام القادم لمجلس الحكم الذاتي لتثير ليس فقط مسالة تقسيم الشعب الفلسطيني بين «الداخل» و«الخارج»، وانما ايضاً مشكلة اللاجئين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم اكثر من مليون لاجىء من مناطق ١٩٤٨، وبدا العديد منهم الان، في مخيمات الضفة والقطاع يطرحون تساؤلات مشروعة حول مدلول اشراكهم في انتخابات مجلس الحكم الذاتي، بينما يستبعد منها ابناء الضفة والقطاع المبعدون او النازحون او الذين استحالت عودتهم الى وطنهم بعد الاحتلال، لسبب او لاخر.

ان مواجهة اتفاق اوسلو ليست فقط ضرورة حيوية لصيانة حق تقرير المصير وهدف الاستقلال الوطني، بل هي ايضاً ضرورة حتمية للدفاع عن حق النازحين واللاجئين في العودة الى وطنهم وعن وحدة الشعب الفلسطيني في كل مكان، وبالتالي وحدة قضيته الوطنية.

ومن المؤكد ان اتفاق اوسلو والاتفاقات المنبثقة عنه و «آخرها اتفاق طابا» تجد وراءها قوى محلية واقليمية ودولية هائلة وقوية.

ولكن الحلقة التي يمكن ان تنكسر عندها اسنان مسار اوسلو هي حلقة الشعب الفلسطيني. فالدفاع عن وحدة الشعب واهدافه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، ومواجهة محطات الاتفاق التطبيقية بكل أشكال التعبئة الشعبية الكفاحية، ورفض الانسياق وراء مشاريع التوطين والتخلي عن الهوية الوطنية، كلها عناوين نضال يمكن ان تعرقل مسار اوسلو ومن ثم توصله الى طريق مسدودة. واي تماسك او نهوض في الوضع العربي المحيط يساهم في تسريع هذه العرقلة، فإذا كان «سلامهم»، سلام اوسلو، لا يلبي الحد الادنى من حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني، وهو كذلك، فهو لن يمر ولا يجب ان يمر وهو لن يصل الى مداه النهائي، لان هذا المدى يعني تصفية قضية الشعب الوطنية، بشقيها، شق الاستقلال وشق العودة، ومسؤولية القوى والتيارات والشخصيات الوطنية والمتمسكة بهذه القضية هي مسؤولية تاريخية في هذا المنعطف.

* عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

مؤشرات وابعاد في الانتخابات الفلسطينية

● د.غالب الفريحات

الديمقراطية في ظل حراب العدو الصهيوني والتوجيه الامبريالي الامريكي لن تكون الا عزفا على اسطوانة مشروخة يبرز من خلالها ان المفهوم الديمقراطي ينسج خيوطه باتجاه تحقيق الهدف الصهيوني والامبريالي ولطمة لحقوق الانسان وامالة وامانيه، ولكن ماهي ديمقراطية الغرب الذين قدموا فلسطين للصهيونية كارض بلا شعب، لشعب بلا ارض، وجيشوا الجيوش في حفر الباطن لتدمير العراق. لانهم لا يطيقون نهوض هذه الامة او جزء منها، فجاءت عمليات السلام بعد حرب الخليج وعقدت الاتفاقيات منذ مدريد بين الاطراف العربية والكيان الصهيوني بعد ان تسترت القيادات العربية بنتاج حرب الخليج على الرغم ان القادة العرب هم انفسهم الذين اجتمعوا في بغداد ورفضوا ١٩٧٨ ، نظام السادات الذي فتح بوابة التنازل عن الحق العربي المغتصب وفي يقيني ان نظام بغداد الذي منع الانهيار العربي بعد كامب ديفيد قد حقد عليه جميع القادة العرب الذين وقفوا ضد عملية السادات والذين هللوا فرحا عندما جاءت حرب الخليج ليس دفاعا عن الكويت وال الصباح بل لتسديد حسابات مع نظام العراق، خاصة بعد ان خرج من حربه مع ايران بقوة عسكرية وتكنولوجيا متطورة اخذت تهدد المصالح الامريكية بشكل خاص ولكيان الصهيوني والقادة العرب الذين اشبعوا شعوبهم تطبيلا وتزميرا في ميادين حرب التحرير في الوقت الذي كانت جيوشهم واجهزتهم الامنية ترقص في مراقد شعوبهم ويتعاونون سرا مع العدو الصهيوني والامبريالية الامريكية ضد طموحات وآمال هذه الشعوب.

ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن اكثر من نظام عربي نجحت في تتبع مسارات هذه الانظمة في تعاملها مع الشعب العربي الفلسطيني ولهذا جاءت خطواتها منسجمة تماما مع طبيعة تكوينها وطريقة تعاملها مع الشعب والقضية، ولانها كذلك فقد سارت في الخندق الامبريالي الامريكي والحركة الصهيونية ومن هذا فان ما جاء في اتفاقيات اوسلو الاولى والثانية يبرز الى اي حد ان نظام عرفات كان يعرف مسار خطواته قبل مدريد الى ان جاءت الانتخابات الفلسطينية، والتي تتمحور حول التنازل عن جوهر القضية الفلسطينية بديمقراطية وتحت رقابة دولية.

اولا: الانتخابات مطلب اسرائيلي

لابد ان نعترف ان الانتخابات التي جرت على اجزاء من الارض الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع كانت مطلبا اسرائيليا لتحقيق مايلي:

أ ـ التوقيع على الاتفاقيات من قبل ممثلي الشعب الفلسطيني في الداخل.

ب ـ التنازل عن السيادة الفلسطينية على القدس والخليل وجميع الاراضي خارج حدود المدن والقرى وفي الضفة والقطاع.

ج ـ وجود مندوب سامي صهيوني «المنسق الاسرائيلي للمناطق المحتلة» لضبط حركة الايقاع الفلسطيني.

د ـ التاكيد على اغتصاب القدس كمدينة اسرائيلية موحدة بصدور قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية عشية الانتخابات قالت فيه :

ان مشاركة سكان القدس في الانتخابات لا يمس ابدا سيادة اسرائيل على كامل المدينة المقدسة، ولن تكون هناك مكاتب تصويت خاصة معلنة بل ان كل شيء يجب ان يجري باشراف «السلطة الاسرائيلية».

هـ ـ استمرار الاحتلال تحت غطاء اعادة عملية الانتشار فللجنود الاسرائيليين الحق في دخول القرى الواقعة في الضفة الغربية التي يعيش فيها ثلث الفلسطينيين.

و ـ ايجاد البديل عن المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير حتى تضمن اسرائيل وجود مؤسسة تحمل طابع الشرعية الانتخابية للموافقة على معاهدة اوسلو «١» «٢».

ز ـ قامت اسرائيل بوضع قانون المجلس التشريعي وجرت الموافقة على اسماء الناخبين واسماء المرشحين من قبل اسرائيل.

ح ـ ان المراقبين الدوليين الذين اشرفوا على الانتخابات ارتدوا لباسا يمثل العلم الاسرائيلي بلونيه الازرق والابيض.

ثانيا : ملامح الانتخابات الفلسطينية

برزت العديد من المؤشرات والملامح للعملية الانتخابية نستطيع ان نحددها فيما يلي:

أ ـ تقزيم حجم الشعب الفلسطيني حيث ترك الفلسطينيون في الخارج خارج اللعبة، وتم تفتيت الفلسطنين في الداخل حيث المستوطنات تستحوذ على ٣٥٪ من مساحة القطاع والارض الفلسطينية في الضفة لا تتجاوز الثلث.

ب ـ بروز نظام الحزب الواحد وغياب المعارضة السياسية والحزبية حيث افرزت الانتخابات ٦٦ مقعدا لفتح بنسبة ٧٥٪ «١٠» حركة البناء الديمقراطي، «١» مقرب من الجبهة الشعبية «٧» مستقلون اسلاميون، «١٢» مستقلون وطنيون.

ج ـ التجاوز على الحريات من خلال مايلي:

١ـ احتكرت السلطة وسائل الاعلام.

٢ـ التضييق على المرشحين من حيث التمويل والتنسيق.

د ـ تدني نسبة الاقتراع في القدس حيث لم تتعد نسبة المصوتين ٣٥٪ بالاضافة الى وضع الخليل الشاذ وقد اكدت لجنة المراقبين الفلسطينين التي شاركت في الاشراف على الانتخابات في وجوب اعادة الانتخابات في القدس الشرقية في جو ديمقراطي وليس في جو بوليسي واكد المراقبون وجوب اجراء انتخابات جديدة في مدينة الخليل بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها وقد جاء تدني نسبة الاقتراع في القدس في ضوء ملامح«١» التضييق على الناس والتهديد المبطن بتوزيع البيانات التهديدية «٢» ارهاب الذين قدموا للمشاركة في الاقتراع من خلال التصوير«٣» كثافة القوات الصهيونية وقد برز ذلك في تصريحات المراقبين السويدي، والرئيس الامريكي الاسبق كارتر، ويشار هنا الى ان ٩٥٪ من مراكز الاقتراع في مكاتب بريدية خارج مدينة القدس.

هـ ـ بروز الثقل العشائري على حساب الوزن السياسي والحزبي وقد استطاعت فتح من خلال التنسيق مع الثقل العشائري ان تحقق الفوز لمرشحيها.

و ـ اشتراط وزارة الداخلية الفلسطينية على المواطنين الراغبين بالحصول على جواز سفر فلسطيني ان يكونوا حاصلين على البطاقة الانتخابية.

ز ـ زيادة مقاعد مجلس الحكم الذاتي من ٨٣ـ٨٨ مقعدا لمنح بعض المرشحين مقاعد مضمونة.

ح ـ عدم وضوح موقف المعارضة في الداخل وخاصة حماس اذا اعلنت ان اعضاءها احرار فيما يفعلون في الوقت الذي التزمت فيه مع فصائل المعارضة بمقاطعة الانتخابات بالاضافة الى هزيمة «اليسار الفلسطيني» في الداخل وخروجه خاسرا في الانتخابات على الرغم من تاييده لفتح في عملية السلام.

ط ـ طبيعة الوظيفة التي يملكها المجلس التشريعي حيث يفتقر الى قوة المراقبة للسلطة التنفيذية او احداث توازن معها، اذ يملك عرفات قوة شرطة مؤلفة من ٢٠ الف واجهزة امنية لا تعد ولا تحصى وبالاضافة الى سجل عرفات بشان الحريات المدنية في غزة والضفة من ناحية الفساد والاعتقالات غير القانونية وتكميم وسائل الاعلام وترهيب الخصوم والسياسيين، وبالاضافة الى كل ما سبق ان السلطات التنفيذية في جميع دول العالم الثالث والدول العربية بشكل خاص هي القوى من السلطات التشريعية لابل وتهيمن عليها.

ي ـ ان نسبة الاقتراع في الضفة ال ٧٥٪ وكذلك في القطاع ٩٣٪ قد غفلت ان هناك ٣٥٠ الفا لم يسجلوا في لوائح المنتخبين وان ٣٠٠ الفا قاطعوا الانتخابات ونال عرفات ٦٥٠ الفا بمعنى ٥٠٪ فقط ممن يحق لهم التصويت، ولو احتكمنا الى مجموع الاصوات النافذة لمجموع الشعب الفلسطيني ٣,٢٥ مليون، فقد نال عرفات ٢٠٪ من مجموع هذه الاصوات.

ك ـ تمت عملية فبركة لنسب التصويت ولنجاح بعض المرشحين، حيث تاخرت لجنة الانتخابات المركزية في اعلان نسبة التصويت الشاملة فور الانتهاء من التصويت، ممارسة اجهزة السلطة الضغط لاحضار الناس الى صناديق الاقتراع التي بقيت مفتوحة الى بعد ساعات الاقفال، اختفاء ٤٩ صندوقا في منطقة الخليل وعادت للظهور بعد عشر ساعات ، تصويت اجهزة الامن لصالح بعض المرشحين كما حصل في اريحا .. الخ

ثالثا : ملامح النتائج التي افرزتها الانتخابات

بعد ان انتهت عملية الانتخابات لابد من قراءة المؤشرات التي افرزتها النتائج والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

أ ـ ميلاد مرحلة جديدة غير معروفة المعالم.

ب ـ بروز درجة الوعي الديمقراطي لدى ابناء الشعب الفلسطيني يفقؤ عين الديمقراطية الاسرائيلية في المنطقة.

ج ـ يمكن تفسير نسبة الاقبال على الانتخابات انها تعني تجسيدا للانتماء والهوية.

د ـ اوجدت الانتخابات مصدرا للصلاحيات الشرعية يتكىء عليها عرفات ومنظمة فتح.

هـ ـ بروز لوبي اردني داخل المجلس من السياسيين الذين ينادون بالتنسيق مع الاردن

و ـ بروز تاثير رموز الخارج العائدون على الصعيد النضالي للداخل.

ز ـ جاءت النتائج حسب ما اراد لها انصار اتفاق اوسلو وعملية السلام الامريكية.

ط ـ ابرزت الانتخابات دور الميسورين المقتدرين، اذ كان متوسط حملة الدعاية للمرشح الواحد ٧٠ الف دولار، والدقيقة الواحدة للاعلان في الاذاعة والتلفزيون الف دولار.

ي ـ عززت النتائج دور عرفات للسير في التوقيع على اتفاقيات ستلغي القضية الفلسطينية وتغلق ملفاتها من السجل الدولي.

رابعا : ما العمل؟ ان السؤال الذي يطرح نفسه وماذا بعد اي ما العمل لمواجهة هذه المرحلة خاصة وان منظمة التحرير تنحل تدريجيا منذ مغادرة عرفات تونس متوجها الى غزة ، لقد تلخص موقف المعارضة فيما يتعلق بالانتخابات فيما يلي

أ ـ ان الانتخابات مسقوفة باتفاق اوسلو.

ب ـ المجلس المنتخب سيحل محل المجلس الوطني.

ج ـ الانتخابات تقسم الشعب الفلسطيني بين داخل يشارك فيها وخارج محروم من هذه المشاركة.

د المجلس المنتخب مهمته تطبيق اتفاق اوسلو.

هـ ـ الانتخابات جاءت في كيان شمل ثلثي القطاع وثلث الضفة، وقد كانت الشعارات التي تجسد هذه المواقف للانتخابات قبل العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس وبعد تحرير كامل الاسرى من السجون الاسرائيلية.

اذا كانت مشاركة المعارضة في الانتخابات كانت ستعطي شرعية لاجراءات عرفات وخط سيره في الخندق الصهيوني والامبريالي الامريكي بالاضافة الى تمرير متطلبات المرحلة القادمة في التفاوض حول القدس والمستوطنات والحدود والمعتقلين واللاجئين والنازحين في حقهم بالعودة فهل المقاطعة قد افسحت الملعب لعرفات لانجاز ما تبقى من مشروع التصفية للقضية الفلسطينية؟

سؤال مشروع يحتاج الى وقت للاجابة عليه على الرغم من ان المقدمات دائما تقود الى النتائج متطابقة وبالتالي ليس من الصعب تحديد معالم هذه الاجابة.

على الرغم من حالة الانتكاس التي اصابت التحرر العربي من جهة والفلسطيني من جهة اخرى فلا بد من العمل للتخطيط للمرحلة القادمة ان يحمل في ثناياه برنامج عمل مرحلي تجمع عليه كافة الفصائل والقوى والتيارات والشخصيات الوطنية والقومية وبشكل خاص الفلسطينية وان تكون مادة عمل هذا البرنامج جماهير الشعب العربي الفلسطيني في الداخل اخذين بعين الاعتبار التزام كافة النشيطين السياسيين لبذل جميع المساعي للعودة للضفة والقطاع مع ربط حركة الداخل بدعم الخارج فلسطينيا وعربيا يرافق ذلك عملية اعادة نظر وتقييم في برامج المرحلة السابقة من خلال النقد الموضوعي لكل مجريات الاحداث والخطوات التي سبقت مع التاكيد على ان تنظيم حركة فتح الذي يرتكز عليه عرفات ليس بالجسم المتماسك والمنسجم مع نفسه وبرنامجه وان بعض اعضاء فتح ليس بالضرورة ان يمنحوا اصواتهم لبرنامج فتح الانتخابي ولا لسياسات عرفات التصفوية.

اني على يقين ان مرحلة قد انتهت وان مرحلة لا بد وان تبدأ خطواتها الاولى بعيدا عن سياسة جلد الذات والبكاء على الاطلال، فالامة بخير وما زالت قادرة على النهوض وكلما استطعنا ان نستثمر الزمن والفرص كلما تقدمنا خطوات الى الامام.

الأهالي
المشرف العام
سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول
اسامة الرنتيسي
جبل الحسين
خلف وزارة الصحة
تلفون: ٦٩١٤٥٢١
فاكس: ٦٨٦٨٥٧
ص. ب ٩٩٦٦
الزرقاء: ت ٩٨٤٨٦١
مادبا: ت ٥٤٢٥١٠
الكرك: ت ٣٥٣١٨٣
(١٥) دينارا للافراد
الاعلانات
يتفق بشانها مع الادارة